مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٧ | العدد (٦٤) | صيف ٢٠١٣

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـــذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ الجيش والسياسة في المشهد المصري

التحرير

البحوث والدراسات

١٣ الموقف الأمريكي من الثورات والإصلاحات في المنطقة العربية

خالد أبو الحسن

٣٧ الجامعات الفلسطينية تحت الاحتلال.. التحديات والمستقبل

خالد وليد محمود

٦٥ منطقة الساحل الأفريقي.. الواقع والتحديات

مصطفى بخوش

تحليل استراتيجي

٩٥ المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار

محمد بوبوش

المقالات والتقارير

١٢٩ قراءة في نتائج انتخابات رئاسية وبرلمانية في عدد من الدول الديمقراطية

محمد عابد

١٣٧ تلاقى سلطات الدولة وتنازعها فى مصر

خيري عمر

١٤٧ رؤيــة وطنيــة ... "من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر"

عبد الحميد الكيالي

المقال الافتتاحي

الجيش والسياسة في المشهد المصري[1]

يتكشف للمراقب لما جرى في مصر منذ ٣ يوليو/ تموز ٢٠١٣ أننا أمام حركة قامت بها قيادة القوات المسلحة وأعلنها القائد العام وزير الدفاع بعد اجتماع سياسي مع بعض القيادات السياسية والرموز الدينية التي اختارها لتقف معه وتؤيده، معلناً تعطيل الدستور المُستفتى عليه من الشعب المصري، وتعيين رئيس مؤقت للجمهورية بما يفيد عزل الرئيس الدستوري المنتخب فى انتخابات حرة ونزيهة باشرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما أعطى قائد الانقلاب الرئيس المؤقت الذي عيّنه، سلطة إصدار إعلانات دستورية، ثم تقرر خطف واحتجاز رئيس الجمهورية د. محمد مرسي الذي عزلته الحركة الانقلابية، وصارت مصر بذلك بلداً بغير دستور وهو ما يعني إلغاء جميع نتائج الانتخابات السابقة وبدء مرحلة انتقالية جديدة.

وبصرف النظر عن توصيف تظاهرات ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٣، غير أن خروج حشود إلى الشوارع لا يُبرّر لقيادة المؤسسة العسكرية أن تتدخل لتحسم المشهد لصالح فريق ضد فريق، خاصة وأن حشوداً مقابلة خرجت تؤيد الرئيس مرسي، حيث يُعدّ هذا السلوك عملاً سياسياً يُغلِّب جماعة سياسية على جماعة سياسية أخرى من خلال أدوات القوّة المادية والعسكرية التي لا تملكها، وهو حراك بعيد عن مجال المصالح الشعبية العامة وحفظ الأمن القومي، ويعدّ تغليباً لحزب على حزب ولسياسات داخلية على سياسات أخرى، ومن ثم يُعدّ عملاً انقلابياً.

---

[1] تم تأخر إعلان هذا المقال الافتتاحي بسبب ظروف الأحداث الخطيرة في مصر، ولذلك فإنه يتناول موضوع هذه الأحداث، حيث لم يتم تغطيته في مواضيع العدد الأخرى.

ويبرز دور المؤسسة العسكرية المصرية في صورة ما يجري بوصفها المحرّك والمنفذ لما شهدته مصر منذ ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، وهو ما يطرح تساؤلاً عن دور الجيش في السياسة وتداعياته على المشهد السياسي ودور المؤسسة العسكرية ذاتها؟

وفي هذا السياق، يمكن القول أن إدارة الدولة تقوم على مبادىء وأسس تهدف إلى توظيف استراتيجيات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية لخدمة مصالحها ومبادئها، وقد استقرت غالبية دول العالم على أن السياسات الدفاعية والعسكرية واستراتيجيتها هي أداة للسياسة وليست آمراً لها، كما أن التكامل بين الاستراتيجيات في ظل نظام قيادة وطني هو الضمان الوحيد لعدم تغوّل أي استراتيجية على أخرى طالما كان اتجاه البوصلة هو الوطن. ومن هنا فإن المؤسسة العسكرية تتبع السلطة السياسية وهي تنفذ السياسات التي يقرها المستوى السياسي ولا تصنع السياسة، وبهذا المعنى فإن المستوى السياسي في الدولة الديمقراطية يأتي فوق المستوى العسكري، حيث تتركز مهمة المؤسسة العسكرية في حماية البلاد وضمان أمنها، بينما تدير السلطة السياسية المنتخبة شؤون البلاد بوصفها المسؤولة أمام الشعب. ويُعدّ هيمنة المؤسسة العسكرية على صناعة القرار السياسي مؤشراً على تراجع الديمقراطية وظاهرة لا تعرفها الدول المتقدمة والديمقراطية، وتأكيداً على ذلك فإن الدول التي شهدت انقلابات عسكرية في السنوات الأخيرة هي دول هامشية معظمها في أفريقيا تندرج تحت تصنيف العالم الثالث ما تزال تتعثر في مسارها السياسي، حيث لم تتجذر قيم الديمقراطية في الثقافة والمؤسسات، كما يشهد مسارها الاقتصادي والتنموي تعثراً كبيراً.

إن لتدخل الجيش في المشهد السياسي أثر كبير على أداء ومهمة القوات المسلحة، حيث يؤدي إلى إشغال جزء كبير من القوات المسلحة في واجبات غير واجباتها الأساسية، وهو ما يترك أثاراً سلبية على المؤسسة العسكرية في المستوى المهني والمعنوي والفني والتدريبي، كما من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية وكفاءة القتال والتدريب، وهو ما يفرض على الجيش صبغةً لا تنسجم مع

الدور الوطني الرمزي للجيوش. كما أن أخطر أنواع التأثير على المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بتدخله في السياسة يتمثل في إفساد العقائد والمفاهيم الأساسية والوثائق المرجعية للضباط والأفراد من خلال سياسات تقريب أشخاص واستبعاد آخرين، واسترضاء مجموعة على حساب مجموعة أخرى بتقديم الامتيازات والمكافآت لمن يُراد لهم أن يكونوا أكثر ولاءً.

وفي الحالة المصرية فقد تميز النظام السياسي منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتغوّل دور المؤسسة العسكرية على حساب مؤسسات الدولة الأخرى، ومرّ النظام منذ تلك الفترة بأطوار مختلفة كان آخرها في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، حيث تمّ إدماج الجيش في النظام السياسي بشكل غير مباشر من خلال "نظام المحسوبية" وإشراك كبار ضباط الجيش في الحكم المحلي وإدارة المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة وأجهزة الدولة المختلفة ليس على مستوى القيادة فقط، وإنما على كافة المستويات.

وبخصوص مستقبل الأوضاع في مصر، يبدو واضحاً أن الأمور لم تُحسم بعد، إذ لا بدّ من التريث وعدم التسرع في القفز إلى النتائج بشأن اتجاهات ومستقبل مشروع الإسلام السياسي في المنطقة وعودة نظام مبارك وإعادة إحياء محور الاعتدال العربي على صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي. وذلك في ظلّ حراك شعبي معتبر رافض للانقلاب تشهده مصر، فضلاً عن زيادة التوجس بأن ما جرى يهدف إلى إعادة إنتاج نظام مبارك ويعدّ انقلاباً على مبادىء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لدى العديد من القوى الشبابية، مع الأخذ بعين الاعتبار تزايد الممارسات القمعية التي تشهدها البلاد منذ الانقلاب العسكري، وتزايد حدّة الانقسام السياسي والمجتمعي الذي يُفترض أن الانقلاب كان يهدف إلى إنهائه، حسب بيان وزير الدفاع.

لقد بدا واضحاً أن ما حدث ويحدث في مصر يندرج في إطار الأحداث التاريخية الكبرى التي يصعب استيعابها زمن حدوثها، غير أنه يمكن اعتبار عزل أول رئيس مدني منتخب في تاريخ البلاد مجرد حلقة في سلسلة أحداث تشهدها المنطقة العربية منذ تفجّر

الثورة التونسية والمصرية في العام ٢٠١١، وهي أحداث كبرى أسست لمسار تاريخي وديناميات اجتماعية وسياسية عنوانها الأبرز استرداد الشعوب لسلطتها وكرامتها وتحررها من الديكتاتوريات انطلاقاً إلى مستقبل أفضل يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية التي استعصت على النظام العربي عقوداً، وهو الوضع الذي أسسته الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المصرية عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. ويشار إلى أن المنطقة العربية افتقدت منذ العام ٢٠١١ إلى مركز توازن إقليمي، حيث تشهد دول الثورات العربية، وعلى رأسها مصر، مرحلة انتقالية يعترضها الكثير من التحديات وتتبادل فيها قوى الإصلاح وقوى الشد العكسي الأدوار وفق ظروف كل بلد. وهي بحاجة إلى عدة سنوات حتى تصل إلى حالة الاستقرار لتأخذ الأمة العربية دورها الطبيعي في الاستقلال والحرية والتنمية والمشاركة في دور إقليمي ودولي فاعل.

التحرير

البحوث والدراسات

الموقف الأمريكي من الثورات والإصلاحات في المنطقة العربية

د. خالد أبو الحسن*

لاشك أن ذكاء الموقف الأمريكي تجاه الربيع العربي قد فاق كل التوقعات، وهو على الأقل موقف مخيّب لآمال التكتلات الرافضة لأسلمة السياسة؛ فقد كدنا نوقن أن ثمة اتفاقاً أمريكياً- إسلامياً في طريقه للانعقاد، لولا قضية الكيان الصهيوني التي أربكت بحق الحسابات الأمريكية.

يقول المحلل السياسي الأمريكي هنري كيسنجر: "إن أقل ما يمكن أن يقال عن الربيع العربي أنه يُعيدَ صياغة المبادئ السائدة للسياسة الخارجية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بسحب قواتها من أفغانستان والعراق بشكل تدريجي، إلا أنها تنخرط من جديد في الاهتمام بشؤون العديد من دول المنطقة باسم حماية حقوق الإنسان، فهل يعني إعادة بناء الديمقراطية في الشرق الأوسط ضماناً لمصالحها وأنه سيمثل حصن الأمان لسيادتها؟ وهل سيمثل الربيع العربي شكلاً من أشكال إعادة الديمقراطية في المنطقة؟ وما هي معايير تلك الفكرة؟ إن تلك التجمعات المستمرة والمتطورة في منطقة الشرق الأوسط تحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنحاز بنفسها إلى جانب الحركات الثورية المحتدمة الآن في الشرق الأوسط؛ كتعويض من أجل حماية سياساتها المتبعة تجاه الحرب الباردة (التي اتبعت وبثبات سياسة التضليل)، فقد كان على أمريكا- ما قبل الربيع العربي- أن تتعاون مع حكومات غير ديموقراطية من أجل تحقيق أهدافها الأمنية في المنطقة؛ لذا راحت تساند حكومات هشة باسم الاستقرار الدولي، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار في المنطقة، وذلك على المدى البعيد، من هنا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحذر من تلك الثورات وتحولاتها، وألا تتعامل معها من منطلق

* مدرس اللغة التركية وآدابها، جمهورية مصر العربية.

مفهوم حقوق الإنسان الزائف، بل يجب عليها أن تشجع تلك التطلعات الإقليمية التي تتطلع إلى التغيير السياسي، ولكن ليس من الحكمة التعامل مع كل بلد بنفس الوتيرة، لذا يجب عليها أن تقدم النصيحة والإرشاد بشكل يضمن لها إنتاجية من احتواء الموقف، فالأمر يختلف عما كان يحدث قبل نصف قرن من الآن، إذ كانت أمريكا تمتلك زمام الأمور في منطقة الشرق الأوسط بحيث كانت تستطيع منع أية قوة ناشئة من الظهور في المنطقة، وكان ذلك يضمن لها تدفّق الموارد الاقتصادية من منطقة الشرق الأوسط، وكانت تحاول تسوية القضية الفلسطينية في المنطقة، ولكن ومع ظهور قوة إيران في المنطقة في العقد السابق، بدأت الأمور في التغير شيئاً فشيئاً، ومع بداية الربيع العربي الثائر إزداد الأمر صعوبة، فالحكومات الناشئة لا ترحِّب بعلاقات حميمة مع أمريكا؛ لذا فالأمر يستلزم أن تحسن أمريكا التعامل مع تلك الحكومات الإسلامية المُنتخَبة، ولكن بشكل يتواءم مع خدمة مصالحها الاستراتيجية، والسياسية، وإذا كانت أمريكا قد نجحت- إلى الآن- في التعامل بحيادية مع الربيع العربي، وهذا ليس بالقليل، لكن هذا يعد شيئاً واحداً من أشياء كثيرة يجب القيام بها. "[1]

لقد حاول المفكرون الأمريكيون وأساتذة الجامعات الذين توقّعوا انفجار الموقف في الشرق الأوسط أن ينالوا السبق السياسي والاستراتيجي من خلال رسم خريطة الشرق الأوسط، وهم وإن كانوا قد نجحوا في ذلك من خلال ما فعلوه في العراق إلا أن المارد الإسلامي القادم قد أربك كل حساباتهم وأفشل مشروعهم "الشرق الأوسط الكبير".

1 - Henry Kissinger, Defining a U.S. Role in the Arab Spring, The International Herald Tribune - April 2, 2012 .

فشل مشروع الشرق الأوسط الكبير مع مطلع الربيع العربي

مع انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة إعادة رسم خريطة العالم باعتبارها القوة الوحيدة في العالم فيما يعرف بنظام القطب الواحد بزعامة واشنطن، وذلك بعد أن مر العالم بثلاث مراحل:

١- مرحلة الحرب الباردة التي واكبها ظهور الحلف الأطلسي (١٩٤٩) ودول عدم الانحياز وحلف وارسو (١٩٥٥).

٢- مرحلة التعايش السلمي التي واكبتها أزمة كوبا (١٩٦٢).

٣- مرحلة الوفاق الدولي التي جاءت بعد حرب فيتنام عام ١٩٧٢.

فمع بداية حرب الخليج التي قادها بوش الابن ضد العالم العربي الإسلامي بدأت أمريكا تبعث برسالة إلى العالم أجمع أنها القوة المتسيِّدة على العالم، وأنها الراعي الوحيد لشؤون الشرق الأوسط والعالم أجمع، لكن ربما ارتكبت الإدارة الأمريكية خطأً فادحاً وذلك حينما حوّلت الحرب من أجل الديمقراطية وكفالة الحريات لمختلف شعوب العالم وفي مقدمتها الشعوب العربية المسلمة والتي كانت عبارة عن حرب يتم حسمها على طاولة المفاوضات إلى حرب عسكرية استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة– حتى المحرمة دولياً– باسم الحرب على الإرهاب؛ بل ازداد الأمر سوءاً– بالنسبة للإدارة الأمريكية– حينما حمّلت الإسلام والشعوب الإسلامية النصيب الأكبر من مقومات الإرهاب في العالم؛ الأمر الذي أفقدها سلمية تعامل الشعوب الإسلامية مع مصالحها ومؤسساتها الخارجية، وأصبحت أمريكا بالنسبة للمسلمين عدواً يجب الحذر منه.

وازداد الأمر سوءاً بعد الحادي عشر من سبتمبر حيث وضعت الإدارة الأمريكية كل مصالحها بين أنياب المارد الإسلامي– إن قدر له التمرد على حكامه وهو ما حدث بالفعل– وهو ما يهدد كل مصالحها في الشرق الأوسط بشكل تدريجي؛ فلقد أعلنت الإدارة الأمريكية وبكل صراحة أن حربها في الشرق الأوسط هي بمثابة الحرب على الإرهاب، بل ولقد زاد الابن بوش الأمر سوءاً حينما قال في أحد تصريحاته إنه يقود

حرباً صليبية جديدة، وهو ما يعني الحرب على الإسلام، وكان هذا الأمر بداية لغضب عربي وإسلامي على الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، وتنامى هذا الغضب مع بداية الربيع العربي، ومع كشف مخطط تقسيم الدول الإسلامية والعربية للسياسي الأمريكي برنارد لويس.

لا شك أن الإدارة الأمريكية في اضطراب سياسي كبير؛ فهي وإن كانت قد روّجت لمشروع الشرق الأوسط الكبير وحاولت أن تفتعل ما يسمى بـ "الفوضى الخلاقة" إلا أنها لم تكترث بذلك المارد-المتمثل في الربيع العربي الذي يحمل طابعاً إسلامياً- الذي سوف يلتهم كل مصالحها في الشرق الأوسط إن لم تكترث به وتقيم علاقة سلمية معه، ولكن الأمر بات شبه مستحيل في ظل الصدام المتوقَّع بين الإسلاميين الصاعدين لسدة الحكم في جل البلاد العربية (التي قامت بها ثورات) والكيان الصهيوني الذي عقد منذ عقود اتفاقيات شراكة ودفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية[١] تمنع وجود أي تعايش سلمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والتكتل الإسلامي الصاعد.

ولعل السياسيين والمفكرين الأمريكيين قد أدركوا أن ثمة دولة إسلامية جديدة كبرى سوف تقوم في الشرق الأوسط وذلك قبل بداية الربيع العربي بسنوات، وأحسب أن من يتحدثون عن هذه الدولة الإسلامية الكبرى من كتّاب العرب أو حتى من عامة الشعوب العربية قد باتوا يُتَّهمون بالهذيان، أو أنهم ينسجون خيوطاً عنكبوتية لخيالهم الواهن، ولكن يتبدل هذا الانطباع إذا علمنا أن من يتحدثون عن تلك الدولة هم

---

[١]- في أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٨١م قام رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن بزيارة واشنطن من أجل توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكان من أهم بنودها: ١- التعاون في مجال البحوث العسكرية لصناعة الأسلحة. ٢- بحث إمكانية تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل. ٣- الإعداد لاتفاق دفاع مشترك بين البلدين. ٣- السماح للقوات الأمريكية باستخدام القوات العسكرية الإسرائيلية. (محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير "تداعياته ونتائجه" مركز العراق للدراسات، بغداد ٢٠٠٥م ص ١٢.)

البروفسورات والعلماء الغرب وأكثرهم من الأمريكيين، ولقد بلوروا الفكرة أمام أعين القراء حتى صعدوا بها إلى مرحلة الحقيقة التي لابد من حدوثها، فباتوا يتنبؤن لا بدولة إسلامية كبرى، بل بخلافة إسلامية تجمع كل المسلمين على وجه الأرض.

الثورات العربية بين عنصر المفاجأة والتنبؤات

يقول الكاتب الأمريكي اليهودي "نوح فليدمان" في كتابه "سقوط الدولة الإسلامية وقيامها": "حينما تسقط الأمبراطوريات تموت تماماً، وهو ما يحدث أيضاً مع أنظمة الحكومات، وقد سقط النظام الملكي تماماً في أمريكا عقب قيام الثورة الأمريكية، واليوم فإنه من العسير تخيل ولادة نظام ملكي جديد في أي مكان في العالم، وإن سقوط الكتلة السوفيتية كان بمثابة الضربة القاضية للشيوعية، ولا يستطيع أحد الآن أن يتوقع عودة شهرة ماركس من جديد، حتى الحزب الحاكم في الصين فهو لا يتعدي أن يكون مجرد اسم للشيوعية، وعلى الرغم من ذلك فإنه يوجد مثالان بارزان لأنظمة الحكومات التي تظهر من جديد بعد اختفائها من الوجود؛ المثال الأول: هو الديموقراطية التي كانت نظام حكومة نال نجاحاً محدوداً في نظام المدينة اليونانية الصغيرة لمدة بضع مئات من السنين، ثم اختفت، ثم انبعثت فيما بعد لحوالي ألفي عام، لقد عاش مبتدعوها من غير اليونانيين في ظل ظروف متباينة من التطرّف والأصولية، [الرديكالية]، وقد انتقلت كلمة الديموقراطية لهؤلاء بالتوارث عبر الكتب الفلسفية، ولكي يتم تبنيها والتعصب لها وذلك بعد القيام بإعادة تفسيرات جادة لها. أما المثال الثاني: فهو الدولة الإسلامية، فمنذ قام النبي محمد ﷺ وأصحابه بالخروج من مكه إلى حيث يشكلون جماعتهم السياسية، وحتى ما بعد الحرب العالمية الأولى– وهي فترة تقدر بحوالي ١٣ قرن تقريباً– فإن الحكومات الإسلامية سيطرت على دول انطلقت من المدن القوية إلى الأمبراطوريات التي وسع ملكها ما بين القارات، انقطع عن هذه الدول الوقت والمكان والمساحة، واختلفوا فيه، بيد أنها كانت دولاً مسلمة، لا تحتاج لوصف نفسها [بأي وصف آخر]. إن النظرية الدستورية الشائعة تتطور وتتغير عبر القرون؛ لتغطي متطلبات هذه القرون وتتواءم معها،

وإن الحاكم المسلم يحكم طبقاً لقانون الله ويعبر عن هذا الحكم من خلال المبادئ والقواعد المرتبطة بالشريعة الإسلامية التي تم انتشارها بواسطة العلماء، وإن تنفيذ هذا الحاكم للأوامر المفروضة التي يأمر بها هذا القانون [الإلهي] وتحريمه لما هو محرّم أعطاه سلطة قانونية وشرعية"، وقد استطرد في كتابه حيث تحدث عن سقوط الدولة العثمانية حاملة لقب الخلافة الإسلامية، ثم تحدّث عن قيام الدولة الإسلامية من جديد، إذ أفرد لذلك ما يقرب من خمسين صحيفة١.

أما الكاتب الصحفي الأمريكي "كريستوفر داليسو" فقد قال في كتابه "الخلافة القادمة من البلقان: تهديد الإسلام الراديكالي الأصولي لأوروبا والغرب": "إن المستقبل الحقيقي الذي سوف يشكل قوة في منطقة البلقان، [ويقصد بذلك منطقة كوسوفو والبوسنة والهرسك] ليست تلك القوة العرقية بل القوة الدينية التي يتطلع الإسلاميون الراديكاليون إلى تشكيلها في تلك المنطقة، والذين يسعون لاستخدام كل الوسائل التكنولوجية المقنعة لتشكيل قوتهم الدينية، إن أهدافهم في نهاية المطاف هي نشر الإسلام على نطاق واسع والقضاء على أولئك الذين يُعتبَرون أعداء للإسلام، وهذا هو الإسلام كما يرونه، إن هدفهم السياسي يكمن في إحياء الخلافة الإسلامية العثمانية، وإقامة المساجد على طراز المملكة العربية السعودية، ولبس الملابس التي تشبه ملابس الأفغان، ونظراً لنشاط البلقانيين الإسلاميين المتزايد، فإن هؤلاء سيصبحون النواة– مع عدم وجود عوائق أمامهم من قبل الأوروبيين الغافلين عنهم، ولذلك فسوف يشكّلون شبكة إرهابية أصولية، يصل بهم إلى إقامة خلافة إسلامية، عصرية في ظل تجاهل الحكومات الغربية لهؤلاء"٢.

وإذا انتقلنا إلى الكاتب "جويل ريتشاردسون" فقد تحدث عن النمو السريع للإسلام، وأشار إلى ضرورة تنبّه الغرب الغافل لتقدم الإسلام وانتشاره السريع، والذي

---

[1] –Noah Feldman, The Fall and Rise of the Islamic State, Princeton University Press and copyrighted, 2008, Introduction.

[2] - Christopher Deliso, The Coming Balkan Caliphate: The Threat of Radical Islam to Europe and the West, London, First Published in 2007, Preface.

قد يؤدي في النهاية إلى أن يمثل المد الإسلامي نصف العالم في عدد المواليد، ثم أفرد فصلاً كاملاً للحديث عن المهدي المنتظر قال فيه: "من بين العلامات الكبرى أن المسلمين ينتظرون مجيء رجل يعرف باسم "المهدي"، وهذا ما يؤكده ابن كثير، وهو عالم مسلم من ذوي الشهرة في القرن الثامن"، ثم يستطرد قائلاً: " في جميع أنحاء العالم الإسلامي اليوم هناك دعوة لاستعادة الخلافة الإسلامية، ويمكن وصف الخليفة في الإسلام على أنه مثل البابا للمسلمين، ويعتبر الخليفة منصباً يمثل الوصي في سبيل الله على الأرض، ومن المهم أن نفهم أن المسلمين عندما يدعون إلى استعادة الخلافة، فإن هذا يعني نهاية المطاف لأنهم يطالبون بقيام خلافة للمهدي، إذ إنه هو الخليفة المُنتظَر النهائي للإسلام"١.

أما الكاتب "أندرو لي جالو" فيقول في كتابه "الخلافة": كان أمر الخلافة قديماً ضرباً من الخيال، والآن وفي ظل الأحداث الراهنة، ومع وجود الرادكاليين الأصوليين الإسلاميين وتناميهم لم يعد أمرها كذلك، ومن خلال نظرة جغرافية للصحوة الإسلامية من المحيط الهادي إلى المحيط الأطلنطي، فمن أرض الفلبين وأندونيسيا، وحتى الجنوب الآسيوي، مروراً بمنطقة الشرق الأوسط، والقرن الإفريقي، ثم شمال إفريقيا، فالمغرب العربي تلك مناطق ضخمة شاسعة، مكتظة بملايين الناس وهي أرض من المتوقع أن تقوم عليها الخلافة٢.

لم يعد أمر الدولة الإسلامية الكبرى (الخلافة الإسلامية) ضرباً من الخيال، إذا علمنا أن كتّاب الغرب يؤلفون الكتب عن هذا الأمر، بل ويزداد الأمر تأكيداً إذا علمنا أن الغرب يعد العدة لمواجهة تلك الدولة، مما يدفع بهم لمحاولة اتخاذ موقف محدد تجاه الربيع العربي.

---

[1] -Joel Richardson, Will Islam Be Our Future?, **http://www.radicaltruth.net/uploads/pubs/WillIslamBeOurFuture.pdf**

[2] -Andre Le Gallo, The Caliphate, Dorchester Publishing C., Inc. 200 Madison Avenue, New York 2010. P. 2.

تأهّب أمريكا والغرب لاتخاذ موقف تجاه الربيع العربي والدولة الإسلامية

في الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو لعام ٢٠٠٦ نشرت مجلة "التون هول" مقالاً للكاتب الأمريكي "بات بوكنان" تحت عنوان "الإسلام فكرة: فهل آن أوانها؟"، تحدث فيه المؤلف عن فكرة الدولة الإسلامية/ الخلافة الإسلامية القادمة بشكل واضح، حيث قال: " في عام ١٩٣٨- عام اتفاقية ميونخ، السنة التي تلبّدت السماء بغيوم الحرب (العالمية الثانية)- نظر كاثوليكي بريطاني فيما وراء القارة الأوروبية التي أظلّتها غيوم الحرب ليرى سحابة أخرى في طور التكوين، فلقد كتب هيلير بيلوك: "لقد بدا لي دائما أنه من المحتمل أن الإسلام سيُبعث مرة أخرى، وأن أولادنا أو أحفادنا سوف يرون عودة الصراع الضروس بين الحضارة النصرانية وبين أعظم أعدائها لأكثر من ألف عام"،..... لقد انتصر الإسلاميون في الصومال واستولوا على الحكم، وهم يسيطرون على الحكم في السودان، وكسب الإخوان المسلمون٦٠٪ من الدوائر الانتخابية التي جرت فيها انتخابات في مصر، وحماس انتزعت السلطة من فتح في غزة والضفة الغربية، وحزب الله يجتاح جنوب لبنان، والشيعة الذين كانوا يصغون لآية الله السستاني أبعدوا الشخصيات المفضلة من قبلنا؛ شلبي وإياد علاوي، في الانتخابات العراقية نرى أن أكثر زعيم كانوا معجبين به بعد الخميني هو أحمدي نجاد، وفي أفغانستان عادت طالبان، هذه هي حصيلة العام الماضي... فأين نحن منتصرون؟ ثم ما هي الجاذبية الكامنة في الإسلام الجهادي؟ أولاً: رسالته: فقد فشل كل شيء، فلماذا لا نحيي العقيدة والقانون الذي أعطاه الله لنا؟ ثانياً: الغضب الإسلامي من الوضع الحالي، حيث تمارس الأنظمة الحاكمة الموالية للغرب الفساد والاستئثار بالثروة بينما يعاني الفقراء العوز، ثالثاً: الوجود الأمريكي الواسع الانتشار في بلاد المسلمين، الذي أدرك المسلمون من خلاله أنه نهب ثرواتهم التي منحهم الله إياها ولدعم إسرائيل لإذلالهم وتعذيب إخوانهم الفلسطينيين، رابعاً وأخيراً: تزايد مصداقية المسلحين الإسلاميين، لأنهم يُظهِرون رغبة في مشاركة الناس فقرهم ولأنهم يقاتلون الأمريكان. إن ما يتحتم على الأمريكيين إدراكه هو شيء غير عادي بالنسبة لنا:

من المغرب إلى باكستان لم تعد الأغلبية ترانا أناساً جيدين، إن أمسكت فكرة الحاكمية الإسلامية بعقول الجماهير الإسلامية، فكيف يمكن لأحسن الجيوش على الأرض أن يوقفها؟ ألا نحتاج إلى سياسة جديدة؟" [١].

بات الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يترقّب عن كثب ذلك التحول الذي قد يحدث في منطقة الشرق الأوسط، إذا ما ثارت الشعوب العربية والإسلامية، وهي حقيقة يدركها الغرب قبل غيرهم من الشعوب؛ نظراً لوجود دراسات استراتيجية مستفيضة ومعنية بمصير الشرق الأوسط الذي يمثل– على مدى التاريخ – نقطة التحول والتغيّر في العالم أجمع.

لقد رأى كثير من السياسيين ضرورة التمسك بالعراق وعدم الخروج من أراضيه؛ لأن ذلك قد يكون سبباً في تحول الشعوب إلى ثورة إسلامية تطيح بإسرائيل وكذا مصالح الغرب في الشرق الأوسط، ولكن هل السياسة الغربية سياسة مثالية بحيث لا تشوبها الأخطاء والتوقعات غير الصحيحة والحسابات غير الدقيقة؟ هل منطقة الشرق الأوسط/ الوطن العربي منطقة سهلة بحيث يتأتّى للسياسيين الغربيين والأمريكيين أن يحيطوا علماً بمستقبلها؟ وهل يرى الغرب منطقتنا كما نراها نحن؟

تقول الكاتبة الأمريكية "جنفر باسلجا" في بحثها "الربيع العربي وعودة الخلافة الإسلامية": "إن منطقة الشرق الأوسط منطقة متقلّبة بطبيعتها، وهي منطقة تقترن بالسلوك الديني المتطرف، ومع بدايات عام ٢٠١٠م كان ما فعله التونسي [من إحراق نفسه في الشارع] مصدر إلهام لقيام موجة من الثورات والتظاهرات التي قامت بها الشعوب في عدد من دول الشرق الأوسط [الدول العربية]، مطالبين بتغيير الأنظمة ومطالبين أيضاً بنماذج الديمقراطية الحقة، وإن موسم الثورات "الربيع العربي" كان قد امتاز بأنه مرحلة التنوير في العالم العربي، وبأنه مرحلة تدفع قوى الغرب إلى القلق" [٢].

---

[1] - **https://magazine.townhall.com/** & **http://benhamza.arabblogs.com/archive/2007/1/147781.html**

[2] - Jennifer Basselgia, The Reemergence of an Islamic Caliphate in the Midst of the Arab Spring, A Senior Thesis submitted in partial

وهكذا فإن وسائل إعلام الغرب التي كانت متفائلة في بداية الربيع العربي أصبحت منزعجة، لّما أنْ أدركت أن تلك الثورات تتحول شيئاً فشيئاً من مجرد ثورات تطالب بالديمقراطية إلى ثورات تطالب بالدولة الموحّدة وبتطبيق الشريعة الإسلامية؛ مما يدفع بعجلة الاستثمار الغربي في المنطقة إلى الوراء.

لقد بدا الربيع العربي في وسائل الإعلام على أنه أحداث متفائلة مستنيرة يمكن أن تغيّر تلك الأنظمة التقليدية، وتعاطفت "النيويورك تايمز" مع الربيع العربي واصفة إياه بأنه فجر مرحلة جديدة من الأمل لتلك الأمم التي اندلعت بها الثورات.١، وكانت هناك توقّعات بتحسن الاقتصاد في تلك الدول، والذي من شأنه أن يفتح باب الاستثمارات الأجنبية فيها. ولكن مع مرور الوقت اتضح أن حِدَّة الثورات في ازدياد مستمر وأن تلك الدول التي اندلعت فيها الثورات ستظل غير مستقرة.

أما "الفينانشال تايمز" فقد ذكرت أنه "ما بين بداية العام إلى ارتفاع معدل التوترات في الربيع العربي قد ارتفع عجز الموازنة لسداد دين الائتمان في مصر إلى ٨٥ ٪ بزيادة فوق المعدل بنسبة ٤٠٪، وتعدّ الفينانشال تايمز واحدة من المصادر المتعددة التي نصحت المستثمرين بضرورة "إعطاء الربيع العربي المزيد من الوقت"، معلِّلة ذلك بأن توقعات اتساع رقعة الثورات العربية أعلى بكثير؛ فالجانبان السياسي والاقتصادي مرتبطان بالسلام للسيطرة في أي وقت في المستقبل القريب٢.

وعن تحوّل الثورات العربية إلى اتجاه ديني تقول الكاتبة الأمريكية باسلجا: "كانت تلك الانتفاضات في ظاهرها انتفاضات شعوب تظاهرت ضد حكوماتها، فقد انتقدوا حكوماتهم بسبب علو معدل البطالة، وبسبب الفساد الاقتصادي والفساد العام، وعلى أية حال يمكن القول إن المتظاهرين الأصليين والمتظلّمين ضد تلك الحكومات المعنية لم

---

fulfillment of the requirements for graduation in the Honors Program Liberty University Spring 2012. P.3.

[1] - Ibid. P. 4.

[2] - "Arab spring." *(*2011). *Financial Times*, 10. Retrieved February 6, 2012, from Academic OneFile.

يكونوا منظَّمين بشكل دقيق، فقد كانت تلك التظاهرات تقاد بواسطة الهواة والطلاب كرد فعل لحماس الرغبة في التغيير، وبسبب ذلك القصور القيادي، قامت مجموعات أكثر تنظيماً بالتحرك نحو مقعد قائد الثورات.

إن العالم الآن يسأل: ماذا بعد؟ هل تستطيع الشعوب العربية في ظل تلك الفوضى أن ترقى بأنفسها لتشكل جمهورية دستورية أو بعض نماذج الحكومات التي تضم المساواة في الحقوق والواجبات في ظل قواعد منظمة أو في ظل قانون مُحْكَم؟[١]

يقول روبرت دانن عضو مجلس العلاقات الأجنبية: "لاشك أن هناك تغيراً جذرياً في السياسات العربية وهو أمر حتمي لا رجعة فيه...الشعوب العربية الآن أصبح لديها صوت للتعبير عن سياساتهم"[٢].

لقد قامت باسلجا بطرح بديل للإسلاميين وهيمنتهم على الغرب يتمثّل بـ"عملية تصدير الديمقراطية الغربية إلى الثورات العربية، ومن ثم تتم السيطرة على الموقف، وفي ذلك تقول: "يتحتّم تفهم رغبات تلك الشعوب ومتطلباتها التي تتفجر لدى كل شعب في منطقة الدول العربية بشكل دقيق ويجب إدراكها، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية لديها ما يمكن أن تصدِّره من الديمقراطية؛ وعليه فالسؤال هو: هل تلك الفكرة عن الحقوق القابلة للتصرف والتطبيق وتلك الحكومة المحدودة هل هي نفس افتراضات وتوقعات المواطنين العرب التي يفكرون فيها؟"[٣].

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إنه يصعب على الشعوب العربية المسلمة الآن تقبّل ما يفرضه الغرب عليها؛ حتى لو جاء على طبق من ذهب؛ والسبب في ذلك هو ميراث الكراهية الذي خلفته تلك الهجمات الغربية على البلاد الإسلامية منذ غزوها لأفغانستان ثم العراق، وهناك أمر آخر وهو أن ديمقراطية الغرب باتت لا تتفق مع متطلبات الشعوب

---

[1] - Ibid, P.5.

[2] -Smith, P. (2011, September). Arab Spring: What's Next? *New York Times Upfront,* 144(2), 6- 7. doi: 2478526571

[3]- Jennifer, Ibid. P. 6.

العربية المفعمة بالعنصر الأيديولوجي الذي أصبح يفتّت كل محاولة غربية لفرض تلك الديمقراطية على الشعوب العربية؛ وهو ما يثير قلق المفكرين والسياسيين الغربيين.

وهكذا يفصح سياسيو الغرب عن ذلك النهج الذي قد تتخذه شعوب منطقة الشرق الأوسط كبديل لديمقراطية الغرب ألا وهو الشريعة الإسلامية، وفي ذلك تقول باسلجا: "على الرغم من أن شعوب الشرق الأوسط قد ترغب في حكومة منتخبة والحصول على مزيد من الحريات إلا أن الافتراضات الأساسية وما يُفتَرَض أن يصير مع هذه الشعوب مختلف تماماً وبشكل ملحوظ عن تلك القواعد والأساسيات الموجودة في الحضارة الغربية، فغالبية جموع أمم وشعوب الشرق الأوسط تتبع فروعاً من الإسلام؛ وبالتالي سوف يتجهون نحو إقامة قانون لهم لا يفهمه الغربيون بشكل تام ألا وهو قانون الشريعة الإسلامية١.

وبناءً عليه فإن هناك قلقاً من أن تكون هيمنة التيارات الإسلامية سبباً في انتزاع النفوذ في المنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية.

القلق الأمريكي من ضياع النفوذ في المنطقة

يؤكد "طارق يوسف" على أنه نظراً لعدم وجود رغبة لدى الغرب للدخول في صراعات وحروب طويلة المدى أو صراع إقليمي فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون المهيمن الرئيسي في المنطقة بعد موجة من سقوط الأنظمة، وقد أكد يوسف على أن هذا يعكس موقفاً من عدم الفهم لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ويضيف قائلاً: إلى الحد الذي يصل إلى أنهم -أي دول الغرب وأمريكا- لا يقومون بدور من شأنه أن يدعم الاستقرار في تلك البلدان وسوف يأتي غيرهم لملء هذا الفراغ؛ وهو يعني بغيرهم هنا ليس فقط تركيا التي تمتلك خبرة قوية في السياسة الخارجية ولكنه أيضاً يعني الصين التي تمتلك قوة سياسية واقتصادية، وهناك من الدوافع الجيوسياسية ما يجعلها

[1] - Jennifer, Ibid. P. 6.

تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وتحاول طردها من المنطقة من أجل أن تقيم لها مساحة نفوذ أكبر، وتكتسب نفوذاً على الدول العربية لم تكن تمتلكه من قبل١.

ونظراً لأن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة استراتيجية وتمتلك موارد وطاقات ضخمة فإن ذلك يجعلها موضع تشجيع وإغراء للدول الإمبريالية لكي تمارس نفوذها وقوتها الاقتصادية في تلك المنطقة، في الوقت الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أكثر سذاجة حينما اعتقدت أن الدول الأخرى والقوى الأخرى في المنطقة سوف تنسحب بشكل جماعي من الشرق الأوسط؛ لأن دول الشرق الأوسط [دول العرب] سوف يكون لها تقدمها الخاص بنفسها، ومن أجل أن يحدث ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعطي تلك الدول العربية فرصة ثمينة تفقد الولايات المتحدة الأمريكية فرصة ثمينة للتقدم والتوسع اقتصادياً وسياسياً٢.

وقد ذكر "كليفورد مياي" فيما كتبته لسنتنل انتربرايز كيف أنه منذ أكثر من ٣٠ عاماً قد قام بتغطية صحفية لثورة إيران التي تشبه بشكل مخيف تلك الثورات العربية، وقد يذكر قائلاً: "لقد عرفت شباباً متعلمين وعلماء ومتحررين كانوا متحفّزين لسقوط الشاه واحتمالية ولادة إيران جديدة، وكانوا يعتقدون بشكل يقيني أن آية الله الخميني ليس فقط يتعامل معهم بتسامح ولكنه يقدّرهم ويحترمهم أيضاً٣.

والمعروف أن الخُميني قد تحوّل ضد الغرب، وبدأ العداء بين إيران والغرب منذ عهده، فهل يرى الغرب في جماعة "الإخوان المسلمين"-أكبر التيارات الإسلامية عدداً وأكثرها تنظيماً- شبيهاً للموقف الإيراني؟ أم أنهم يتفقون مع القاعدة في أهدافهم؟ وهو ما سنجيب عنه في الصفحات الآتية من خلال آراء المحللين السياسيين الغرب والأمريكان.

---

[1] -Expert Briefings, p. 44

[2] - Jennifer, Ibid. P. 7.

[3] - Beware the Muslim Brotherhood. (2011, February 13). *Sentinel & Enterprise*. doi:2265216781

يقول "جون ر. برادلي" الصحفي صاحب الخبرة الواسعة في شأن الشرق الأوسط: "الكثير من المسلمين في تلك الدول ليسوا إسلاميين متطرفين ولا يدعمون هؤلاء الإسلاميين"، وكاستشهاد له بمقال هاستنج في الصنداي تايمز يؤكد برادلي أن هؤلاء الإسلاميين المتطرفين وهؤلاء الذين يدعمونهم نشطاء جداً من الناحية السياسية، وهم يمثلون ما بين ٢٠- ٤٠٪ من جمهور الناخبين العرب الذين يشاركون في الانتخابات، ومع الأسف فإن هؤلاء الذين اختاروا أن يصوتوا في الانتخابات السياسية وينخرطوا في السياسة هم في معظمهم أصحاب أفكار متطرفة.

ويؤكد دجلاس موراي في السبكتاتور على أنه بالرغم من أن الانتخابات في تونس قد تم الانتهاء منها وكذلك في الجزائر إلا أن طريقة تلك الانتخابات ونتائجها هي بمثابة منصة تم إعدادها لخلق نفوذ قوي للأحزاب الإسلامية لتنتزع السلطة"، ويتفق موراي مع تحليل برادلي حول الناخبين في الدول العربية في أنه على الرغم من أن الإسلاميين قد يحصلون على السلطة إلا أن جزءاً من المصوِّتين قد يكونون سبباً في فوز حركاتهم السياسية المنظمة بشكل جيد، ويوضِّح موراي كيف أن "الإخوان المسلمين" والذين يتمركزون في مصر ويسمون أنفسهم "حزب الحرية والعدالة" كيف أنهم في فوز سياسي مستمر للهيمنة على الحكومة المصرية وانتزاع السلطة، ومن ثم فإنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول الغرب أن يعرفوا من هم"الإخوان المسلمون" الذين يكسبون السلطة السياسية والنفوذ السياسي في عدد من دول الشرق الأوسط، فالفهم الصحيح لهذه الجماعة أمر حيوي في صياغة رد فعل أمريكي مناسب: فهل هذه قوة يجب أن تُدرَك ويتم التحاور معها أم أنها مؤسسة تزداد سلطتها وتقوى؟ وهل من شأن هذه القوة أن تشكل تهديداً رئيسياً وحقيقياً للحضارة الغربية؟[1].

ينظر إلى مصر على أنها القائد السياسي والاقتصادي للشرق الأوسط الحديث، كما أن فيها أكبر تعداد سكاني بين الدول العربية وفيها منطقة استراتيجية وهي قناة السويس

[1] - Jennifer, Ibid, P. 7.

وقد تنافست عليها القوى الغربية لعدة قرون، وبعد خلع حسني مبارك صارت جماعة الإخوان المسلمين وبشكل سريع المنظمة المهيمنة على البلاد، كانت جماعة الإخوان قد ظهرت في مصر عن طريق مؤسِّسها حسن البنا وذلك عام ١٩٢٨؛ لذا فإن وجود هذه الجماعة ليس وليد اللحظة بل هي قديمة ولها تاريخ، ولكن جماعة الإخوان كانت محظورة في عدد من البلدان مثلما كانت جماعة محظورة في مصر حتى عام ٢٠١١، وذلك بسبب عقيدتها المتطرفة وأسلوبها الخطابي المتشدد، وقد كان لحسني مبارك دور كبير في قمع الحركات الإسلامية في مصر، وعلى الرغم من أن هذه الجماعة كانت مغمورة وكان يتم قمعها إلا أنها كانت لا تزال تشارك في الحكومة المصرية عن طريق جماعات الضغط السياسي القانوني، وكان هدف حسني مبارك من قمع الحركات الإسلامية هو تحسين علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أجبره ذلك على قمع التطرف الإسلامي١.

ومع سقوط حكومة مبارك انهارت كل وسائل القمع ضد الجماعات المتطرفة، وأدرك الإخوان المسلمون أن ما حدث هو فرصتهم السانحة، ليس فقط لاختطاف الثورة والثوار لصفوفهم ولكن أيضاً لمناقشة استبدال النظام وأخذ موضع القوة، وذلك حينما أدركت أن الوضع صار تنافسياً.

ولقد نشر صامويل تادروس الباحث بمؤسسة هادسون بحثاً أكد من خلاله على أن "الإخوان المسلمين" يقفون في بؤرة الصراع ليشكلوا مستقبل مصر، وبما أن"الإخوان المسلمين" هم بمثابة المؤسسة الأم بالنسبة للحركات العربية الإسلامية فإن هناك احتمالية لتشعّب الصراع الموجود في مصر لينتشر في كل دول المنطقة٢.

---

[1] - Mills, D. (2011, December 3). Rise of Muslim brotherhood. *National Post*, A.25. doi: 2529300221 & Jennifer, Ibid. P. 7.

[2] Tadros, S. (2011). Egypt's Muslim Brotherhood after the revolution. *Current Trends in Islamist Ideology, 12*. Retrieved from **http://www.investigativeproject.org/documents/misc/20.pdf**.

إن هدف جماعة "الإخوان المسلمين" هو إقامة قانون الله أو قوانين الشريعة الإسلامية بشكل عالمي، وقوانين الشريعة هي "برنامج شمولي سياسي عسكري قانوني"، وكما يوضّح فرانك جافني في الواشنطن تايمز فإن هذا البرنامج يتم تطبيقه الآن في السعودية وإيران والصومال والسودان، وإن الانتقال التدريجي في الدول العربية من الحكومات العلمانية إلى الحكومة التي تتبع قوانين الشريعة أمر يتقدم شيئاً فشيئاً بشكل تدريجي نحو إعادة بناء الدولة الإسلامية، وهو ما يعرف بالخلافة الإسلامية.

الموقف الأمريكي حيال الربيع العربي

من أجل فهم أن هناك منطقة إسلامية أو دولة إسلامية [موحدة] بصدد النشوء ينبغي على الولايات المتحدة الامريكية أن تنظر إلى الوراء حيث آخر إمبراطورية إسلامية، ثم تنظر إلى الظاهرة الحالية لتلك المنطقة التي تجاهد من أجل إقامة الخلافة الإسلامية القديمة.

في كتاب بات يورس "الذمي" توضّح يورس وتشرح ثقافة الفصل بين الجنسين الموجودة في الإمبراطوريات الإسلامية عبر التاريخ، وهذه المجتمعات قد انقسمت إلى طبقتين: الأمّة والذمي، والأمة هي عبارة عن المجموعات الإسلامية، أي المسلمون المُعترَف بهم كإمبراطورية، أما مصطلح ذمة فله تاريخ يعود إلى حصار محمد صلى الله عليه وسلم ليهود خيبر عام ٦٢٩م، وتؤكد يورس أنه بعد أن دام هذا الحصار شهراً ونصف الشهر استسلم السكان باسم ما يسمى معاهدة الذمة... محمد صلى الله عليه وسلم سمح لليهود بأن يستمروا في زراعة واحاتهم بشرط التنازل له عن نصف محاصيلهم١.

وعلى الرغم من الادعاء الصارخ فيما ذكر آنفاً عن النبي صلى الله عليه وسلم والذي لا يقبله الوعي العربي الذي يلوذ بثوابته في الآونة الأخيرة إلا أن ثمة أمراً يشغل

1- Ye'or, B. (1985). The Dhimmi: Jews and Christians under Islam. Cranbury, New Jersey:Associated University Presses.

المفكر الغربي يرتبط بالقلق من عودة ما يسمى بالذمية وأهل الذمة والجزية وتلك المصطلحات المستهلكة؛ والتي يستخدمها الغرب كَسُبَّةٍ في جبين الإسلام للحيولة دون رجوع فعاليتها وتطبيقها بشكل يؤمن الغرب بأنه سيثير الطائفية بين شعوب المنطقة.

في الوقت الذي يتحدث فيه المثقفون العرب عن الديمقراطية واللحاق بالغرب في ركبه وهو أمر لا ضير فيه إلا أننا نجد الغرب يتحدث عن الشرق الأوسط بعبارات مكررة لا تزال موجودة حتى الآن وهي: الجهاد والذمية والخلافة الإسلامية، تلك المصطلحات التي تثير قلق كتّاب الغرب وسياسييهم، والمحللون السياسيون يحذرون القادة الغرب من الإسلام في شكل صريح.

فها هي يورس تنهي كتابها بتحذير العالم الغربي المتمدن، فقد أوضحت أنه على الدول الغربية أن تفهم أن نشوء دولة إسلامية تعتمد على القانون الإسلامي لن يجعلها قادرة [أي هذه الدولة] على ممارسة الديمقراطية وأساسيات الجمهورية كما تفهمها وتمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، وقد أبدت جدالها [الكاتبة] قائلة بأن الهدف الرئيس للجهاد هو "قمع الاستقلال السياسي والعسكري لدى الأمم الكافرة"[١].

وتضع يورس إسرائيل في مقدمة الصراع، مؤكدة على أنها الدولة التي يجب أن تحمي نفسها ضد تلك الثورات، فتقول: "على أن حق إسرائيل في السيادة القومية والدفاع عن النفس سيكون بمثابة انقلاب كامل للقيم العربية المعاصرة.. [قيم التفكير في اقامة الخلافة]"[٢].

قامت يورس بحالة من الإقناع في مسألة الجدل حول الذمية على أنها لم تكن مجرد مجتمع بُني في الماضي بل إنه أمر يهددنا في الوقت الراهن؛ لأنه يُطبَّق على أي شخص لا ينتمي إلى الإسلام، فهو موجود في الدولة الإسلامية ومستقر، وهي تحذر بدهاء من أن

---

[1]- Ibid.
[2] - Ye'or, Ibid. P. 129

أي مسلم يؤمن بشكل حرفي بحقيقة التفسير للقرآن سوف يفهم الجهاد على أنه ضرورة يجب الدعوة إليها والمناداة بها ودعوة كل مسلم للقيام به.

وقد باتت يورس تحلّل الذمية والخلافة الإسلامية على أنها أمر قد يتحقق في ظل الربيع العربي والفراغ السياسي الذي خلفته الأنظمة البائدة، وربما تظهر أقوى مما حدث في بداية عهدها، وعلى الرغم من أن الإسلام قد سيطر على تلك المنطقة لعدة قرون إلا أن الإدارات العلمانية لمبارك والقذافي والآخرين قد عرضت وقدمت حماية نسبية للأقليات الدينية في تلك البلدان، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك احتمالية قوية لعودة ظهور ما يسمى بالذمية في مصر[1].

وبناءً عليه فإن المحللين السياسيين في الغرب يرون ضرورة مواجهة تلك الأفكار التي قد تنتهي بالشرق الأوسط لأن يقع فريسة لها وأن يبدأ عهد جديد من الصراع الديني بين الشرق والغرب تكون نتيجته سقوط الحضارة الغربية، وهم ينتقدون موقف الولايات المتحدة الأمريكية المسالم والسلبي في ذات الوقت، ويصفونه بأنه يشبه موقفها تجاه الثورة الإيرانية.

كان رد فعل الغرب تجاه التصعيد الديني والتوترات السياسية في الشرق الأوسط في أحسن أحوال المعارضة والصراع، ومع الأسف فإن عدد من التغيرات التي نادى بها النظام في ظل إدارة أوباما قد أسهم في جو من العداء المتزايد في المنطقة [منطقة الشرق الأوسط]، وعلى الرغم من أن الشرق الأوسط كان منطقة مضطربة بشكل يجعلها لا تستطيع تجنّب هذا الاضطراب إلا أن قادة الغرب كانوا غير ملتزمين أيضاً تجاه المنطقة، وكانوا في الغالب الأعم متناقضين.

إن نتائج الثورات الحديثة مهمة للغاية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي، وعليه فإن هناك مشكلتين رئيسيتين موجودتين ومؤثرتين في صنع القرار الأمريكي، وهاتان المشكلتان مرتبطتان بمنطقة الشرق الأوسط؛ المشكلة الأولى: هناك

---

[1] - Jennifer, Ibid. P. 14.

قصور في فهم أن الأيديولوجيات الأصولية تلعب أدواراً رئيسية في المنطقة، وأن هذه الأيديولوجيات تشكل تهديداً خطيراً على الحضارة الغربية، والمشكلة الثانية: عدم وجود روح معنوية لدى دول الغرب لإقحام أنفسهم في حرب طويلة المدى، لا سيما في تلك الهوة السحيقة المتمثلة في الشرق الأوسط، هاتان المشكلتان تلعبان أدواراً رئيسية في صراع ردود الأفعال للولايات المتحدة الأمريكية بخصوص أحداث الشرق الأوسط١.

يقدّم برادلي تحليلاً متطوراً وذكياً عن الربيع العربي وما يتعلق بدعمه من قبل الدول الغربية ونتائجه المحتملة، ومضمون بحثه هو أن الغرب قد ورط نفسه في أعمال خطيرة؛ لأن الحكومات الغربية لا تتفهم القوى الموجودة في الشرق الأوسط؛ ففي ليبيا على سبيل المثال يقول: إن حلف الناتو تورّط في حرب أهلية بدلاً من أن يحدد أطراف الصراع ويكون عادلاً في أخذ الحقوق، ويؤكد برادلي على أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى قد دعمت حلف الناتو في هجومه لدعم الثوار الليبيين قبل الأوان، مساندة ليس فقط القبائل الليبية المتفرقة بل والعناصر الإسلامية المتطرفة، وعلى حين استحسن الكثيرون جهود الشعوب التي انخرطت في الربيع العربي إلا أن الناس لم تدرك هدفهم الذي يسعون لإنجازه.

وعلى أية حال فإن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لا يمكن إنكارها؛ ففيها استثماراتها الاقتصادية وهي تعتمد على تلك المنطقة في المجال الاقتصادي، كما أن لها حلفاء في هذه المنطقة ساندوهم لمدة طويلة، وإن تحليل برادلي يصف أن تحرك الولايات المتحدة وخروجها من المنطقة لابد أن يكون من أجل حماية الأمريكيين، بالإضافة إلى أنه سيكون سبباً في الحفاظ على حقيبة النقود الأمريكية الضعيفة الواهنة، إلا أن برادلي لا ينظر إلى عيوب انسحاب النفوذ الأمريكي من الشرق الأوسط ومساوئه بعيدة المدى بعين الاعتبار٢.

---

[1] - Jennifer, Ibid. P. 16.

[2]- Hastings, M. (2012, January 8). Careful what you wish for: Euphoria at the Arab spring is misguided, argues this scornful polemic; the West

وتؤكد جنيفر وبعض كتاب الغرب على أن المستفيد من هذه الثورات هم الإسلاميون، وهم الذين سيجنون الثمار من وراء ذلك الصراع، وأن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في بسط نفوذها على المنطقة رغم وجود عملاء لها في كل أرجائها.

يقول تيد كاربنتر عضو المحافظين الأمريكي عام ٢٠١٢: إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أَمِلَت في خلق مؤيدين لها في داخل العراق بعد حكم صدام إلا أن تلك المهمة قد باءت بالفشل، حيث حاولت أن تحفظ ماء وجهها وتسحب قواتها من العراق، فقد مهدت الطريق للنفوذ الإيراني بما فعلته لكي يتحركون ويعيدون إقامة دولة شبه ديمقراطية تحت حكم رئيس الوزراء نور المالكي، وفي الحقيقة لقد ذكر كاربنتر أن الصراع الإيراني الأمريكي قد يجعل العراق معرضاً لاحتمال أن يكون بجانب إخوانهم في الدين في طهران؛ فهم يقفون الى جانب الإيرانيين لا الأمريكيين، وتلك القصة شبيهة بأفغانستان، حيث إن حركة طالبان لا تزال تمثل قوة لا يستهان بها وأن الرئيس حميد كرازاي يستمر في قيادة حكومة توصف بأنها فاسدة وغير فعالة١.

ما الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الربيع العربي؟ كتب عن ذلك لورن كرانر لمنتدى ريبون عام ٢٠١١، حيث ذكر أن "الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تزرع الديمقراطية ولكن تستطيع أن تتأكد أننا في الموقع الصحيح من التاريخ، ويجب علينا أن نكون على قدر المسؤولية لفعل كل شيء ممكن من أجل التشجيع والتحفيز على تطبيق الديمقراطية"٢.

في الحقيقة ليس هناك إجماع على الدور الذي ينبغي على الولايات المتحدة أن تفعله تجاه الربيع العربي، ففي أبريل من عام ٢٠١١م على سبيل المثال عُقِدَت سلسلة من

---

simply does not understand the forces that oppose political freedoms [Eire Region]. *Sunday Times, 34*. doi:2555380821.

1- Carpenter, T. G. (2012, January 2). How the Mideast was lost: Neither dictatorship nor democracy guarantees America's interests. The American Conservative, Retrieved from **http://www.theamericanconservative.com/blog/how-the-mideast-was-lost/**.

2- Carpenter, Ibid.

المؤتمرات في كابيتول هيل بواسطة مجلس سياسة الشرق الأوسط، وقد ضمت تلك المؤتمرات كلاً من المحللين السياسيين الآتية أسماؤهم: توماس ماتير (المدير التنفيذي لمجلس سياسة الشرق الأوسط) وهـ. كوردسمان (أستاذ كرسي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) وباراك بارفي (باحث في مؤسسة أمريكيا الجديدة) وبسام حداد (مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط بجامعة جورج ماسون) وآخرين.

وكان جدول أعمال المؤتمر مليئاً ومزدحماً جداً، ولكنه ركز على دول محددة في الثورات وأسباب تلك الثورات وما يفترض أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من أدوار سياسية، على حين أن أعضاء المؤتمر لم يعرضوا معلومات متناقضة أو ذات جدل، ولكن تحليلهم كان منصباً على الموقف الذي يجب أن تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كل دولة بشكل مختلف حسب طبيعة كل دولة؛ فبعضهم ذكر أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنسحب من تلك البلدان وتسمح لها أن تحدد مستقبلها بنفسها، وألحّ البعض على أن الولايات المتحدة الأمريكية يقع على عاتقها واجب إعداد كوادر سياسية محلية موالية لها حتى يكون لها نفوذ على تلك الدولة النامية١.

لقد اتفق المحللون السياسيون الغرب على أن الإجراءات التي اتخذها الغرب وحلف الناتو حيال الثورة الليبية– على سبيل المثال– لم تكن كافية للهيمنة على المنطقة، وأن أجندة إدارة أوباما أجندة ضعيفة.

يوضح صامويل بار (٢٠١١) أن إدارة أوباما لديها أجندة تخص الشرق الأوسط تماماً كأية إدارة سابقة لإدارة الرئيس أوباما، غير أن إدارة أوباما ترى أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى منطقة من الإنهاك، ومن ثم يتعين عليها أن تقلص من تواجدها الاستراتيجي، على حين أن هذا الموقف قد لا يكون صحيحاً تماماً لا سيما إذا ما نظرنا إلى الوضع الراهن للاقتصاد الأمريكي؛ فالإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة أوباما

[1]- Cordesman, A., Barfi, B., Haddad, B., & Mezran, K. (2011). The Arab uprisings and U.S. policy: What is the American national interest? *Middle East* Policy, 18(2), 1-28. doi:2392272691

بخصوص علاقاتها مع دول الشرق الأوسط لم تكن قرارات صائبة أو فعالة، فإدارة أوباما تزعم أن تلك الكيانات الإسلامية ليست "معادية لأمريكيا بالشكل الذي لا يمكن إعادة النظر فيه، إنهم فقط غاضبون على أمريكا والغرب لمساندتهم إسرائيل والأنظمة القمعية الاستبدادية في بلدانهم١.

لقد كان أوباما مخطئاً حينما نفى وجود علاقة بين الإسلام والجهاد الإرهابي، وقد قلل من قوة الأيديولوجية الإسلامية في المنطقة، وقد أساء فهم الموقف بشكل كلي، وهذا الخطأ- مع الأسف- لن يساعد على تقوية نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بل على العكس من ذلك سوف يضر بمصالحها في منطقة الشرق الأوسط، ويقارن بار رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الربيع العربي بأنه شبيه جداً بموقف إدارة الرئيس كارتر في عام ١٩٧٩م تجاه الثورة الإيرانية التي خلعت الشاه لتنصب آية الله الخوميني، فالولايات المتحدة الأمريكية تفقد حلفاءها في الشرق الأوسط مرة أخرى بشكل سريع، على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست دولة جديرة بالثقة، والآن تصبح إيران مصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية. (فقرة ٨)٢.

لقد أدركت جماعة "الإخوان المسلمين" ضعف الولايات المتحدة الأمريكية وأن نفوذها في المنطقة يتجه إلى التقلّص، فقام قاداتها أمثال محمد بديع بالتقدم بطلب عام إلى الولايات المتحدة للانسحاب من العراق وأفغانستان، واصفاً إياها بالانهزام والانكسار ومتنبئاً بعدالة الله وزوال أمريكا في المستقبل القريب، ويصف باري روبن تلك الكلمات على أنها إعلان للحرب من قبل الإخوان على الولايات المتحدة، لقد أصبحت أهداف الإخوان المسلمين شبيهة للغاية بأهداف القاعدة المتطرفة٣.

---

1 - Jennifer, Ibid. P. 21. & Bar, S. (2011). America's fading Middle East influence. Policy Review 166: 41. Retrieved February 6, 2012, from Academic OneFile.

2 - Jennifer, Ibid. P. 21.

3- Gaffney, 2011, Ibid.

تتحدث الكاتبة باسلجا عن ضعف الموقف السياسي الأمريكي تجاه الربيع العربي، فتقول: "إن ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مأساة الشرق الأوسط أمر يثير الحيرة، وبات واضحاً أن تلك الإدارة يجب أن تتخذ خطوات حاسمة لتدافع عن مصالحها ونفوذها في المنطقة، إنه من المستحيل ومن غير الممكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم اقتصادياً وسياسياً بالغوص في أعماق كل دولة غير مستقرة لتنقذ شعوبها من مآسيهم ومصائبهم تماماً مثلما حدث في الحرب الأهلية في ليبيا حينما تورّط الجيش الأمريكي، فهذا الفعل ليس هو الأكثر حكمة لتعميم السلام، إن عوامل حفاظ الولايات المتحدة على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط لن يكون من خلال استرضاء الأنظمة الإسلامية الناشئة، ولكن سيكون من خلال الحفاظ على تلك الدولة الموالية والمخلصة لها والتي تعد آخر إناء للديمقراطية الحقة في الشرق الأوسط: تلك هي إسرائيل[1].

وعليه فإن المحللين الأمريكيين يرون أن الموقف الأمريكي تجاه الربيع العربي واهن، وأن الحل الوحيد لاتخاذ موقف قوي تجاه توترات الشرق الأوسط هو الإبقاء على الحليف الوحيد لها المتمثل في إسرائيل قوية، وقد استحسنوا تلك المعاهدة التي عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل/ الذرة من أجل السلام في عهد الرئيس إيزنهاور، كما استحسنوا عدم إجبار إسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي ١٩٦٩م، ولكنهم يتفقون على أن موقف إدارة أوباما يوصف بأنه ضعيف ومخيب لآمال إسرائيل بل ومتحامل عليها في الوقت الذي يجب أن يكون فيه قوياً.

والخلاصة فإن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية في الشرق الأوسط مرهونة بحفاظها على نفوذها وتواجدها العسكري في المنطقة، وأن مفتاح تلك المشكلة في هذه الآونة يوجد في الدول التي تشكل إيران خطراً عليها، فالولايات المتحدة لا تزال لديها فرصة لتفرض نفوذها على الوضع السياسي في بعض الدول مثل مصر، فمنطقة

[1] - Jennifer, Ibid. P. 22.

الشرق الأوسط من المحتمل أن تظل غير مستقرة تماماً، وعلى هذا فإنه من أجل حماية مصالحها الشخصية في المنطقة يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على استقرار مصر بأن تموِّل العلمانيين والقوميين والليبراليين أكثر مما يتلقاه "الإخوان المسلمون" من تمويل[١].

[1]- Jennifer, Ibid. P. 25.

الجامعات الفلسطينية تحت الاحتلال

التحديات والمستقبل

أ. خالد وليد محمود*

مقدمة

بالرغم من ظروف القهر والتشريد والاحتلال الاستيطاني التي عانى منها الشعب الفلسطيني، وما زال، ورغم غياب الدولة الكيانيّة التي ترعى العملية التعليمية، والتنمية الشاملة المستدامة، سجّل الفلسطينيون قفزات نوعية متسارعة ومتصاعدة على مستوى الكم والكيف في التعليم الجامعي مقارنة بالدول والشعوب الأخرى على مستوى المنطقة.

وقد عاش الفلسطيني في فترة ضياع فكري وثقافي ووجداني فيما بعد النكبة في عام ١٩٤٨، وذلك بسبب خسارته لأرضه، وبسبب تدمير مئات القرى التي شكلت الحاضنة الطبيعية لنمو منظومة القيم الاجتماعية وتشكيلها، وتشكيل المفردات الثقافية المهمة التي طالما اعتز بها الفلسطيني، كونها المغناطيس الطبيعي الذي انجذبت نحوه كل أركان الحياة الفلسطينية.

وأمام هذه المعضلة التاريخية والمأساة الإنسانية شكّل التعليم وضرورات الحصول على المعرفة والعلم في بقاع الشتات والاغتراب جواز سفر لتأهيل الفلسطيني وتسليحه بطريقة جيدة؛ للبقاء فوق صفحات الحياة في زمن شهد اندثار عدد من الأمم والشعوب، ولعل الهنود الحمر أفضل مثال على ذلك؛ ولهذا أصبح الاستثمار الاجتماعي في التعليم جزءاً من إستراتيجية الفلسطيني للانتصار على ظروف الشتات، وللمحافظة على وجوده الثقافي والإنساني في دول الطوق العربية، وفي العالم ككل.

---

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

فالتعليم مهم وحاسم لأي عملية تعمير وإعادة بناء، وضروري في العملية التنموية عموماً، لأن إحداث التنمية الشاملة، التي تحمل صفات الاستدامة والثبات والتوازن، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية كافة لا يتم أو يكتمل، وإنما يبقى منقوصاً دون مؤشرات تعليمية واضحة.

وللتعليم غايات وأهداف متعددة وبخاصة التعليم العالي؛ منها الغاية التربوية والاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى الأكاديمية، وكل ذلك يسهم في رقي المجتمعات وتطورها وازدهارها، أما الدول الفقيرة والمتخلفة فإن حاجتها للتعليم تكون أكثر إلحاحاً، لا سيما الدول التي تعاني ويلات الاستعمار والاحتلال، كما تساهم الجامعات في رفد المجتمع بالثروة البشرية وبالقيادات السياسية التي تأخذ على عاتقها قيادة القطاعات المجتمعية المختلفة، ويمكن النظر إلى تقدم الدول وازدهارها من خلال تقدم جامعاتها ومراكزها العلمية وازدهارها.

ويكفي أن نذكر في هذا السياق أن الحكم على صناعة الديموقراطية الحقيقية لا يتم إلا بعد تفحّص المؤشرات التعليمية المختلفة، لا سيما أن زيادة نسبة التعليم في أوساط الشعوب يسهم بشكل مباشر في تحسين أدائها الاقتصادي ومستواها المعيشي، -وهذا بدوره- ينعكس إيجاباً على المشاركة السياسية والتثقيف السياسي الواعي، والذي يعد متطلباً هاماً في حياة الشعب الفلسطيني في معركته لنيل الحرية والاستقلال، وفي معركته نحو مزيد من التحررية والدمقرطة والانفتاح السياسي والاقتصادي والثقافي.

لقد شكلت نكسة ١٩٦٧ ضربة أخرى وجهها الاحتلال لنسيج الحياة الاجتماعية والثقافية الفلسطينية، حيث أصبح أخطبوط الاحتلال يلف فلسطين شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً. وزادت إجراءات الاحتلال القمعية-التعسفية في إفراغ الحياة الفلسطينية من رحيقها الثقافي ومكونها الإنساني، وفي إلغاء طابعها الحضاري، وفي إتباع سياسة تغييبه شاملة قائمة على تجهيل الشعب الفلسطيني.

وفي هذه الفترة، وجد الفلسطينيون أنفسهم عاجزين عن تأمين إمكانيات الاعداد الجامعي، وقد أفضت طبيعة الاحتلال الخاصة وما تنطوي عليه من تغييرات دائمة بالفلسطينيين إلى الشعور بأنهم مهددون في كل وجه من أوجه حياتهم، فأرضهم مصادرة، واقتصادهم مستغَلّ، وحياتهم الثقافية مشلولة، ومسؤولوهم المحليون منفيون[١]؛ ولهذا أضحت الحاجة إلى الحفاظ على طابع المجتمع الفلسطيني الخاص وعلى قابليته للحياة ضرورة ملحة من ضرورات البقاء الوطني، وقد عُبِّر عن هذه الحاجة (الضرورة) بغليان مؤسسي احتل انشاء الجامعات والمعاهد التربوية فيه مركزاً بارزاً وأساسياً.

المفاصل التاريخية لتأسيس الجامعات الفلسطينية

تعود الجذور التاريخية لنظام التعليم العالي الفلسطيني إلى سنوات الثلاثينيات والأربعينيات عندما بدأ عدد كبير نسبيًا من الطلبة يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي في الخارج، حيث لم يكن هناك أية مؤسسات داخل فلسطين، وقد كان التوجّه الرئيسي للطلبة عندئذٍ هو للجامعات المصرية والأمريكية والبريطانية، وبالطبع فقد كانت تكاليف الدراسة وقتها مرتفعة، كما أن إجراء الاتصالات اللازمة للحصول على القبول كانت صعبة وليست في متناول الجميع؛ لذلك فقد اقتصرت الدراسة العليا إلى حدٍّ بعيد على أبناء العائلات الميسورة ذات المكانة الاجتماعية والسياسية٢، كما تشكّلت النخبة المتعلمة من أولاد الوجهاء والميسورين القادرين على إرسال أبنائهم للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت.

وركّز التعليم المتوسط وقتها على تدريب المعلمين وتزويدهم بالمعارف والمهارات الضرورية لممارسة مهنة التعليم٣، كما اقتصر التعليم فيما بعد الثانوي في الضفة الغربية

---

[١] محمد حلاج، التربية والتعليم الفلسطينيان في الأراضي المحتلة، الشعب الفلسطيني في الداخل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١،ص١٣٦، ١٩٩٠

[٢] التعليم العالي في فلسطين..الواقع وسبل تطويره، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، سلسلة دراسات (٣٨)، ص ٢٩.

[٣] عدنان عبد الرحيم، التعليم الفلسطيني..المشكلات والحلول، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٠٨، ط١، ١٩٨٩.

وقطاع غزة في تلك الفترة على ستة معاهد أو كليات متوسطة ركزت بالأساس على تدريب المعلمين والمعلمات وعلى التأهيل المهني، وكانت هذه المعاهد إما تحت إشراف الحكومة الأردنية وإما تحت إشراف وكالة الغوث الدولية، يضاف إلى إلى تلك الكليات بعض الكليات الخاصة مثل كلية بيرزيت وكلية النجاح في نابلس والكلية العربية في القدس.

ولا بد من الإشارة إلى أن فكرة إنشاء جامعة فلسطينية تعود أصولها إلى فترة الثلاثينات، وتحديداً حين دعا الحاج أمين الحسيني إلى إنشاء "جامعة المسجد الأقصى" رداً على إنشاء الجامعة العبرية عام ١٩٢٥، إلا أن سلطات الانتداب قامت برفض طلب الحاج أمين الحسيني، وتلا هذه الدعوة مبادرة جورج شبر لإقامة جامعة عربية في القدس عام ١٩٤٧، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بالنجاح[١].

وبدا الاهتمام الفلسطيني بالحصول على التعليم الجامعي واضحاً في تلك الفترة، وذلك بسبب عدة عوامل مترابطة منها:

أولاً: القيم الاجتماعية التي ركّزت على قيمة العلم والمعارف والمهارات المهنية التي أضفت على أصحابها مستوى طبقي عال

ثانياً: توسّع الأسواق في العالم العربي؛ حيث وجد عدد من الفلسطينيين ملجأ لهم بعد النكبة، حيث تزايد الطلب على المهارات المهنية المطلوبة لسوق العمل

ثالثاً: الإدراك الفلسطيني بأن هزيمة الدول العربية على يد إسرائيل في عام ١٩٤٨ وضياع فلسطين ما كان إلا نتيجة التفوّق العلمي للخصم، وأن الطريق لاستعادة فلسطين له علاقة مباشرة، مع الحصول على مهارات رفيعة وثقافية علمية متقدمة يوفرها التعليم الجامعي العالي[٢].

---

[١] د. جوني الأطرش، لمحة في تاريخ التعليم العالي الفلسطيني، انظر:
http://pal-stu.info/vb/showthread.php?p=163318

[٢] تفيدة جرباوي، خليل نخلة، تمكين الاجيال الفلسطينية..التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة، ص ١٣٣، موطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ٢٠٠٨.

ومنذ العام ١٩٤٨ سعت أعداد قليلة من الفئات الميسورة من المجتمع الفلسطيني للحصول على التعليم الجامعي في الدول المجاورة، وبالتحديد في الجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة المصرية، وجامعتي دمشق وبغداد، ونرى أنه بعد السنوات القليلة لنكبة فلسطين فتحت الجامعات العربية المجاورة أبوابها لقبول الطلبة الفلسطينيين المؤهلين أكاديمياً للدراسة في الجامعات الحكومية، وهكذا فتح المجال أمام الطلبة الفلسطينيين الذين كان جزء منهم لاجئين، للدراسة الجامعية مجاناً[١].

إلا أنه وبعد الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية في العام ١٩٦٧ تأثّرت الفرص المتاحة للطلبة الفلسطينيين في الخارج سلباً في عددها ونوعها بشكل ملحوظ لأسباب متعددة؛ منها: الاحتلال العسكري وتحديد حركة تنقّل الفلسطينيين، وسياسة الاحتلال بعد السماح للخريجين الفلسطينيين بالرجوع إلى الوطن أو اعتقالهم عند العودة، وتكلفة التعليم المرتفعة في الجامعة العربية أو الغربية، وكذلك اشتداد المنافسة على القبول في الجامعات العربية للطلبة الفلسطينيين.

هنا حدثت تغييرات اجتماعية واقتصادية دفعت المجتمع الفلسطيني إلى الاعتماد على نفسه في التخطيط والتفكير في مجال التعليم، وفي هذا المجال فإن عدم وجود مؤسسات قيادية تعليمية في تلك الفترة أعطى دوراً أكبر للأشخاص ذوي النفوذ الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي للأخذ بزمام المبادرة في هذا المجال.

ويمكن ملاحظة ذلك في الفترة الممتدة من ١٩٤٨-١٩٦٧، إذ لم يكن هناك أي تحفيز في المناطق الفلسطينية التي وقعت إما تحت الحكم الأردني (الضفة والقدس)، وإما تحت الحكم المصري (قطاع غزة) لإنشاء جامعات محلية، الا أن تلك الفترة شهدت بدايات جامعة بيرزيت في قرية صغيرة قرب رام الله كملك لأسرة مهتمة بالتعليم، ويعود تاريخ المهمة التعليمية لهذه المؤسسة إلى عام ١٩٢٤، عندما بدأت نبيهة ناصر (١٨٩١-١٩٥١) في تقديم التعليم الابتدائي والثانوي في المدارس.

---

[١] المصدر السابق، ص ١٣٤.

وفي عام ١٩٦٧ كانت جامعة بيرزيت تقدّم برامج تقتصر على الصفين الجامعيين الأول والثاني، وبعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وعند سقوط الضفة الغربية وغزة في أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، رأت الجامعة التي كان يطلق عليها حينذاك (الكلية) الضرورة الملحّة للتحوّل إلى جامعة كاملة، وذلك من أجل تقديم فرص التعليم العالي للطلاب الذين كانوا غالباً يُحرَمون من استكمال تعليمهم بالخارج بسبب القيود المفروضة على السفر من قبل الاحتلال.

وفي عام ١٩٧٢ أعلنت كلية بيرزيت عن خططها بالتوسع في الدراسة الجامعية لتصل إلى برنامج من أربع سنوات يمنح الطلاب في نهايته شهادة جامعية في الآداب والعلوم، وفي عام ١٩٧٥ تغير اسمها إلى جامعة بيرزيت، وهي تقع على بعد ٢٠ كيلومتر شمالي القدس و٧ كيلومتر شمالي رام الله، وتقدّم الجامعة عدداً من البرامج التعليمية للطلاب الجامعيين والخريجين من خلال كلياتها الخمس؛ وهي: الآداب، والاقتصاد والتجارة، والهندسة، والعلوم، ويقدّم برنامج الدراسات العليا للخريجين شهادات الدبلوم وشهادات الماجستير في عدد من المجالات، وتعتمد الجامعة اللغة العربية لغة التدريس بها، ومع ذلك يتم تدريس عدد من الدورات الدراسية باللغة الإنجليزية.

وقد لعب خريجو جامعة بيرزيت دوراً مهماً في رسم الأحداث على الساحة الفلسطينية، لا سيما إبّان الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وقد تخرّج منها نخبة من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية مثل الدكتور فتحي الشقاقي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وأيضاً مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح، كما شاركت الجامعة بشكل فاعل في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي؛ وذلك أن يحيى عياش الذي اعتبر مهندس العمليات المتفجرة التي اشاعت الذعر في الشارع الإسرائيلي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي وكان ناشطاً في الجناح العسكري لحركة حماس قد تخرّج أيضاً من كلية الهندسة في الجامعة.

وكانت التشكيلة السياسية لطلبة جامعة بيرزيت تعدّ وحتى وقت قريب الانعكاس الفعلي للآراء السياسية في الشارع الفلسطيني؛ وذلك لأنها كانت تضم طلبة من مختلف المناطق والطبقات والتوجهات الفكرية الفلسطينية، ولكونها من أعلى المؤسسات التعليمية العربية مستوىً في فلسطين، كما أن طاقمها الأكاديمي كان يضم أيضاً عدداً من الشخصيات الفلسطينية البارزة.

وعملت السلطة على استقطاب عدد من أكاديمييها، بعضهم انضم للسلطة وأصبح من الناطقين باسمها وبعضهم تولّى حقائب وزارية، وتجدر الإشارة إلى أنّ الفريق الفلسطيني المفاوِض الذي شارك في مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ تألّف من أكاديميين وخرّيجين في بيرزيت، وكان نائب رئيس الفريق نبيل قسيس، والمتحدّثة باسمه حنان عشراوي، وملحقه الصحافي ألبير أزغاريان، جميعاً من جامعة بيرزيت.

وفي عام ١٩٧٣ أعلنت مدارس الفرير في القدس عن تحويلها إلى جامعة أطلق عليها جامعة بيت لحم، وكانت بالتعاون الإداري مع مؤسسة الأخوة دي لا سال De La Salle Brothers (FSC) الذين قاموا بتطوير المدارس على مدار أكثر من قرن في تركيا ولبنان والأردن ومصر وفي أماكن أخرى في المنطقة، وفي الولايات المتحدة أيضاً، وكان الغرض من جامعة بيت لحم عند تأسيسها تقديم تعليم عالٍ يكون متوفراً بشكل سهل للطلاب الصغار الطموحين في الضفة الغربية وغزة.

والجامعة هي مؤسسة تعاونية تعليمية تحت رعاية الفاتيكان، يصل عدد طلابها الحاليين إلى حوالي ٢٠٠٠ طالب، معظمهم يدرسون بنظام الوقت الكامل، وتشمل كلياتها: كليات الآداب، والعلوم، وإدارة الأعمال، والتمريض، والتربية، وبالإضافة إلى ذلك يوجد بها معهدان: وهما معهد الإدارة والفنادق ومعهد شراكة المجتمع Community Partnership الذي يعقد دورات دراسية للتعليم المستمر بالإضافة إلى الدعم والتدريب للمجتمع المحلي.

وفي عام ١٩٨٠ افتتحت كلية أخرى في الخليل إلى جانب كلية الشريعة التي تأسّست عام ١٩٧١ لتشكلا سويّة جامعة الخليل على بعد ٣٥ كم جنوبي القدس، وتم انشاء

الجامعة بمبادرة من الشيخ محمد الجعبري، ومنذ ذلك الحين تم إضافة عدد من الكليات وبدأت الجامعة في التوسع تدريجياً.

وتمنح الجامعة شهادات الماجستير في اللغة العربية، وتضم حالياً كليات: الزراعة، والآداب، والتربية، والاقتصاد والإدارة، والتمريض، والعلوم، والشريعة، وما زال حتى اليوم أحد أبناء الشيخ الجعبري رئيساً لمجلس الأمناء ومركز الثقل فيها وهو الدكتور نبيل الجعبري.

أما كلية النجاح في مدينة نابلس فقد تطوّرت إلى جامعة عام ١٩٧٧ بعد أن كانت كلية متوسطة، وقبل ذلك مدرسة تأسّست في عام ١٩١٨ تحت اسم مدرسة النجاح النابلسية، وكانت في نابلس (في شمالي غرب الضفة)، وفي عام ١٩٤١ أصبح اسمها كلية النجاح، وتطورت فيما بعد لتصبح كلية من عامين دراسيين في عام ١٩٦٣، ثم أصبحت جامعة في عام ١٩٧٧ لتلبية حاجة المجتمع المتزايدة، وبدأت بكليتين وتطورت لتضم الآن ١٣ كلية، والكليات هي: الصيدلة، والهندسة، والعلوم، والزراعة، والآداب، وعلوم الاقتصاد والإدارية، والقانون، والشريعة الإسلامية، والعلوم التربوية، والفنون الجميلة، والطب، والطب البيطري، وتكنولوجيا المعلومات، وتمنح الجامعة الشهادات الجامعية في كل الأقسام، بالإضافة إلى دورات دراسية للخريجين، وكذلك (شهادات الماجستير في ٢٥ مجالاً مختلفاً وبعض برامج لمنح شهادة الدكتوراه).

وتعد جامعة النجاح أكبر الجامعات الفلسطينية، وهي ذات تاريخ عريق في التعليم، وفي الوقت نفسه اعتبرت صرحاً رائداً في تخريج الكادر السياسي والأطر السياسية بكافة فصائلها في فلسطين كافة، وقد لعبت الجامعة أدواراً بارزة في تأهيل الكادر السياسي وتأطيره في أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وكذلك الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة التي بدأت في أيلول من العام ٢٠٠٠، وبرز عدد من القيادات الفلسطينية من كافة الفصائل الذين تخرجوا من هذه الجامعة.

وفي عام ١٩٧٨ تأسّست الجامعة الإسلامية في غزة، وتعد هذه الجامعة المؤسسة الأولى للتعليم العالي هناك، وقد ارتبط تأسيسها بحركة الإخوان المسلمين، وفيما بعد بحركة المقاومة الإسلامية حماس التي تسيطر على الجامعة اليوم، وتعقد الأخيرة برامج للتعليم الجامعي بالإضافة إلى دورات دراسية تنتهي بمنح شهادات الماجستير في ١٥ مجالاً من مجالات التخصص، بالإضافة إلى أن الجامعة لديها خطط لبدء بعض البرامج لمنح شهادة الدكتوراه، وتشمل كلياتها: الآداب، والعلوم، والتمريض، والتجارة، والتربية، والهندسة، والشريعة الإسلامية، والأساس الديني.

ومع بداية العقد الأخير من القرن الماضي تأسّست جامعتان في فلسطين؛ وهما جامعة الأزهر وجامعة القدس؛ ففي عام ١٩٩٢ تمّ بدعم من حركة فتح المهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك تدشين جامعة الأزهر في قطاع غزة بكليتي التربية والشريعة، ليس بالضرورة بسبب الحاجة لتلك التخصصات آنذاك، ولكن بسبب التنافس الحزبي مع الجامعة الإسلامية التي يسيطر عليها الاخوان المسلمون[١]، أما جامعة القدس فقد انشئت كفكرة لمؤسسة تعليم عالٍ فلسطينية تحمل اسم القدس، بدأت فكرتها عام ١٩٣١ إلا أنها واجهت صعوبات في زمن الانتداب البريطاني، وتبعتها الصعوبات تلو الصعوبات، إلى أن أمر الملك الحسين بن طلال ببنائها وافتتحها بنفسه عام ١٩٦٦ عندما كانت القدس تحت السيطرة الأردنية.

تقع جامعة القدس في أبو ديس، وانضمت إلى اتحاد الجامعات العربية عام ١٩٨٤ بعد توحيد أربع كليات كانت تعمل في مدينة القدس؛ وهي كلية الدعوة وأصول الدين (تأسست عام ١٩٧٨)، والكلية العربية للمهن الصحية (تأسست عام ١٩٧٩)، وكلية العلوم والتقنية (تأسست عام ١٩٧٩)، وكلية هند الحسيني للبنات (تأسست عام ١٩٨٢)، ثم تبعها إنشاء كلية الحقوق عام ١٩٩٢ وكلية الطب عام ١٩٩٤، وقد كانت

[١] تفيدة جرباوي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧

جامعة القدس وما زالت الجامعةَ الفلسطينيةَ والعربية الوحيدة في منطقة القدس الشريف، وتضم الجامعة ١٢ كلية منها الطب وطب الأسنان[١].

وما يمكن الوقوف عليه بناء على ما تقدّم أنه في الفترة الممتدة بين ١٩٦٧ و ١٩٩٤ فإن نمط إنشاء الجامعات الفلسطينية الثماني جاء لاعتبارات جغرافية أو سياسية وحتى محلية أو دينية، وكذلك جاء رد فعل لسياسات الاحتلال الاسرائيلي التجهيلية والهادفة لحرمان الفلسطينيين من الحصول على المعارف والمهارات المتقدمة وفرص تطوير البحث العلمي، ولم يتمّ تأسيس الجامعات في تلك الفترة نتيجة تخطيط مركزي يجمع التكامل والتخصص الوظيفي تجاوباً مع تحديد واضح لحاجات الوطن على الرغم من بعض المحاولات المهنية لذلك[٢].

تدلّ الأرقام والإحصاءات والمؤشرات الرقمية بخصوص التعليم العالي في فلسطين على أن التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية بدأ يتبلور أكثر فأكثر في آخر العقد الأخير من القرن الماضي وراح يأخذ صفة القطاع الاستثماري في الإنسان، وفي نشاطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولو أتيح للمؤسسات الأكاديمية في فلسطين السير في جو طبيعي بعيداً عن الاحتلال لنما هذا القطاع وتطور بشكل مناسب يتوافق واحتياجات المجتمع الفلسطيني.

ومن الناحية الاقتصادية ينظر إلى التعليم العالي كاستثمار آني يتمثّل مردوده المستقبلي في زيادة الدخل القومي عن طريق ارتفاع إنتاجية المتعلّم وحامل الشهادة العلمية، غير أن للتعليم العالي آفاقاً تتعدى البعد الاقتصادي والبحت، لتشمل هذه الرضا الاجتماعي والإنتاج العلمي والثقافي بجميع أشكاله ودوره في تعزيز الهوية الوطنية والقومية.

---

[١] الموقع الالكتروني لجامعة القدس، www.alquds.edu

[٢] تفيدة جرباوي، مصدر سابق، ص ١٣٦

ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن قيام مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد شكل تطوراً ونمواً مهيمناً في الحياة الاجتماعية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، ويمكن الاشارة إلى ذلك من خلال الحقائق الآتية:

١- بقيام الجامعات الفلسطينية استطاع عدد متزايد من الفلسطينيين المتعلمين أن يعيشوا ويعملوا في الاراضي المحتلة، بعد أن كانت فرص الجامعيين والمتخصصين الفلسطينيين لكسب رزقهم محدودة جداً.

٢- أتاح إنشاء الجامعات وتفاعلها مع وسطها الاجتماعي فرصاً للتقدم ما كانت لتظهر لولاهما، كما خففت الجامعة من عزلة الأراضي المحتلة عن العالم الخارجي، إذ استقطبت عدداً من الاساتذة الأجانب، واستقبلت عدداً من الطلاب الأجانب، ونظمت المؤتمرات، وحفظت التراث العربي الإسلامي حيّاً عبر برامجها التعليمية ونشاطاتها الثقافية الأخرى.

٣- لولا هذه الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لوجد الآلاف من الشباب الفلسطيني (ذكوراً وإناثاً) أنفسهم محرومين، لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، من مواصلة تعليمهم، فكلفة الدراسة في الخارج من جهة والقيود الإسرائيلية المفروضة على التنقّل من جهة أخرى، كافية للحؤول دون تمكين الشباب الفلسطيني في الضفة والقطاع من تلقي الإعداد الجامعي.

هذه الأسباب وغيرها تفسِّر لماذا كانت (ولا زالت) الجامعات الفلسطينية هدفاً للتنكيل والمضايقات والقمع من قبل الاحتلال الاسرائيلي؟ فالاحتلال ينظر إلى الجامعات الفلسطينية على أنها قلاع للصمود والمقاومة ومواقع متقدمة للوطنية الفلسطينية.

ويجدول عبد الجواد صالح[1] في أثناء تناوله وتحليله لإجراءات الاحتلال القمعية في فترة ما بعد ١٩٦٧ مجموعةً من الخطوات التعسفية التي قام بها الاحتلال على شكل خطة شاملة ومبرمجة لمحاربة الفلسطينيين ثقافياً وحضارياً.

ومن هذه الإجراءات: تفريغ المؤسسات التعليمية من الكوادر والطاقات والكفاءات العالية من خلال خلق ظروف عامة تجبر هذه الطاقات على الهجرة خارج الوطن، إضافة إلى سياسة اقتحام الكليات والجامعات، ومنع الطلبة من الوصول إلى المراكز التعليمية لدفعهم إلى ترك مقاعد الدراسة وتشجيعهم على العمل داخل إسرائيل كقوة عاملة رخيصة، وبالتالي استنزاف الموارد البشرية في الضفة الغربية وغزة.

كما لجأت سلطات الاحتلال إلى سياسة الاعتقالات وفرض الإقامة الجبرية على الطلبة والمحاضرين على حدٍّ سواء، وحظرت تدريس عدد من المساقات التربوية، وخاصة الإنسانية والجغرافية والتاريخية التي تتناول المراحل والمفاصل التاريخية المهمة التي مرّت بها القضية الفلسطينية، علاوة على التدابير التي مارسها الاحتلال الاسرائيلي ضد الجامعات والعاملين فيها، برفض إسرائيل منح الجامعات الامتيازات الضريبية التي كانت المعاهد الفلسطينية تتمتع بها في ظل القانون الأردني قبل الاحتلال الإسرائيلي، ويضاف إلى ذلك الرقابة ومنع بعض الكتب، وهو الأمر الذي يقفل في وجهها المنفذ إلى جانب مهم من التراث العربي، وغالباً ما كانت تجد الجامعات الفلسطينية نفسها– لا سيما إبان الانتفاضة الأولى– مشلولةً نتيجة تدابير انتقامية من قبل ممارسات إسرائيل الاحتلالية مثل: حظر التجول، وإقفال الجامعات، وإقامة الحواجز العسكرية أمامها لمنع الطلاب من دخولها...الخ.

لذا وجدت منظومة التعليم الجامعية نفسها في الفترة من ١٩٧٢-١٩٩٤ تقريباً محاصرة بين سندان سلطة استعمارية وبين مطرقة صعوبات تقليدية كثيرة، فالمشكلات المرتبطة بالسلطة العسكرية الأجنبية– والتي تنتمي أساساً وجوهراً إلى وضع استعماري

1 http://addameer.info/wp-content/images/the-right-of-palestinian-child-prisoners-to-education-ar.pdf

استيطاني– والمشكلات المرتبطة بالسياق المحلي الوطني– والتي تعبر عن بلد متخلف ويسير في طريق النمو، فهذه المشكلات تتداخل غالباً ويؤثر بعضها في بعض؛ مثل[١]: تكاثر التعليم العالي وتفرّقه ونموه السريع.

فخلال السبعينيات جرى تأسيس ست جامعات فلسطينية وعدد من معاهد التعليم العالي، ولم تقم هذه المؤسسات وفقاً لخطة إجمالية، كما أنها لم تتطور بصورة تتيح لها أن يتكامل بعضها مع بعض.

وتفاقم الجهوية الحادة المتجلية بمنافسة مسيئة على الموارد الهزيلة المتوفرة تنعكس بصورة ضارة على بنى الجامعات وهياكلها الإدارية، وغياب سياسة تربوية وطنية..إلخ، ورغم ذلك نرى أن قيام الجامعات الفلسطينية أسهم بصورة أو بأخرى في "تطبيع" الحياة الوطنية الفلسطينية، في زمن تخضع هذه الحياة الوطنية فيه لشروط غير طبيعية، والجامعات، بهذا المعنى، عامل بناء وطني مساهم في تأمين القابلية الوطنية الفلسطينية للحياة.

التعليم الجامعي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو

لقد شكّل قدوم السلطة الفلسطينية والعودة إلى أرض الوطن في أعقاب اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٤ البدايات الأولى لنشأة كيانيّه "شبة مستقلة" فوق الأرض الفلسطينية، حيث تجسّدت هذه السلطة شبه "الدولانية" على أرض الواقع من خلال تأسيس المؤسسات والوزارات والأجهزة المدنية والعسكرية، وبدأ النظام السياسي الفلسطيني، بمؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، يبلور ملامح وسمات محددة؛ ومن هذه الوزارات الخدمية التي تم إنشاؤها وزارة التعليم العالي، لما لها من دور حيوي حاسم في تأهيل عشرات الآلاف من الطلبة الفلسطينيين الطامحين لدخول قطاع التعليم العالي.

[١] محمد حلاج، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤

تولّت السلطة الفلسطينية وللمرة الأولى العملية التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة في آب ١٩٩٤، وورثت السلطة نظاماً تعليمياً متهالكاً إلى حد ما، كان قد تعرّض النظام التعليمي الفلسطيني إلى انتهاكات منظمة ومتواصلة من قبل السياسات الإسرائيلية، الأمر الذي كان ينذر بتدمير هذا النظام وتقويض أي آفاق تنموية حقيقية في هذا المجال، وقد تمّ تشكيل وزارة التعليم العالي الفلسطيني عام ١٩٩٦ لتستكمل دور مجلس التعليم العالي الفلسطيني الذي كان قائماً قبل مجيء السلطة الفلسطينية.

ومنذ توليها تلك المهام سعت السلطة الفلسطينية إلى القيام بواجباتها المتمثّلة في استمرار تقديم الخدمة التعليمية، وحدّدت منذ بدء عملها المهام الرئيسية تجاه النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي؛ منها: تحسين جودة التعليم العالي، وتحسين وتطوير الأجهزة الإدارية في مؤسسات التعليم العالي، وتجذير التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، والتركيز الشمولي على البعد التطبيقي للتعليم العالي الفلسطيني، والتركيز على البحث العلمي كأحد مقومات التعليم العالي[١].

كما حدّد قانون التعليم العالي الفلسطيني أهداف التعليم العالي بما يأتي[٢]:

١. فتح المجال أمام جميع الطلبة المؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي ومتابعة الكفاءات العلمية في الداخل والخارج وتنميتها.
٢. تشجيع حركة التأليف والترجمة والبحث العلمي ودعم برامج التعليم المستمر التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.
٣. تمكين المجتمع الفلسطيني من التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية واستثمارها وتطويرها.
٤. الإسهام في تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من الكوادر البشرية المؤهلة في مختلف المجالات العلمية والثقافية.

---

[١] الصفحة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

[٢] قانون التعليم العالي الفلسطيني، رقم (١١) المادة (٤)، ١٩٩٨

٥. توثيق أطر التعاون العلمي مع الهيئات العلمية والدولية ودعم مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي وتطويرها.
٦. العناية بدراسة الحضارة العربية والإسلامية، وإكساب الطلبة مهارات التفكير الناقد، وتشجيع الإبداع والابتكار العلمي والقدرة على البحث والتقصي ومواكبة التقدم العلمي.
٧. تنمية القيم العلمية والروحية وتنشئة أفراد منتمين لوطنهم وعروبتهم وتعزيز روح التعاون والعمل الجماعي لدى الطلبة.
٨. الإسهام في تقدّم العلم وصون الحريات ونزاهة البحث العلمي وبناء الدولة على أسس تضمن سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة.

ومع حلول العام 2011 بلغ عدد المؤسسات الأكاديمية المعتمدة والمرخّصة ٤٩ مؤسسة تعليم عالٍ موزعة كالاتي[١]:

في الضفة الغربية ٣٤ مؤسسة أكاديمية؛ منها ٨ جامعات تقليدية (واحدة حكومية، وست جامعات عامة، وواحدة خاصة)، ومنها ١٠ كليات جامعية، و١٥ كلية مجتمع متوسطة.

وفي قطاع غزة ١٤ مؤسسة تعليمية؛ منها ٥ جامعات تقليدية (واحدة حكومية، واثنتان عامتان، واثنتان خاصتان)، و٥ كليات جامعية، و٤ كليات مجتمع متوسطة.

أما التعليم المفتوح فهناك جامعة واحدة تتوزع مراكزها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت ١٧ فرعاً في الضفة و٥ في غزة.

وبلغ عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ حوالي ٥٦,٠٦٧ طالباً؛ منهم ٢٨,٥٩٢ في الجامعات التقليدية (٢,٢٧٣ دراسات عليا، و٢٤,٢٩٢ بكالوريوس، و٧٣٢ دبلوم متوسط، و٦٥٨

[١] الدليل الإحصائي السنوي ٢٠١٠/ ٢٠١١ لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، وزارة التربية والتعليم العالي، فلسطين

درجات أخرى)، كما بلغ عدد الطلبة المسجّلين الملتحقين فعلاً في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (٢٠١٠/ ٢٠١١) ٢١٣,٩٧٣ طالباً، منهم ١٢٢,٤٨٢ في الجامعات التقليدية (٦,٦٨١ دراسات عليا، و١١٠,٢٨٤ بكالوريوس، و٤,١٥٩ دبلوم متوسط، و٩٨٨ تأهيل تربوي و٣١٧ بلا شهادة، ٥٣ دبلوم مهني).

وقد حاولت السلطة الفلسطينية وضع استراتيجية وطنية شاملة لرفع شأن التعليم العالي ومكانته في فلسطين، لما لهذا القطاع الإنساني الحيوي من دور مهم يلعبه في التنمية البشرية والتنمية المجتمعية عموماً، ولعل من ملامح هذه الاستراتيجية الشاملة هو مساعدة الجامعات الفلسطينية في خلق وإنتاج قوة عاملة شابة ومؤهلة تستطيع أن تتكيّف مع المتغيّرات والتطورات المتلاحقه التي يشهدها سوق العمل الفلسطيني، بحيث تكون قادرة على رفد الاقتصاد الوطني الناشئ بالقوة البشرية اللازمة لإحداث التنمية، لأن الإنسان يبقى العنصر الأهم في أي عملية تنموية.

ولا بد أن يعكس التعليم الجامعي في أي بلد فلسفة المجتمع والمفهوم السائد للتربية ووظيفتها، فالتعليم العالي يعد تعبيراً عن المثل والقيم والاتجاهات السائدة والتطورات الحادثة فيه.

وبسبب ما تعرّض له التعليم الجامعي الفلسطيني بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي على مدار العقود الماضية، فقد انعكس ذلك على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعيشها الفلسطينيون والنظام التعليمي، لذا لم تستطع منظومة التعليم العالي الفلسطيني من رسم سياسة تربوية وتعليمية موحّدة تلزم مؤسسات التعليم العالي كافة من السير وفقها.

المناهج والتخصصات في الجامعات الفلسطينية

لقد ترسّمت الجامعات الفلسطينية منذ تأسيسها في وضع الخطوط العامة للمساقات/ المواد التي تقوم بتدريسها، وكان الهدف منها بالأساس تأهيل الطلاب من خلال صقلهم بالمهارات التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني والمنطقة العربية المحيطة، ومما

يلاحَظ على تلك التخصصات والبرامج أنها لم تكن تسعى لانتاج المعرفة الضرورية لإحداث تنمية مجتمعية شاملة، بل كانت تركّز بالأساس على: تأهيل المعلمين والمعلمات من أجل قطاع التربية والتعليم، وتأهيل أئمة المساجد وكوادر المحاكم الشرعية في مجال الشريعة والدين، وكذلك كانت تركز على برامج الاقتصاد وإدارة الاعمال والتجارة لتأهيل خريجين يتم استيعابهم في منشآت اقتصادية صغيرة، كما أن هناك برامج الهندسة لا سيما الهندسة المدنية تجاوباً مع السوق المحلي ورفد دول الخليج بمثل هؤلاء الخريجين.

ولأنه لم يرتبط إنشاء الجامعات الفلسطينية بخطة عامة تفرضها سلطة وطنية مركزية تحدِّد المعايير العلمية والتربوية التي يُفترَض توافرها في الجامعات والالتزام بحاجات المجتمع الفلسطيني عن طريق طرحها لبرامجها التعليمية وكلياتها المتخصصة، تميزت الجامعات في الفترة الممتدة لغاية أواخر الثمانينيات بارتفاع نسبة الكليات النظرية (الآداب والتربية وأصول الدين) بالمقارنة بالكليات العلمية والعملية، إذ إن هذه الكليات كانت تخرِّج أعداداً كبيرة من حملة الشهادات في الآداب والعلوم الإنسانية الذين لا تتوافر لهم فرص عمل في السوق المحلية، الأمر الذي اضطرهم إلى الهجرة أحياناً أو القبول بأعمال لا علاقة لها بما درسوه أو المعاناة من البطالة[١].

ولغاية ١٩٩٤ كانت البرامج التي تطرحها الجامعات الفلسطينية الثماني تتمحور حول المجالات الآتية: (التربية، والشريعة، والدين والتشريع الإسلامي، والدعوة الاسلامية، والآداب، والتجارة، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، وإدارة الفنادق (جامعة بيت لحم)، والإدارة، والعلوم، والزراعة، والهندسة، والصيدلة، والتمريض والمهن الطبية)[٢]

ويتّضح من البرامج والمساقات الأكاديمية التي طرحتها الجامعات الفلسطينية فيما قبل مجيء السلطة الفلسطينية وما بعدها بأنها تسعى بالأساس إلى تأهيل كوادر وطاقات بشرية من خلال نقل المهارات الضرورية لتقديم خدمات مطلوبة في المجتمع الفلسطيني

[١] عدنان عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ٢١٤

[٢] تفيدة جرباوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١

والمنطقة العربية المحيطة، ولم تكن تسعى إلى إنتاج المعرفة الضرورية لإحداث تنمية مجتمعية شاملة، ولم يكن من الممكن أن يحدث هذا في إطار ممارسات الاحتلال القمعية على التعليم العالي، ولعدم توفّر الرعاية الفكرية والمادية الدافعة لدفع التعليم العالي الفلسطيني الى مستويات متقدمة.

ويتّضح من المعطيات بأن الإقبال الأكثر من الطلبة خلال تلك الفترة كان على برنامج التربية، هذا البرنامج الذي يركّز على تخريج معلمين ومعلمات، وتخريج طلاب ليصبحوا فيما بعد موظفين وعمالة يتوفر لديها الحد الأدنى من المهارات والمؤهلات لضخها في سوق الإنتاج المحلي، أما التخصصات الخِدْمية فهي الأقل إقبالاً من قبل الطلاب.

وما يمكن ملاحظته أيضاً أن استحداث تخصصات جديدة على مستوى البكالوريوس لم يكن نتيجة عملية تخطيط مركزية أو إقليمية أو موقعية، بل كان تخميناً لحاجة السوق المحلية ولإمكانية العمالة في تلك السوق، وينسحب هذا على التخصصات في إدارة الأعمال والمحاسبة والتخصصات الصحية المساندة، كما أن استحداث هذه التخصصات لم يهدف بالضرورة إلى إنتاج المعرفة المحفِّزة، والمساهمة في إحداث التنمية الإنسانية في فلسطين، أو المعرفة والمهارات المتجاوبة مع احتياجات السوق المتغيرة والمتلائمة مع متطلبات فرص العمالة المجدية، كما لم تركز هذه التخصصات على الجمع الهيكلي بين الجانب النظري (المعرفة) والمهارات.

وبعد قيام السلطة الفلسطينية رأينا أن ثمة توسعاً واضحاً في البرامج والمساقات الأكاديمية المطروحة على مستوى البكالوريوس والماجستير، وكان للطلبة الذين عادوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة دور مهم في تحفيز هذا التوجه لدى الجامعات.

وقد عكست التحولات في الحقل السياسي الفلسطيني درجة الديموقراطية والليبرالية في سياق الحالة الوطنية الفلسطينية، وانعكست هذه البرامج على زيادة الوعي السياسي

والذاتي في أولويات المرحلة، ومنها المقاومة والبناء المؤسسي الدولي، كما عكست أيضاً النموذج التنموي القائم على أساس الاستدامة والحكم الصالح والرشيد ومحاربة الفساد.

من هنا بدأت تظهر تخصصات في الجامعات الفلسطينية ضمن كليات الدراسات العليا؛ مثل الماجستير في الديموقراطية وحقوق الإنسان، ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية، اللذين تطرحهما جامعة بيرزيت، وهناك ماجستير التخطيط والتنمية السياسية وماجستير دراسات المرأة في جامعة النجاح، وهذه التخصصات أُنشئت بعد مجيء السلطة الفلسطينية.

يقول الدكتور مضر قسيس (من جامعة بيرزيت- فلسطين) حول تدريس حقوق الإنسان والديمقراطية في ظل الاحتلال: إن جامعة بيرزيت تبنّت البرنامج وطبّقته على طلبتها، وقد رسم هذا البرنامج إمكانية التركيز على قضايا الحقوق المدنية والسياسية دون الالتفات إلى قضايا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك لما لتعليم حقوق الإنسان والديموقراطية من أهمية مضاعَفة في ظل الاحتلال؛ وذلك لأن التجربة الفلسطينية في تعليم حقوق الإنسان تميّزت بتحدٍّ كبير، إذ يخضع المجتمع الفلسطيني كشعب وسلطة إلى سياسة احتلال تقوم على انتهاك متواصل لحقوق الإنسان، ويخضع المجتمع من جهة أخرى لثقافة سياسية عشائرية وسياسة فصائلية فئوية تقوم على المحاصصة[١].

ونلحظ هنا أن الجامعات الفلسطينية بطرحها هذه التخصصات تتماهى بشكل أو بآخر مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي كثرت في الضفة الغربية، وتعزّز وجودها بعد أوسلو، وقد زادت المساعدة التنموية الغربية المرتبطة بمناظير التنمية المحورية الأوسع أو بالمساعدة التي فرضتها سياسياً مراحل ما بعد النزاع لدعم عملية السلام[٢].

---

[١] http://www.kalema.net/v1/?rpt=816&art

[٢] ساري حنفي وليندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص١١، ٢٠٠٦

وقد راهنت الجامعات الفلسطينية التي طرحت هذه البرامج على الفرص التي توفّرها المنظمات غير الحكومية لهؤلاء الخريجين، فقد لقي هؤلاء تشجيعاً للانخراط بالتخصصات، كما كان لديهم طموحات للالتحاق بعد التخرّج بالعمل في إحدى المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بتخصصهم؛ مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والنوع الاجتماعي (الجندر)؛ لأن تلك المنظمات تتلقّى تمويلاً فائضاً وتتجاوب مع أولويات المانحين، وبدا أن تلك التخصصات ترتبط بشكل وثيق بمتطلبات التنمية المهنية والطموحات الوطنية العليا من أجل الحرية والاستقلال.

إلا أن انتفاضة الأقصى كشفت بهرجة مشاريع المانحين ودعمها لحقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية والجندر..إلخ، وأن جزءاً من هذه المشاريع غطّى على ممارسات المحتلّ الذي لم يتوان لحظة عن منع عملية التنمية والاستقلال السياسي.

وعلى الرغم من ممارسات الاحتلال التي وُجِّهت إلى الجامعات الفلسطينية، إلا أن الأخيرة- خاصة بعد أوسلو- ساهمت في طرح برامج وتخصصات واستحداث برامج تدريبية وأكاديمية تساهم في رفد العمالة المتخصصة للمجتمع المحلي وإنتاج مستويات من المعرفة الضرورية والأساسية لتنمية المجتمع المحلي الفلسطيني.

لقد انحصر التركيز على إشكالية جدوى هذه البرامج والتخصصات في الأساس وبشكل ميكانيكي في مدى تواؤم مخرجات هذه التخصصات مع متطلبات السوق وأهمل طبيعة المعرفة المُنتَجة، وكم هي قادرة على تحفيز وإحداث تنمية إنسانية جذرية في المجتمع الفلسطيني[١]، لهذا فقد زاد الإقبال من الطلبة للالتحاق بالتخصصات بشكل غير متكافئ مع الحاجات الفلسطينية الاجتماعية منها والاقتصادية.

وكما هو معروف فقد كان للجامعات الفلسطينية التقليدية في فترة السبعينيات والثمانينيات دور في عملية التنمية، تتمثّل برفد المجتمع الفلسطيني وسوق العمل بأعداد

[١] تفيدة جرباوي وخليل عطية، تحديات تعليم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٦.

من الخريجين في تخصصات مختلفة في الجانب الزراعي والتربوي والهندسي..إلخ، كما أنها تتفاعل في جوانب تنموية عدة منها الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية والسياسية، وكما ساهمت الجامعات بتخريج أعداد متزايدة من الطلبة الذين يؤمنون بالأفكار الوطنية والقومية والدينية المقاوِمة للاحتلال وسياساته ساهمت في استقطاب عدد ليس يسيراً من الكفاءات العلمية الفلسطينية في الخارج بعد أن كانت محرومة من العمل في وطنها؛ بسبب عدم تناسب مؤهلاتها العلمية العليا مع سوق العمل المحلي.

الا أن هذه الأدوار بدأت بالضمور خلال العقدين الماضيين، بحسب ما يشير الدكتور أيمن يوسف أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية (جنين)، الذي يرى أن دور الجامعات الفلسطينية يمر بمرحلة تراجع وضمور بفعل الضغوط والتحديات التي تُمارَس عليها، حتى يفقد الطلبة بوصلتهم في تحقيق الرسالة المنشودة الرافضة للاحتلال ولكل أشكال القهر والقمع ورفض الواقع المتساوِق مع البرامج الاستعمارية، ويعتقد يوسف أن الجامعات الفلسطينية عموماً لم تعد تُنتِج الشرائح المتعلمة والعناصر الملتزمة والمؤهلة فكرياً وسياسياً لبناء الوطن ومقاوَمة الاحتلال بكل أشكاله، ولم تعد كذلك منابر للمناقشات في المواقف المتباينه، ولم نعد نرى الخرّيج المتسلّح بالمعرفة الهادفة لمقاومة الاحتلال، حتى أن البرامج والمساقات التي دأبت الجامعات التقليدية على طرحها والتحق الطلبة بها باتت تفرز شريحة تبحث عن الوظيفة، حتى بتنا نرى الجامعة من منظور وظيفي، أو كمكان لإعداد عمالة يتوفر لديها الحد الأدنى من المهارات والمؤهِّلات لضخها في سوق الإنتاج الرأسمالي"[١].

ويعتقد الدكتور عبد الرحيم الشيخ "أن الجامعة الفلسطينية تحوّلت إلى مركز رأسمالي آخر للاقتصاد المعولم، وأصبح الأكاديميون متورطين في دعم ما يرفعون شعارات

[١] مقابلة مع الدكتور أيمن يوسف، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين،٧/ ١/ ٢٠١٢.

الموت له، وبخاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار عدم الاستقلالية المالية للجامعات أو كثير من المراكز والوحدات التي فيها"[١].

وثمة من يرى أن أهم ما أدخلته عملية السلام (أوسلو) إلى الجامعات الفلسطينية أنها حوّلت الجامعات الفلسطينية من عمل ذي اتجاه واحد متمثّل بالعمل المقاوِم والتحرر الوطني وكموقع لإنتاج المعرفة إلى جامعات تطرح تخصصات ترفد بها سوق الإنتاج الرأسمالي، وأفقدتها دورها الرائد في إنهاء الحالة الاستعمارية لفلسطين، مشيراً في الوقت ذاته إلى الدور الراهن للجامعة العربية الأمريكية[٢].

وعكست التحديات والأزمات التي تعصف بالجامعات الفلسطينية، نفسها على المشهد ككل، فخرجت إلى حيز الوجود بعض الاهتمامات في التفكير الجدي لتناول قضايا التعليم العالي على شكل استثمار اجتماعي/ اقتصادي (الجامعة العربية الأمريكية)، وهذا يتطلّب أولاً وأخيراً جهداً جماعياً متكاملاً لحلحلة مجموعة من المشاكل المعقَّدة والمتشابكة، على رأسها المشاكل المالية والوضع المالي الصعب الذي وصلت إليه الجامعات الفلسطينية، ثم النظر والتمعّن في سبل التوسع بالتعليم العالي بشكل يتناسب مع احتياجات السوق، لا سيّما قطاع التعليم المهني والتقني والصناعي والفندقي والعلوم المنزلية، والتي طالما احتلّت مكانة متدنية على سلم الأولويات الاجتماعية سابقاً.

كما أن الحاجة ظهرت لتفعيل البحث العلمي، ووضع الموازنات الضرورية لذلك من أجل خلق جيل عقلاني باحث عن الحقيقة في زمن عولمة العلم والمعرفة والسياسة والاقتصاد والثقافة والمعلومات.

ولأن التعليم الجامعي في فلسطين مرّ بمراحل انتقالية بسبب تزايد أعداد الخريجين في الثانوية العامة وزيادة الطلب على الالتحاق بالكليات الجامعية المختلفة، وعملية التطور الكمي والنوعي لنظام التعليم الجامعي بما تتضمّنه من اتخاذ القرارات ذات العلاقة

---

[١] د. عبد الرحيم الشيخ، الجامعة الفلسطينية في سباق المسافات الطويلة.

[٢] مقابلة شخصية مع محمد غزال، طالب في الجامعة العربية الأمريكية، سنة ثالثة إدارة أعمال.

بتخطيط وتوجيه وإدارة المسيرة الأكاديمية لذلك التعليم تعتمد على فهم البيانات الدقيقة وتحليلها لعدة معطيات ترتبط بالبرامج التدريسية والمساقات والأنشطة اللامنهجية ومدى علاقتها مع المؤسسات الأهلية التي حولها، وبصانع القرار السياسي الفلسطيني...إلخ.

ونتيجة للوعي الفلسطيني بأهمية التعليم وإدراكه لسياسة إسرائيل الرامية لإضعاف مستوى جودة التعليم، ولأن المرحلة كانت تستدعي نظرة مختلفة للتعليم الجامعي ومخرجاته، تم تأسيس أول جامعة فلسطينية خاصة (الجامعة العربية الأمريكية) وهي الجامعة الوحيدة التي أُسِّست بعد مجيء السلطة الفلسطينية.

وكما هو معروف فقد برزت اتجاهات جديدة ساعدت على إنشاء الجامعة العربية الأمريكية باعتبارها جامعة خاصة في العام ٢٠٠٠ في مدينة جنين شمال الضفة الغربية، وقد جاءت– حسب الدكتور أيمن يوسف– لتعكس متغيرين اثنين في الساحة الفلسطينية:

المتغيِّر الأول: نشأة السلطة الفلسطينية بعد أوسلو، حيث ساهمت الظروف السياسية والميدانية في تسهيل مهمة إنشاء هذه الجامعة التي تعد الجامعة الخاصة الأولى والوحيدة إلى الآن في الضفة الغربية.

المتغير الثاني: حركة الرأسمال الفلسطيني، وهو الأهم؛ حيث أسهمت الظروف السياسية والهدوء النسبي من عام ١٩٩٣-٢٠٠٠ إلى استقطاب المال الفلسطيني من الخارج واستثماره في القطاعات الخدماتية بما فيه التعليم العالي، وحصل نوع من التزاوج بين الحالة السياسية التي تقودها السلطة الفلسطينية ورأس المال الفلسطيني العائد إلى أرض الوطن"[١].

وهنا نتحدث عن نخبة فلسطينية معولمة ناشئة، تتكون من تكوين اجتماعي يحصل على معلومات من/ أو متأثر بشكل وثيق بالمناقشات والأجندات العالمية، نخبة لها علاقات مع العالمي، ولكنها لا تلعب بالضرورة دوراً في وضع أجندته، ومما يميِّز هذه النخبة أنها تساند عملية السلام الجارية، وتؤمِن بضرورة إعطاء عملية السلام والسلطة

[١] د.أيمن يوسف، استاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية، مقابلة شخصية، ٨/ ١/ ٢٠١٢

الفلسطينية الوقت الكافي لتحقيق الأهداف المنشودة، مع توقّف الصراع المسلَّح والعنف، وتتميز هذه النخبة أيضاً بأنها (Professionalized)، فهم ليسوا مجرّد نشطاء سياسيين، ولكنهم مؤلَّفون من تكنوقراط وبعضهم ليس له اي اتصال سابق بأنشطة الحركة الوطنية الفلسطينية، وهم كذلك متشرّبون بأفكار الجهات المانحة ومعاييرها.

ومن وجه النظر السوسيولوجية تُعَدّ المصالح أهم مكونات النخبة، لهذا تطرح تخصصات تتماشى مع الأجندة المصادَق عليها دولياً، سواء كانت لتمكين الشباب والمرأة، أو الحكم الصالح، أو الديمقراطية وحقوق الانسان..إلخ، وتركز في تخصصاتها على المهارات الإنجليزية والمالية، وهذا يتماهى مع الفكر الذي تقوم عليه الجامعة من تحالفات وخطاب تصنعه النخبة الجديدة، لهذا فإن هياكل النخبة تنعكس في برامج الجامعة وتوجّهاتها.

وهنا لا نقول بأن النخبة الرأسمالية الجديدة- المعولمة يمكن النظر إليها من زاوية سلبية، بقدر ما نفهم سياق ظهورها والتناقضات الناتجة بعض الأحيان عن الهوة بين تحالفاتها وخطابها باتجاه جماهيرها[١].

وكما ذكرنا سابقا، فإنه إذا كان نشوء الجامعات الفلسطينية جاء تجاوباً مع متطلبات اجتماعية وسياسية وفئوية..إلخ، فإن الجامعة العربية الأمريكية جاء وجودها تجاوباً (أيضاً) مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني، فهي تشكّل مشروعاً مادياً اقتصادياً بشكل أساسي، تحاولِ أن توسِّع الأفق وتلبس العباءة الوطنية.

إذن فإن التخصصات التي تطرحها الجامعات الفلسطينية ككل ومن ضمنها الجامعة العربية الأمريكية بعد أوسلو وإن نجحت في سد الثغرة من حيث تأهيل الكوادر والطاقات البشرية ورفد العمالة المتخصِّصة واستحداث برامج ومساقات أكاديمية

[١] ساري حنفي وليندا طبر، المانحون والمنظمات الدولية، مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، ٢٠٠٦،ص ٢٥٤

وتدريبية جديدة تتماشى وسوق العمل، إلا أن تلك البرامج الأكاديمية تخدم وتتجاوب بشكل مباشر مع احتياجات سوق فلسطيني تحت الاحتلال.

وحسب ما عبّر لنا عنه بعض طلبة الجامعة العربية الأمريكية فإن ما يتوقون إليه هو الحصول على شهادة بتخصص تمكّنهم من الالتحاق بسوق العمل، حتى لو كان تخرجهم على حساب صقل المهارات التعليمية الضرورية لبناء الوطن والإنتاج المعرفي، وهو ما يؤدي إلى خلق اقتصاد فلسطيني استهلاكي.

ويبدو أيضاً أن البرامج التخصصية التي طرحتها الجامعات الفلسطينية بعد أوسلو لازالت تهدف إلى تنمية الجانب المعرفي، وتكاد تحصر اهتماماتها بنقل المعارف والمعلومات والقيم إلى طلابها، واكسابهم جملة من المهارات النظرية، وتقصر نشاطاتها على "التعليم" بدلاً من صقل شخصية الطالب وتربيته وتنمية قدرته وإمكاناته وتوظيفها لصالح النضال الوطني لشعبه وخدمة مجتمعه الذي يعيش في ظروف استثنائية تحت الاحتلال.

خلاصة

لا شك أنه في فترة ما بعد النكبة احتاج الفلسطينيون إلى عقدٍ من الزمان كي يبدؤوا إعادة بناء ما يشبه النظام في حياتهم، غير أنهم ما لبثوا أن نهضوا في ثورة تعليمية- تربوية جعلت منهم، خلال جيل واحد من الزمن، إحدى أكثر الجماعات تعليماً وتأهيلاً في العالم، وقد تميّزت هذه المرحلة من التعليم العالي الفلسطيني بالكثير من التحديات والظروف القاهرة الناتجة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي لهذه المناطق.

وقد حاولت سلطات الاحتلال استغلال التعليم بشكل ممنهج وقمعي لتأكيد شرعية الاحتلال على الأرض الفلسطينية، وطمس مقومات الشخصية الوطنية الفلسطينية، وزعزعة ثقته باستعادة أرضه.

إلا أن ما يمكن ملاحظته أيضاً عند تتبّع نشوء الجامعات الفلسطينية أن هذه الأخيرة جاء وجودها تجاوباً مع الاحتياجات الموقعية والجغرافية أو تعظيماً لموقع اقتصادي أو

سياسي متنفّذ لعائلة مهيمنة في مدينة معينة، أو نتيجة تنافس حزبي فئوي، أو نتيجة توفّر الدعم لإبراز دور علمي متقدِّم لطائفة معينة، أو تطوراً منطقياً لبعض المؤسسات القائمة تجاوباً مع الحاجة لتوفير فرص للتعليم الجامعي للمجتمع المحلي[١].

فقد أنشئت هذه الجامعات في فترات وأنماط متفاوتة ولظروف خاصة؛ فجامعة بيرزيت مثلاً أنشئت لأسرة مهتمة بالعلم والتعليم، وذلك عندما تأسست كمدرسة ابتدائية على يد نبيهة ناصر (١٨٩١-١٩٥١) في بلدة بيرزيت، وكان الهدف الرئيسي للمدرسة توفير فرص التعليم الأولية للفتيات من بيرزيت والقرى المجاورة في وقت انعدمت فيه المدارس تقريباً في تلك المنطقة[٢]، كما أنشئت جامعة الخليل عام ١٩٧٢ بالتعاون ما بين الشيخ محمد الجعبري والحكم العسكري الإسرائيلي ككلية شريعة وتطورت فيما بعد (١٩٨٠) إلى جامعة تمنح شهادة البكالوريوس في الآداب والعلوم والزراعة والشريعة، وما زال حتى اليوم أحد أبناء الشيخ الجعبري رئيساً لمجلس الأمناء ومركز الثقل في قراراتها، أما جامعة بيت لحم فقد تأسست بالتعاون الإداري مع رهبان لاسال الكاثوليكيين، حيث أصبحوا المسؤولين عن إدارة الجامعة منذ تأسيسها، ورئيس الجامعة دائماً هو أحد رهبان لاسال، وتمنح الجامعة شهادة البكالوريوس في الآداب والعلوم والتربية وإدارة الأعمال والتمريض وإدارة الفنادق، وتأسّست الجامعة الإسلامية في قطاع غزة بارتباط وثيق مع حركة الإخوان المسلمين، وفيما بعد مع حركة المقاومة الإسلامية حماس.

وبسبب عدم وجود سلطة شرعية مركزية جاء نشوء الجامعات في تلك الفترة بشكل عشوائي، وفيه تخبّط للتخصصات والبرامج الأكاديمية المطروحة من حيث تكرارها أو نوعيتها أو تفاعلها المباشر مع مقاومة الاحتلال أو إنتاج المعرفة[٣]، بل إن البرامج

---

[١] تفيدة جرباوي، مصدر سبق ذكره،ص ١٤٠

[٢] الموقع الإلكتروني لجامعة بيرزيت،http://www.birzeit.edu/about_bzu/p/2474

[٣] تفيدة جرباي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠

الأكاديمية التي طرحتها الجامعات الفلسطينية كانت تسعى بالأساس إلى تأهيل كوادر وطاقات بشرية من خلال نقل المهارات الضرورية لتقديم خدمات مطلوبة في المجتمع الفلسطيني والمنطقة العربية المحيطة، ولم تكن تسعى لإنتاج المعرفة الضرورية لإحداث تنمية مجتمعية شاملة، وهو ما كان من غير الممكن أن يحدث في إطار ممارسات الاحتلال القمعية على التعليم العالي، وفي سياق عدم توفّر الرعاية الدافعة الفكرية والمادية لدفع التعليم العالي الفلسطيني إلى مستويات متقدمة.

بينما طرحت بعض الجامعات الفلسطينية تخصصات مثل الحقوق الإنسانية والتنمية والجندر..إلخ تجاوباً مع السياق الفلسطيني بعد أوسلو وترويج المنظمات المانحة وغير الحكومية لتلك البرامج باعتبارها تخدم عملية السلام وسياقاتها.

وقد لاقت تلك التخصصات قبولاً من الطلبة للالتحاق بها بعد أن كانت الرؤية تتجه بعد التخرّج للالتحاق للعمل بتلك المنظمات التي باتت تحتلّ موقعاً استراتيجياً مهماً في المجتمع الفلسطيني، وأن هذا القطاع قوي مقارنة بكل من النقابات العمالية والأحزاب السياسية، ومستقل نسبياً عن السلطة، وخارج عن هيكليات القوى غير الرسمية الخاصة بها.

وكما هو معروف فالتعليم الجامعي بوجه خاص يمثّل البنية الأساسية لتكوين مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، فهو المحكّ الرئيسي لإعداد القوى البشرية المنتِجة في المجتمع، ويظهر أثرُ مردودِه في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدِعة في كل قطاع من قطاعات الحياة.

وعليه فإن الحديث عن التعليم العالي والجامعات الفلسطينية في الوقت الراهن هو جزء من الحديث العام الذي يتداوله الفلسطينيون على صعيد الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني ككل، وهي أزمة تمتدّ تفريعاتها في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والتعليم، وأن مواجهة عوامل الخلل في النظام التعليمي- الجامعي في بلد لا زال يقبع تحت الاحتلال ترتبط بعملية تكريس وتعميق مفاهيم وآليات الديمقراطية والتعددية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني، مع إدراك

أن جذور هذه الأزمة تعود في أحد جوانبها إلى مرحلة الاحتلال المباشر للضفة الغربية وقطاع غزة طوال العقود الماضية .

من هنا فإن الآمال المنتظر تحقيقها من الجامعات الفلسطينية هي أكبر بكثير من تلك المتوخّاة من المؤسسات التعليمية العليا في سائر أنحاء الوطن العربي، الأمر الذي يوجب على السلطة الفلسطينية والوزارة المتخصِّصة الاستجابة لاحتياجات الخصوصية الفلسطينية بوعي متقدّم وفائق ليحقق الأهداف الإضافية المرتقَبة، والتي أصبح السعي لتحقيقها مرتبطاً بعوامل الإعاقة التي كان الاحتلال الإسرائيلي قد رسّخ وجودها.

ولاحظنا أعلاه أن الجامعات الفلسطينية بقيت على مدار الأربعين عاماً تعاني من قلة إنتاجها وقدرتها المتواضعة على إحداث أي تغيير ذي قيمة في الأنماط السلوكية في المجتمع، والتي تتصف بالقبلية والعشائرية والفئوية السياسية، وكل ذلك يعيق أي تقدّم أو تحوّل في البناء المؤسساتي والبناء الديمقراطي.

التعليم بحد ذاته يهدف إلى تلبية أهداف الجماعة كما هو الأمر بالنسبة للفرد[١]، ومن ثم إلى البحث عن التخصصات والبرامج التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني، وتساهم في تقدمه وتطوره وتراعي خصوصيته؛ ويبقى للتعليم دور في صناعة الأجيال القادمة لتحمل مسؤوليات المستقبل، وقد قيل قديماً: "إن أردت أن تبني لِسَنَةٍ فابْنِ مصنعاً، وإن أردت أن تبني للحياة فابن جامعة".

[١] فتحي محمد خضر، دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية ١٩٩٤-٢٠٠٠، رسالة ماجستير، جامعة النجاح - نابلس، ٢٠٠٨

منطقة الساحل الأفريقي.. الواقع والتحديات

د. مصطفى بخوش*

مدخل

من الملاحظ اليوم أن الاهتمام الدولي بالقارة السمراء بصفة عامة ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة في ازدياد مستمر، لا سيّما بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع دور الاعتبارات الأيديولوجية لصالح العوامل الاقتصادية في رسم سياسات الدول والمجموعات الفاعلة الدولية، إذ أصبحت منطقة الساحل تشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، فقد كانت منطقة هامشية استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً، إلا أنها تحوّلت اليوم إلى مركز اهتمام الفاعلين الدوليين، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن أسباب هذا الاهتمام المتصاعد بأفريقيا وبمنطقة الساحل بصورة خاصة، فهل هذا راجع إلى طبيعة التهديدات الجديدة (الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة بشكل خاص) التي تطرحها المنطقة على النظام الدولي؟ أم أنه يعود أساساً إلى اعتبارات جيواقتصادية (جيواقتصادية الموارد في المنطقة) مرتبطة بطبيعة التنافس الدولي اليوم؟ أم إلى كليهما معاً؟ وما طبيعة المؤشرات التي تجعل الفضاء الجيو سياسي لمنطقة الساحل الأفريقي يدخل ضمن الاهتمامات الأمنية للقوى الإقليمية والدولية؟ وإلى أي مدى تشكل مخاطر منطقة الساحل تهديداً لهذه القوى؟

نشير في البداية إلى تزايد الحديث عن حالة من الفوضى والاضطراب التي تسود المسرح الدولي، وعن أن محرك التفاعلات الدولية لم يعد الصراع من أجل القوة فقط، بل ظهرت مقولات متناقضة تحاول تحليل الوضع الدولي الجديد وتفسيره في ظل صعود

* أستاذ العلاقات الدولية المشارك، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل.

مخاوف من إمكانية العودة لعصر ذي طبيعة هوبزية عن طريق نشوء تهديدات ذات طبيعة جديدة في نظام عالمي يزداد عولمةً وبصدد التشكل، في ظل مثل هذا العالم فإن سياسة كل دولة تصبح نتاج تفاعل ثلاثة عوامل أساسية هي[1]:

- الحقائق الجغرافية (الموقع، والمساحة، والخصائص، والطبوغرافيا، وعدد السكان...).
- الحقائق الهوياتية Identitaire (الشخصية الوطنية، والتركيبة الإثنية والعرقية.....).
- جيواقتصادية الموارد (الموارد الطبيعية، والموارد الأولية.....).

فمثلاً نشير أن الدولة غير المطلة على واجهة بحرية تكون تبادلاتها التجارية والاقتصادية مع العالم رهينة بطبيعة علاقتها السياسية بجيرانها، وعليه فإن أي دولة برية مغلقة تكون في الغالب في وضعية تبعية إزاء الجيران الذين يملكون منافذ بحرية، وهذه هي بالضبط وضعية كل الدول الرئيسية في منطقة الساحل لا سيّما في ما يتعلق بتصدير مواردها وموادها، بل أكثر من ذلك في موضوع الهجرة وشبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة.

أولاً: منطقة الساحل الأفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية

إقليم الساحل يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا بالمفهوم الواسع، لكنه يضيق ليطلق على ثلاثة بلدان محورية هي: مالي والنيجر وتشاد، وأحياناً تستبدل تشاد بموريتانيا مثلما هو حاصل في "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل"، وهنالك من يتوسع في هذه المنطقة لتشمل بعض دول الشرق الأفريقي، وتمتد

[1] Aymeric Chauprade: Introduction a l'analyse géopolitique, France , 1e ed : Ellipses, 1999 , p10.

لبعض دول غرب أفريقيا (بوركينافاسو)؛ بسبب علاقات الترابط بين الساحل من جهة والشرق الأفريقي وغرب أفريقيا وحتى المغرب العربي من جهة ثانية.

وعموماً يتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافياً محدودة السكان ذات بعد صحراوي فسيح لا تتوفر على أي منفذ بحري، هذا الشريط شبه القاحل الذي يعبُر القارة الأفريقية والمحصور بين الصحراء الكبرى والسافانا الجنوبية عرضاً، وبين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر طولاً، والذي واجه أزمات بيئية وتنموية وأمنية طويلة ومترابطة والتي خلقت ما يمكن أن نسميه مزيجاً مضطرباً من التخلف وانعدام الأمن[1].

تشترك دول منطقة الساحل في جملة من الخصوصيات لعل أبرزها التعايش بين القبائل الزنجية التي تشكل الأغلبية في النسيج السكاني والمجموعات البربرية والعربية التي هي أقليات فاعلة توجد اليوم في قلب الأزمات الحادة التي تعرفها المنطقة منذ عقد التسعينات، والملاحظ أن هذا التعايش بين مختلف المجموعات الإثنية لم يكن متاحاً دوماً، بل إن الصراع المتعدد الأوجه كان وما يزال يتحدّد دوماً على خطوط التقابل بين المجال الصحراوي القاحل والأشرطة النهرية الخصبة المحدودة وبين الاقتصاد الرعوي المنهار بفعل الجفاف والاقتصاد الزراعي العاجز عن تأمين الحد الأدنى من الحاجات وبين المجموعات البدوية العربية البربرية والقبائل الزنجية وبين المسلمين والمسيحيين (صراع متعدد الأبعاد: عرقي وديني واقتصادي...).

يضاف إلى ذلك أن معظم الدول في منطقة الساحل دول هشة وعاجزة Fragile عن إدارة هذا التنوع من التناقضات، الأمر الذي سمح ببروز فواعل غير وطنية في المنطقة غيرت قيمتها الإستراتيجية دولياً، بحيث تحوّلت إلى منطقة احتضان وعبور للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وللهجرة السرية وتجارة البشر.

---

[1] Luis Simon, Alexander Mattelaer, and Amelia Hadfield, "A Coherent EU Strategy for the Sahel," European Parliament Directorate-General for External Policies, EU Doc. EXPO/B/DEVE/FWC/2009-01/Lot5/23, May 2011, p. 19.

وبالنظر إلى خارطة الاضطرابات الداخلية التي تعرفها أفريقيا يمكن تشبيه منطقة الساحل بقوس الأزمات؛ وذلك بسبب تعدد الأزمات في المنطقة وتنوعها انطلاقاً من: الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان، ودارفور) وتشاد ومالي، وصولاً إلى اللااستقرار الداخلي والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر ومالي وموريتانيا.

وبسبب مجموعة من العوامل توفر منطقة الساحل اليوم الظروف المثلى لنمو الجماعات المسلحة، يمكن أن نجملها في: ضعف الدول، ووجود مناطق واسعة خارج نطاق سيطرة الحكومات، ووجود جماعات عرقية مهمشة وساخطة، كما أن من المتوقع أن تتوسع وتتفاقم هذه التهديدات الأمنية وذلك لتوفر عدد من الحركيات السببية، والتي نذكر منها أساساً[١]:

١- الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنياً وقبلياً وعرقياً؛ مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً، وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما ينتج أزمات مثل دارفور في السودان، والتوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والصدامات الإثنية في تشاد.

٢- فشل الدول الجديدة التي ورثت حدوداً سياسية دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل، ففي منطقة الساحل كما في بقية القارة الأفريقية رسمت القوى الاستعمارية الحدود الإقليمية للدول الناشئة وفقاً لمنطق مصالحها، وليس وفقاً لمعايير تماسك المجموعات الإثنية المعنية فيها.

---

[١] امحند برقوق: الساحل الأفريقي: بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية. ورقة مقدمة لملتقى التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي، جامعة بسكرة، الجزائر ٢٠٠٨.

٣- ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً)؛ مما يُنتِج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركات للتمرد والعنف السياسي (مطالب التوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم مثلاً).

٤- فلسفة المواطنة: في ظل انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي في هذه الدول أدى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة إلى استحالة بناء آليات الوقاية من النزاعات الداخلية تكون ذات فعالية ومصداقية؛ مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمراً ضرورياً (الجزائر وفرنسا في أزمات الطوارق بمالي والنيجر، والدول الأفريقية والغربية في تشاد وفي السودان ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في حالة موريتانيا).

٥- ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، وأدى هذا إلى انتشار الفقر المدقع، إذ إن أكثر من ٨٠ ٪ من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم، وأكثر من ٦٠ ٪ من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية، وهذا ما ينتج حركات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يدفع باتجاه الإجرام والعنف، فمثلاً قدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في عام ٢٠١٢ أن أكثر من ١٦ مليون شخص معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد في منطقة الساحل، منهم مليون طفل كانوا عرضة لخطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد[1]؛ لذلك تعد مشكلة التخلّف واحدة من التحديات الأساسية التي تواجه البلدان في منطقة الساحل، فعلى سبيل المثال

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations, "New Crisis in the Sahel Region," available at www.fao.org/crisis/sahel/the-sahel-crisis/2012-crisis-in-the-sahel-region/en/.

تحتل كل دول الساحل مراتب متأخرة في الربع الأخير من مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره سنوياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (HDI)[1].

٦- انتشار الأوبئة المتنقلة والمعدية: مثل الملاريا والسل والأيدز بأشكال خطيرة (حسب كل دراسات منظمة الصحة العالمية)، وهو ما يشكل تحدياً حقيقياً للاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

٧- تأثر منطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية في الاتجاهين (نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال والعكس، ومن إرتيريا سابقاً إلى السودان، ومن البحيرات الكبرى وسيراليون وليبريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة، ومن مالي نحو النيجر وموريتانيا والجزائر)؛ وهذا ما يجعل من الساحل نقطة محورية للعبور في الكثير من الحالات نحو الشمال للمهاجرين، وكذا سوقاً مفتوحة للسلاح الخفيف وبيئة خصبة لانتقال الأمراض، يضاف إلى ذلك شدة العجز في الفعالية الاقتصادية التي تتعقد بالحاجات الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الإنسانية لحركيات تدفق اللاجئين.

٨- مستويات استدانة كبيرة: تعيش دول الساحل مستويات استدانة كبيرة وتبعية اقتصادية مَرَضِيَّة بحكم اعتمادها على هيكليات إنتاجية أحادية (زراعة وتعدين)، مع العلم أن كل هذه الدول تُصنَّف ضمن الدول الأقل نمواً في العالم، والنيجر آخرها على الإطلاق.

٩- الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية عالمياً بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جداً على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية،

[1] United Nations Development Programme, Human Development Index 2012, available at http://hdr.undp.org/en/statistics/hdi/

وهذا ما خلق تنافساً محتدماً بين فرنسا والصين والولايات المتحدة على طريق النفط في أفريقيا.

١٠- تبنّي بعض الفواعل الجهوية لسياسات قد تُخلُّ بالاستقرار خاصة في عدد من الدول التي تحتوي على مستويات تجانس اجتماعي وإثني ضعيف، نشير هنا مثلاً إلى دور نظام الزعيم الليبي السابق معمر القذافي.

١١- هشاشة الحدود بسب اتساع الرقعة الجغرافية وضعف الكثافة السكانية التي هي أقل من شخصين لكل كيلومتر؛ لذلك أدى توافر مساحات واسعة غير خاضعة وغير مراقبة من الحكومات وعدم قدرة هذه الأخيرة على ضبط حدودها الشاسعة إلى تسهيل عمل شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، وعُدَّ ذلك أحد أهم العوامل الرئيسية التي أدت إلى نشوء التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

١٢- إقرار أغلب المؤشرات الإستراتيجية باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلاً بالنظر إلى ضعف الاندماج الاجتماعي والعجز الاقتصادي وضعف البناء السياسي لهذه الدول، وهذا ما سوف يؤثر على الأمن الجهوي للساحل.

وعموماً يمكن ملاحظة أن الصعوبات التي تواجه منطقة الساحل تشكل مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة، يمكن إجمالها في ثلاثة عوامل رئيسية تتحكم فيها، هي[1]:

١. التخلّف المزمن المرتبط بمجموعة متداخلة ومركّبة من العوامل يأتي على رأسها التركيبة السكانية المتعددة إثنياً، والمتغيرات البيئة الصعبة، وضعف مؤسسات الحكم وهشاشتها.

[1] Mireille Affa'a-Mindzie, Chris Perry: Mali and the Sahel-Sahara: From Crisis Management to Sustainable Strategy, the International Peace Institute (IPI),p 10.

٢. الأزمات الإنسانية الدورية، مثل تلك التي تتعلق بانعدام الأمن الغذائي الحالية الناتجة عن الجفاف والتصحر، فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يعاني أكثر من ١٨ مليون شخص في منطقة الساحل من خطر سوء التغذية في عام ٢٠١٢ بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة عام ٢٠١١.

٣. المخاوف السياسية والأمنية الكامنة؛ مثل حركات التمرد والانقلابات والإرهاب والجريمة المنظمة.

وقد أدّى تداخل كل هذه العوامل إلى زيادة الصراعات على الموارد التي هي في الأصل قليلة ونادرة، وإلى إثارة النزاعات الإثنية في المنطقة.

إن التركيز فقط على الجماعات المسلحة في المنطقة كما هو جار اليوم يخفي التحديات الكبيرة التي تطرحها باقي التهديدات الأخرى، فسهولة انتشار وعمل شبكات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات والسلاح والهجرة السرية في المنطقة خلق تحالفات جديدة بينها وبين الجماعات المسلحة، حيث شكّلت الأموال الناتجة عن هذه الممارسات مصدراً لتمويل المتمردين والإرهابيين على حد سواء.

ورغم أن الأرقام والتقارير تؤكد أن منطقة الساحل هي واحدة من أكثر المناطق بؤساً في العالم، وهي تواجه في الوقت نفسه تحديات الفقر المدقع، وآثار تغير المناخ والأزمات الغذائية المتكررة، والنمو السكاني السريع، والحكم الهش والفساد والتوترات الداخلية، وخطر التطرف، وشبكات الجريمة المنظمة، والتهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب.

ولكن ومع ذلك تعد منطقة الساحل غنية بمصادر إمدادات الطاقة والمعادن؛ فموريتانيا تمتلك احتياطات كبيرة من خام الحديد، وتعد النيجر رابع أكبر منتج لليورانيوم، حيث توفر ما يقرب من ٨,٧٪ من إنتاج اليورانيوم العالمي، ويغطي إنتاجها ١٢٪ من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما أن حجم الاحتياطيات المتاحة وغير المستغلة لهذا المورد واعدة وضخمة.

وتضم منطقة الساحل أيضاً احتياطات نفطية كبيرة، كما تلعب المنطقة دوراً مهماً في خطط أوروبية لمشاريع الطاقة الشمسية مثل ديزيرتيك (Desertec)، ومنطقة عبور استراتيجية لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يهدف إلى نقل الغاز النيجيري إلى أوروبا (gazoduc transsaharien)[١].

وإذا كانت منطقة الساحل في الماضي القريب لا تثير أي اهتمام دولي فإنها اليوم وبسبب بروز عامل جديد في المنطقة غير من قيمتها الاقتصادية وحتى الإستراتيجية تَمَثَّل أساساً في اكتشاف مؤشرات نفطية مهمة أصبحت واقعاً ملموساً في تشاد التي تصدِّر حالياً ٢٠٠ ألف برميل يومياً[٢]، وفي موريتانيا التي بدأت الإنتاج في البحر وتسعى للتنقيب في أحواض برية، وفي دارفور احتياطات نفطية ضخمة بدأت شركات صينية في التنقيب عنها، في حين أعطت عمليات الحفر الجارية في صحراء مالي نتائج مشجعة، وتشير التقارير إلى أن غرب أفريقيا قد يتحول في المدى القريب والمتوسط إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية.

وأكثر من ذلك وكما قلنا في البداية فإن معظم دول الساحل هي دول داخلية غير مطلة على البحر لكنها تمثل منطقة عبور حتى للموارد الأولية لا سيّما النفط والغاز، فالحديث جار بشكل جدي عن أنبوب النفط **نيجيريا– الجزائر** وعن أنبوب ثان **تشاد – الكاميرون** لتصدير النفط عبر البحر المتوسط و المحيط الأطلسي[٣].

وعلى هذا الأساس قامت الولايات المتحدة بتمتين تواجدها في منطقة الساحل تحت غطاء الحرب على الإرهاب، فإدراك القيادة الأمريكية لتبعيتها وإنكشافها في مجال المواد الأولية الإستراتيجية دفعها إلى مضاعفة الاتفاقيات السياسية والمبادرات العسكرية مع عدد من الدول الأفريقية لتأمين إمداداتها من الطاقة (مبادرة عبر الساحل أيلول/ سبتمبر

---

[1] Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield: Op. Cit. P 5. At: http://www.europarl.europa.eu/activities/committees/studies.do?language.

[2] Anne-Claire Poirson, Ou est passé l'argent du pétrole tchadien, Le Monde diplomatique, Septembre 2005.

[3] Ibid.

٢٠٠٣ Pan- Sahel initiative P S I، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء حزيران/ جوان ٢٠٠٥ Trans-Sahara counter Terrorism ، ومبادرة عمليات السلام الشامل عبر مجموعة (G8 - Global peace operations Initiative)، بل أكثر من ذلك فإن هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعر ما يحدث في المنطقة الكثير من الاهتمام إلا في المدة الأخيرة؛ وذلك راجع لاعتبارين أساسيين: يتمثل الأول في تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية الدولية في المنطقة، وفي ذلك تهديد مباشر للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ويدور الثاني حول محاولة واشنطن الضغط على دول المنطقة من خلال توظيف الورقة التارقية من أجل إرساء أسس تواجد عسكري أمريكي في المنطقة، يضمن لها السيطرة على الموارد المتاحة فيها.

وفي هذا السياق تندرج زيارات القادة العسكريين الأمريكيين لدول الساحل والضغط على حكومة مالي للدخول في مسار سلام وتفاوض مع قادة الحركات التارقية التي عادت إلى خيار الانفصال والاستقلال عبر العمل المسلح.

كما بادرت الشركات النفطية الأمريكية الكبرى إلى الاستثمار في المنطقة، إذ تشير الإحصاءات إلى أنه بين ١٩٩٥- ٢٠٠٥ استثمرت هذه الشركات ما يقارب ٤٠ مليار دولار في أفريقيا، وتقدَّر استثماراتها ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ بما يقارب ٣٠ مليار دولار[1].

وانطلاقاً من هذا وفي تقديري الخاص لا تشكل التهديدات العسكرية والأمنية في منطقة الساحل الأفريقي خطراً حقيقياً للأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي، وإنما أضحى الخطر الحقيقي هو انقطاع وتراجع الإمدادات الطاقوية التي تمثل شريان المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية؛ لذلك اعتبر Walter Kansteiner نائب المستشار الأمريكي السابق المكلف بأفريقيا أن "بترول القارة السمراء تحول إلى مصلحة إستراتيجية

[1] Pierre Abramovici, Activisme militaire de Washington en Afrique, Le Monde diplomatique, Juilet 2004.

قومية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"[١]، إذ تشير أرقام ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED إلى أن احتياطات القارة السمراء من النفط تقدر بحوالي ٨٠ مليار برميل، أي حوالي ٨ بالمائة من الاحتياطي العالمي، وبحسب National Intelligence Council الأمريكي فإن الولايات المتحدة ستستورد ٢٥٪ من احتياجاتها النفطية من أفريقيا جنوب الصحراء في حدود عام ٢٠١٥ مقابل ١٦٪ خلال العشرية الماضية[٢].

والملاحظ اليوم أن أفريقيا جنوب الصحراء تنتج الآن يومياً حوالي ٤ ملايين برميل في اليوم، وهو ما يساوي إنتاج إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة.

كل هذه الحقائق والأرقام دفعت مجموعة من الشخصيات إلى المبادرة في ٢٥ كانون الثاني/ جانفي ٢٠٠٢ لإنشاء مجموعة مبادرة السياسة النفطية الأفريقية African oil Policy Initiative Group التي أصدرت في نفس السنة كتاباً أبيض معنوناً بـ: نفط أفريقيا: أولوية للأمن القومي الأمريكي والتنمية في أفريقيا، وفي نفس الإطار كان تقرير تشيني The Cheney report في أيار/ مايو ٢٠٠٠ قد طالب بضرورة زيادة وتطوير الاهتمام الأمريكي للحصول على إمدادات النفط من أفريقيا بقصد تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط[٣].

وعلاوة على ذلك ترتبط فرنسا وهي القوة الاستعمارية القديمة للمنطقة بعلاقة تبعية إستراتيجية، حيث تنتج فرنسا ما يقدّر بنحو ٢٠٪ من كهربائها من الطاقة النووية التي تعتمد على اليورانيوم المستورد من منطقة الساحل، ولا سيّما من مناجم النيجر جارة مالي من الجهة الشمالية الشرقية[٤].

---

[1] Ibid.

[2] Pierre Abramovici, Op.Cit.

[3] Stephen Harmon: From GSPC to AQIM: The Evolution of an Algerian Islamist Terrorist Group into an Al-Qa'ida Affiliate, Bulletin N°85 - Spring 2010. At:

http://concernedafricascholars.org/docs/bulletin85harmon.pdf

[٤] د فريدوم أونوها: التدخل العسكري الفرنسي الأفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ فبراير ٢٠١٣

وتفسر هذه العوامل نشْر فرنسا- بسرعة منذ بداية تدخلها- قواتها الخاصة والمعدات العسكرية الثقيلة للمساعدة في حماية المواقع المملوكة لشركة أريفا الفرنسية التي تنتج اليورانيوم في أرليتو إيمورارين في النيجر، ورغم أن الخارجية الفرنسية حاولت تسويغ تدخلها في مالي بالعمل على مساعدة الجيش المالي في وقف تقدّم المتمردين الإسلاميين جنوباً، وحماية سلامة الدولة المالية، والمساعدة في إنقاذ الرهائن الفرنسيين، فإن المحللين يؤكدون أن التدخل الفرنسي مرتبط أكثر بسعي باريس لحماية وصون مصالحها القومية الحيوية في المنطق، ذلك أن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة لفرنسا تتجلى في الثروات الطبيعية لشمال مالي، لا سيّما الغاز والثروة المعدنية، التي تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية، كما أنها على مسافة قريبة من مواقع موريتانية أظهر التنقيب فيها مؤشرات إيجابية، ويضاف إلى هذا وجود حوالي ٦٠٠٠ من المواطنين الفرنسيين الذين يعيشون في مالي، فدولة مالي المستعمرة الفرنسية السابقة هي ثالث منتج للذهب في أفريقيا، وفيها كذلك احتياطيات ضخمة من اليورانيوم والغاز والبترول غير المستغلة حتى الآن.

كما نشير كذلك هنا لتزايد الوجود الياباني والصيني بشكل كبير في منطقة الساحل في السنوات الأخيرة، حيث قررت اليابان خلال مؤتمر طوكيو الدولي من أجل التنمية في أفريقيا المنعقد في الفترة الممتدة من ١/٦/٢٠١٣ إلى ٣/٦/٢٠١٣ تقديم مساعدة بقيمة ٧٥٠ مليون يورو على مدى خمس سنوات للمساعدة على استقرار الوضع في منطقة الساحل الأفريقي بغية طمأنة الشركات اليابانية اتجاه الأسواق الأفريقية التي تنتابها شكوك ومخاوف لا سيّما بعد عملية خطف الرهائن بقاعدة معالجة الغاز في عين أميناس جنوبي شرقي الجزائر والتي ذهب ضحيتها عدد من الرعايا اليابانيين (عاملين يابانيين في شركة جاي جي سي)[١]، وقد أعلن رئيس الوزراء الياباني شينزو ابي في أثناء المؤتمر "أن

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm

[١] أنظر: **http://www.aawsat.com**

اليابان ستقدم مئة مليار ين (٧٥٠ مليون يورو) على مدى خمس سنوات لتنمية منطقة الساحل واستقرارها"، مضيفاً: "سندرب ألفي شخص على عمليات مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن"[١].

أما التواجد الصيني الذي بات يقلق الكثير من القوى الاقتصادية الدولية المنافسة بسبب تصاعده وتزايده فهو يركّز أكثر على الاستثمار في مجال المواد الخام وموارد الطاقة ويبتعد عن مجال الأمن، بحيث تتحول الصين شيئاً فشيئاً إلى أكبر شريك تجاري ومستثمر رئيسي ومانح للمساعدات الإنمائية في المنطقة[٢]، وهو جزء من توجّه استراتيجي أكبر تبنّته الصين اتجاه القارة الأفريقية يقوم على شعار "أفريقيا للأفريقيين Africa belongs to the African people"، في مواجهة هيمنة القوى الغربية الاستعمارية التقليدية على القارة الأفريقية، وبالمقابل تعترف فيه الصين بأن أفريقيا هي بالفعل مصدر رئيسي للموارد الطبيعية للصين، كما أنها سوق مهمة للسلع الصينية الصنع، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الصين تحوّلت إلى أكبر شريك تجاري لأفريقيا في عام ٢٠١٢، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين أفريقيا والصين حدود ٢٠٠ مليار دولار[٣].

ويجب هنا أن نشير إلى التنافس الأمريكي الصيني حول أفريقيا بصفة عامة وحول منطقة الساحل بصفة خاصة، حيث يشير الباحث دانيال فولمان (Daniel Volman) أن مصالح الولايات المتحدة الأساسية في أفريقيا تدور حول ثلاثة عناصر أساسية هي[٤]:

١. فتح جبهة جديدة على الحرب على الإرهاب (Global War on GWOT Terrorism).

٢. الحصول والسيطرة على إمدادات الطاقة في أفريقيا.

---

[١] أنظر: **http://www.france24.com/ar/20130602**

[2] Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield: Op.Cit. p ١٦.

[٣] وفقا لوسائل الاعلام الرسمية الصينية، أنظر:

http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-03/25/c_124496973.htm

[4] Stephen Harmon: Op.Cit.

٣. منافسة الصين على الوصول إلى موارد وإمدادات الطاقة في أفريقيا.

وهناك عنصران من العناصر الثلاثة المذكورة يكشفان عن أن موارد الطاقة في أفريقيا بصورة عامة وفي منطقة الساحل بصورة خاصة تشكل عامل جذب تتنافس الفواعل الدولية من أجل السيطرة عليه، لا سيّما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو ما كشفته تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون خلال زيارتها للسينغال، حيث نصحت فيها الدول الأفريقية توخي الحذر ممّا اسمته الإمبريالية الصينية، وهو الأمر الذي انتقدته الصين بشدة، ووصفت صحيفة « واشنطن تايمز» الأمريكية جولة كلنتون بأنها تهدف في الأساس إلى مواجهة النفوذ الصيني المتنامي في القارة السمراء، حيث أشارت إلى أن ما يزعج واشنطن هو أن أفريقيا أصبحت منطقة نفوذ للصين التي تستغل الموارد الأفريقية الكبيرة، وهو ما يشكّل خطراً على ميزان التنافس الاقتصادي والعسكري المتنامي بين بكين وواشنطن [١].

ثانياً: الأزمة في مالي تكشف طريقة تعاطي المجتمع الدولي مع منطقة الساحل

يشكل الوضع في مالي اليوم صورة مصغرة عن خليط مركب من التحديات التي تواجهها منطقة الساحل؛ أبرزها: سوء إدارة الحكم، وأزمات دستورية وانقلابات، وتمردات مسلحة، وتزايد الإجرام والاتجار بالمخدرات، والتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، والأمر الذي زاد من زعزعة الاستقرار في المنطقة تصاعد حجم التحديات السياسية والأمنية بسبب فشل أنظمة الحكم وهشاشة المؤسسات الأمنية، وقد تفاقمت أكثر بسبب تداعيات الأزمة الليبية عام ٢٠١١، وتدفق كميات مهمة من السلاح إلى المنطقة وتزايد الإجرام العابر للحدود الوطنية (المخدرات، الأسلحة، الوقود، الاتجار بالبشر، الهجرة السرية...).

فوفقاً للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) كان أكثر من ٢٠٠ ألف عائد مسجل عبروا الحدود الليبية إلى النيجر وتشاد ومالي وموريتانيا بحلول نهاية عام ٢٠١١، لذلك

[١] أنظر: **http://www.alray-aam.net**

يعتبر الكثير من الخبراء أن الأزمة في ليبيا قد خلقت آثاراً سلبية على الأمن والاستقرار في بلدان منطقة الساحل ستتجلى أكثر على المدى الطويل، وهنا نشير مثلاً إلى تصريح الرئيس النيجري "محمد ايسوفو"[١] بعد حادثة الهجوم على قاعدة عسكرية ومنجم يورانيوم فرنسي في شمال النيجر، الذي اعتبر فيه أن ليبيا ما تزال تشكل مصدراً لزعزعة الاستقرار في منطقة دول الساحل، بالرغم من الجهود الحثيثة التي تقوم بها السلطات الليبية للسيطرة على الوضع في جنوب ليبيا.

وهناك اتفاق على أن حكومات دول منطقة الساحل تواجه الكثير من التحديات بسبب الأزمة في ليبيا، ويجب عليها أن تتعامل مع تدفق مئات الآلاف من العائدين المصابين بصدمات نفسية والمحرومين من أبسط حقوقهم المعيشية، فضلاً عن تدفق كميات غير محددة وغير معروفة من الأسلحة والذخيرة من ترسانة النظام الليبي السابق بشكل غير مسبوق، وهو ما أثّر بشكل مباشر على التوازنات التي كانت قائمة في شمال مالي، وإلى حد أقل شمال النيجر وتشاد.

فالآثار البشرية والمادية للأزمة الليبية فاقمت بشكل كبير عدداً من مشاكل منطقة الساحل القديمة، ويمكن أن تؤدي إلى أزمة لا استقرار أمني في المنطقة الساحل، والملاحظ أن عودة مقاتلي الطوارق إلى بلدانهم لا يمثل سوى جزء صغير من تحركات سكانية أكبر ناجمة عن الصراع الليبي، فوفقاً للأرقام الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة في أواخر عام ٢٠١١، بلغ عدد "المغادرين" للأراضي الليبية ما يقارب ٢٠٩٠٣٠، توزّعوا على دول منطقة الساحل؛ (٩٥٧٦٠ في النيجر، و٨٢٤٣٣ في تشاد، و١١٢٣٠ في مالي، و٧٨٠ في موريتانيا)[٢]، ووفقاً للتقديرات فإن هذه الأرقام ستتضاعف إذا أضفنا إليها أرقام الهجرة غير المعلنة؛ لذلك فإن استعادة الأمن والاستقرار في مالي يجب أن يكون جزءاً من عملية

[١] أنظر: **http://www.almanaralink.com/press/2013/05/32578/**

[2] Luis Simon, Alexander Mattelaer, Amelia Hadfield: Op.Cit. P ٢١.

أكبر تقتضي بناء منطقة استقرار ورفاه في كل منطقة الساحل ككل، وتمتد لتشمل ليبيا كذلك.

ومع مرور الوقت أصبحت منطقة الساحل مكاناً مثالياً لصعود جماعات المتمردين وبروزها، حيث تسببت حالات الجفاف في جعل الناس على استعداد لعمل أي شيء من أجل الحصول على الغذاء، ومع غياب حكومات قادرة على الاستجابة لحاجات الأفراد توجّه الكثير منهم إلى الانخراط في شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المتمردة والإرهابية، وتحوّلت بذلك المنطقة شيئاً فشيئاً إلى بؤرة جديدة لتجارة السلاح غير المشروعة، وحاضنة لتفريخ الجماعات الإرهابية، وممرّ لتهريب المخدرات أيضاً.

لذلك يجب التأكيد هنا أن ثنائية "انتشار النشاط الإجرامي/ وغياب التنمية" تشكّل علاقة دفع متساندة، فخطورة النشاط الإجرامي المنظم في منطقة الساحل تنبع من حقيقة أن هناك عدداً قليلاً من الأنشطة البديلة التي تتيح إثراء سريعاً وأرباحاً مماثلة[1].

وبسبب غياب سياسة واضحة للتنمية توفّر فرصاً للعمل يندفع الأفراد في المنطقة باتجاه الانخراط في النشاطات غير المشروعة؛ فمثلاً قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) كمية السجائر التي تم تهريبها في منطقة الساحل في عام ٢٠٠٩ بنحو ٦٠٪ من سوق التبغ الليبي (٢٤٠ مليون دولار) و١٨٪ من سوق التبغ الجزائري (٢٢٨ مليون دولار)[2].

ومن جهة أخرى يتسبب انتشار النشاط الإجرامي في إفشال أي جهد تنموي في المنطقة؛ فمثلاً تتسبب عمليات اختطاف الرهائن المتكررة في انهيار النشاط السياحي، وهو ما يزيد من الحد من فرص العمل والربح وهي قليلة أصلاً خارج النشاط الإجرامي، كما يجب التأكيد هنا على الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب من جهة وانتشار الفساد من

---

[1] Wolfram Lacher: Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region. The Carnegie Papers, September 2012 at **www.CarnegieEndowment.org/pubs, p 4.**

[2] Ibid, p 5.

جهة ثانية، والتي تتجلى بصورة واضحة في أعمال اختطاف الأجانب التي تديرها القاعدة في المغرب للحصول على فدية، حيث تشير المعلومات إلى تواطؤ الكثير من القيادات المالية مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، الأمر الذي يفسر بشكل كبير كيف تحول شمال مالي إلى ملاذ آمن لعمل هذه الشبكات والجماعات، ورغم عدم وجود أدلة كافية إلا أنه معروف أن الوسطاء في المفاوضات الناجحة لتحرير الرهائن يستفيدون من جزء مُجزٍ من الفدية المدفوعة التي يتقاسمونها مع حماتهم السياسيين داخل النظام المالي[1].

كما تكشف الدراسات أن منطقة الساحل تحولت خلال العقد الماضي إلى مركز مهم في عمل شبكات تجارة المخدرات عن طريق ربط الموردين في أمريكا اللاتينية (الكوكايين) والمغرب (الحشيش) مع الأسواق في أوروبا والشرق الأوسط، وقد أدى ازدهار تجارة المخدرات في المنطقة إلى انتشار تهريب الأسلحة التي غالباً ما تستخدمها الجماعات المسلحة في عملياتها.

وتكشف الحقائق على الأرض أن العوامل الكامنة التي تهدد السلام والأمن الإنساني في منطقة الساحل ليست وليدة اليوم؛ لذلك يبدو لي أن الأزمة الأخيرة في مالي ليست سوى الجزء الطافي من جبل الجليد في منطقة الساحل ككل، والتعامل معها بمنطق أمني بمعزل عن باقي المشكلات المتراكمة (التخلف، والأزمات الإنسانية المتكررة، وشبكات الجريمة المنظمة، والجماعات الإرهابية المتجذرة...) لن يفيد إلا في تأجيج الأوضاع بشكل أكثر مستقبلاً؛ لذلك تبرز الحاجة إلى مقاربة أكثر شمولاً لمشاكل المنطقة تقوم على التعامل مع الأسباب الهيكلية للأزمة في المنطقة، وتأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتعددة الأبعاد للتهديدات العابرة للحدود.

لذلك فإن الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة التي تبنّتها الأمم المتحدة لمنطقة الساحل تشكّل الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح، على اعتبار أن مهمتها الأساسية التي وجدت

[1] Ibid, p 13.

لأجلها هي حماية السلم والأمن الدوليين وحفظهما، لكنها غير كافية وحدها ما لم تلتزم بها كل الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المنطقة، وكذا ما لم يتوافر لها التمويل والدعم المتناسب مع حجم المشاكل والتحديات التي تواجهها المنطقة؛ لأن الأغلفة المالية المخصصة لا ترقى إلى أهداف هذه الاستراتيجية وتطلعاتها.

وقد جاءت هذه الاستراتيجية بعدما دعا الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن إلى لعب دور أقوى في أزمة أكبر تتكشف في منطقة الساحل[١]، وذلك استجابة للتحديات التي تطرحها المنطقة على الأمن والسلم الدوليين بحسب تعبيره، وجاء رد مجلس الأمن باعتماده القرار رقم ٢٠٥٦ في تموز/ جويلية ٢٠١٢، الذي طالب الأمين العام للأمم المتحدة بوضع استراتيجية إقليمية متكاملة لمنطقة الساحل تغطي قضايا الأمن، والحكم الراشد، والتنمية، وحقوق الإنسان، والقضايا الإنسانية، وذلك بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بحيث تسعى هذه الإستراتيجية المتكاملة إلى تنسيق وبناء المبادرات القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وتشمل هذه المبادرات الجهود المبذولة لمكافحة توسع انتشار التهديدات عبر الحدود مثل الاتجار بالمخدرات والسلاح، والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية الأخرى، وكان مجلس الأمن قد حث في بيانه الرئاسي الذي صدر بإجماع الدول الأعضاء بمجلس الأمن "دول الساحل والمغرب العربي على تحسين التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي" داعياً إلى وضع "استراتيجية شاملة" لمكافحة الإرهاب، وقد جرى اعتماد هذا البيان الرئاسي في إطار اجتماع مجلس الأمن الدولي حول "التحديات المرتبطة بمكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق حفظ السلم والأمن الدوليين"، نظم بمبادرة من دولة طوغو التي ترأس المجلس خلال شهر أيار/ مايو ٢٠١٣ [٢].

---

[1] Mireille Affa'a-Mindzie, Chris Perry: Op.Cit.,p 13.

[٢] أنظر: **http://www.medi1.com/infos/actualite/actualite.php?idinf=45759**

كما حاول الاتحاد الأوروبي، الذي ينظر إلى المنطقة باعتبارها خط الدفاع الأول في وجه التدفقات القادمة نحو بلدانه، التدخل فيها مباشرة لإعادة التوازن لها من خلال تبني سياسة جديدة، أطلق عليها اسم "الاستراتيجية الشاملة للتنمية والأمن في منطقة الساحل" في تموز/ يوليو ٢٠١١، رداً على تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المنطقة، وهي تقوم على أربعة محاور أساسية للعمل هي[١]:

١. تطوير الحكم الراشد، وتسوية النزاعات الداخلية.
٢. الأنشطة السياسية والدبلوماسية.
٣. الأمن وسيادة القانون.
٤. مكافحة التطرف والعنف

تنطلق "استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل" من معطى أمني مهم، وهو أن عدم الاستقرار في هذه المنطقة سينتشر بمرور الوقت ليصل إلى الدول المجاورة للقارة الأوربية في حدودها الجنوبية في الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي تلعب دولها دوراً رئيسياً من حيث إمدادات الطاقة لأوروبا وإدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية ومكافحة التهريب والإرهاب، ومن هذه الدول يمكن أن ينتقل عدم الاستقرار لاحقاً حتى إلى الداخل الأوربي[٢].

هذه الاستراتيجية تم تطويرها وفقاً لمفهوم جديد للتهديدات يقوم على اعتبار أن فشل حكومات دول منطقة الساحل وعجزها والفقر البنيوي المتجذر فيها تشكل حركات تعزز بعضها بعضاً.

وقد تشكل لدى الحكومات الأوربية قلق بخصوص ضعف دول منطقة الساحل وعدم قدرتها على ممارسة الضبط داخل أقاليمها، الأمر الذي يسمح للجماعات المسلحة ولشبكات الجريمة المنظمة ببسط هيمنتها وتوسيع نفوذها وإنشاء ملاذات آمنة في مناطق

[1] Mireille Affa'a-Mindzie, Chris Perry: Op.Cit. p 13.
[2] Ibid

تقع خارج سيطرة الحكومات. حيث انتشرت الجريمة المنظمة عبر الوطنية في جميع أنحاء منطقة الساحل بسبب هياكل الدولة الضعيفة؛ لذلك وبالإضافة إلى تبني الحل الأمني القائم على مفهوم الأمن الصلب، تحتاج دول المنطقة إلى حل شامل لمعالجة الإجرام العابر للحدود، يقوم على مقاربة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار تحديات الحكم وسيادة القانون، وتقوم كذلك على مفهوم الأمن الإنساني الذي يحرر الفرد من الخوف ومن الحاجة.

والملاحظ هنا أن الاستراتيجية الأوروبية تبنت على الأقل نظرياً مقولة أن الأمن هو شرط أساسي للتنمية، حيث أصبح "الترابط بين الأمن والتنمية" مفهوماً منتشراً في الكتابات الأكاديمية الأوروبية وكذلك في توجهات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية.

وهنا يجب أن نسجل ونحن بصدد الحديث عن استراتيجيات التعامل مع الأوضاع في منطقة الساحل أن التشخيص الصحيح للأوضاع يشكل الخطوة الأولى في الاتجاه السليم لنجاح هذه الاستراتيجيات، لكن تبقى الحاجة ملحةً لخطوات مرافقة أخرى لتحقيق النجاح، تأتي في مقدمتها توحيد المواقف والاستراتيجيات الموجهة للمنطقة، إذ إن تعدد الفواعل والمواقف والاستراتيجيات التي تسعى إلى حل الأزمات في منطقة الساحل تضيف تحديات جديدة لطبيعة التهديدات العابرة للحدود والمتعددة الأبعاد والتي أصبحت تقيِّد السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

فبسبب نفاذية الحدود وسهولة اختراقها في منطقة الساحل والبعد عبر الوطني للحركيات السياسية فيها، وبالإضافة إلى الحاجة لتعزيز هياكل الدولة وتعزيز التنمية الاقتصادية بالمنطقة، من الضروري إقامة حوار جاد وعميق بين اللاعبين الإقليميين الرئيسيين بهدف تنسيق الجهود وتوحيدها لخلق مناخ من الأمن والاستقرار الدائمين.

ثالثاً: دور الجزائر كلاعب إقليمي تجاه منطقة الساحل

طرحت الأزمة في مالي تساؤلات متعددة بخصوص دور الجزائر في استقرار منطقة الساحل، باعتبارها قوة إقليمية لها من الموارد والإمكانات والخبرة في مجال مكافحة

الإرهاب؛ مما يؤهلها إلى لعب دور محدد ورئيس في المنطقة، وذلك بالنظر لثلاثة اعتبارات رئيسية مهمة، هي:

١. اعتبار داخلي مرتبط بالسياسة الخارجية الجزائرية التي تسعى إلى وضع الجزائر كشريك استراتيجي في مجال مكافحة الإرهاب، والعودة إلى لعب دور إقليمي بعد تغييب للدور الجزائري في العشريتين الأخيرتين، بسبب الأزمة الداخلية التي عاشتها بعد توقيف المسار الانتخابي عام ١٩٩١.

٢. اعتبار اقليمي متعلق بالأقلية التارقية (الطوارق) الذين يمثلون أقليات في كل من الجزائر وبوركينافاسو وتشاد وليبيا والنيجر، وتشكل طبيعة حياته (بدو رحل) تحدياً حقيقياً يمكن أن تنتقل معه المشاكل بين دول المنطقة.

٣. اعتبار دولي مرتبط بالقوى الدولية ذاتها التي تدفع الجزائر لقيادة المجهود الحربي الدولي ضد الفوضى المتزايدة على طول حدودها الجنوبية المضطربة؛ بسبب الأزمة في مالي أولاً، وبسبب ارتباطات وامتدادات تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ثانياً.

غير أنه وبسبب تراكم المشاكل الداخلية وموجة الاحتجاجات التي رافقت ما يعرف بالربيع العربي، بدت الجزائر مترددة وغير قادرة على الاضطلاع بدور قيادي في الأمن الإقليمي، وجاء موقفها غامضاً في مواجهة أزمة مالي، وهي أزمة إقليمية حقيقية، كان يمكن أن تسمح للجزائر باستعادة دورها كلاعب اقليمي رئيسي[١]، لا سيّما أن الجزائر كانت دائماً حاضرة في منطقة الساحل بشكل عام، وفي الأزمة المالية بشكل خاص، بوصفها وسيطاً محايداً ومقبولاً من جميع الأطراف (الحكومة والمعارضة)، حيث قادت الجزائر مفاوضات السلام بين الحكومة المالية وحركة الأزواد التي وضعت نهاية لانتفاضات الطوارق السابقة في مالي في ١٩٩١-١٩٩٥ و٢٠٠٦-٢٠٠٩، كما سعت الجزائر أيضاً وبسبب معاناتها من استغلال الجماعة الاسلامية المسلحة سابقاً والقاعدة في

[١] أنظر: **http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm**

بلاد المغرب الإسلامي حالياً مناطق الساحل والحدود الواسعة التي تشكل منطقة عبور سهلة لنشاطات شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة لحشد استجابة إقليمية منسقة لمكافحة الإرهاب عبر الحدود، والتهريب، وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة.

وقد تكلّلت الجهود الجزائرية في هذا المجال بالتوقيع على ما عرف لاحقاً بـ "خطة تمنراست" عام ٢٠٠٩ من قبل كل من الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا، والتي أدّت في عام ٢٠١٠ إلى إنشاء مركز عمليات عسكرية مشتركة (CEMOC) في مدينة تمنراست الجزائرية، وتشكيل خلية استخباراتية مشتركة في العاصمة الجزائرية. كما بادرت الجزائر عام ٢٠١١ بتقديم ١٠ ملايين دولار على شكل مساعدات التنمية إلى مالي[١].

وتعتقد الجزائر أن منطقة الساحل الأفريقي مستهدفة من قِبَل قوى دولية للاستحواذ على ثرواتها، وهو ما سماه وزير الداخلية الجزائري بالظاهرة الأمنية، حيث صرّح بهذا الخصوص أمام مجلس الأمة (الغرفة الثانية في البرلمان الجزائري) في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٠ قائلاً: "إن الظاهرة الأمنية في منطقة الساحل لم تعد ظاهرة معزولة عن غيرها أو استثنائية، ولكنها استراتيجية مخطط لها بحكمة... كان يجب التعامل معها تعاملاً شاملاً ومن مختلف المحاور... لأنها أضحت عرضة لتنافس قوى دولية تقليدية تسعى إلى الاستحواذ؛ لأغراض سياسية وجيواستراتيجية على ثروات المنطقة"[٢].

وبالمقابل يتوقع المجتمع الدولي من الجزائر دوراً أكثر التزاماً وإيجابية تجاه الأوضاع في منطقة الساحل، وذلك بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي أولاً، حيث تحتل الجزائر موقعاً استراتيجياً مهماً يجمع بين واجهتها البحرية على الضفة الجنوبية للمتوسط التي تشكل حلقة وصل بين جنوب أوروبا وشمال أفريقيا، إضافة إلى امتدادها البري العابر للصحراء

---

[1] Alexis Arieff: Algeria and the Crisis in Mali, Actuelles de l'Ifri, P 2. **At: http://themoornextdoor.files.wordpress.com/2012/10/ifri_actuellesariefffinal.pdf**

[٢] أنظر: **http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/7022067.html**

نحو دول الساحل الأفريقي، ثم لمواردها التي تسمح لها بهامش كبير من الحركة والمناورة ثانياً، فالجزائر تملك أكبر جيش في المنطقة من حيث العدد والقدرات اللوجستية.

وهو ما أشار إليه المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى منطقة الساحل رومانو برودي بطريقته الخاصة حيث اعتبر أن "الجزائر تتمتع بالهيكل العسكري الضروري والذكاء الذي يمنحها مؤهلات ربما لا نجدها لدى الآخرين"[١]، وهو بالضبط ما تطمح إليه الجزائر.

ويبقى الاختلاف بين الموقف الجزائري ومطالب المجتمع الدولي يدور حول أربعة عناصر أساسية؛ هي:

١. التدخل العسكري الجزائري المباشر في شمال مالي: تتبنى الجزائر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتقوم عقيدتها العسكرية على عدم إرسال الجيش خارج الحدود؛ لذلك رفضت الجزائر الاستجابة لضغوط المجتمع الدولي بالمشاركة بشكل مباشر في الحرب شمال مالي وطالبت بإعطاء الأولوية للتفاوض، مع تأكيدها على أن مسألة بسط السيادة المالية على كل ترابه هو قضية سيادة وطنية بامتياز تعني الماليين وحدهم، وليست شأناً دولياً.

٢. الوساطة الجزائرية: ينبغي على الجزائر أن تعيد بعث دورها الدبلوماسي كوسيط يتمتع بالموثوقية والحيادية لدى جميع أطراف الصراع داخل مالي، وذلك بإعادة بناء الثقة في دورها لدى كافة الأطراف؛ حتى تتمكن من جلب فرقاء الصراع في مالي لمناقشة المسائل العالقة بينهم وتحديد طبيعة العلاقة بين شمال مالي والحكومة المركزية في باماكو.

٣. التمييز بين مختلف الجماعات الناشطة في شمال مالي: حيث ترى الجزائر أن من الواجب التمييز بين جماعة أنصار الدين وحركة الأزواد باعتبارها حركات مطلبية تتبنى الدفاع عن حقوق قبائل الطوارق في المنطقة من جهة، وحركة

[١] أنظر: **http://www.akhersaa-dz.com/watani/84696.html**

التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي باعتبارها حركات إرهابية من جهة ثانية، والهدف من ذلك هو تحييد الطوارق ورفع الغطاء على الجماعات الإرهابية، وذلك بتوفير إطار سياسي مشروع للمطالبة بالحقوق في المشاركة بالحكم في إطار سيادة مالي.

٤. التنمية من أجل السلام: ترفض الجزائر النظر إلى أزمات منطقة الساحل على أنها أزمات أمنية فقط، فالإرهاب في منطقة الساحل ما هو إلا تهديد واحد من بين تهديدات أخرى متنوعة في هذه المنطقة، وتؤكد الجزائر على أن الحل الأمني غير كاف وحده على معالجة المشاكل التي تراكمت بفعل الفقر المتجذر والاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات منطقة الساحل؛ لذلك فهي تؤكد على ضرورة مرافقة العمل العسكري بخطة تنموية حقيقة تستهدف النهوض باقتصادات دول المنطقة، وأن مسؤولية المجتمع الدولي تتعدى مكافحة الإرهاب في المنطقة لتشمل أيضاً التنمية الشاملة التي تبقى هي الحل الحقيقي لكل مشاكل المنطقة.

الخاتمة

بالرغم من عدم حساسية وأهمية منطقة الساحل بالنسبة للمصالح العليا للدول الفاعلة في النظام الدولي في الماضي فإن سرعة انتشار الآثار السلبية للنزاعات الإثنية الداخلية وتزايد نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل على أمن مجتمعات الدول الفاعلة واستقرارها ورفاهها واندماجها دفعت الكثير من الفواعل الدولية إلى الاهتمام بشكل جدي بالمنطقة.

ويمكن فهم صعود الاهتمام بمنطقة الساحل كذلك لا سيّما منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي من كون المنطقة تحوّلت إلى منطقة إنتاج وعبور كبير من الأخطار والتهديدات والمواد الحيوية، وهو ما دفع الدول الفاعلة في النظام الدولي إلى الاهتمام بالبحث عن حلول جذرية لمثل هذه النزاعات، وهو ما يتماشى والطروحات النظرية

الجديدة المركزة على مسارات بناء السلام أو تلك التي تبحث في المفاهيم والأشكال الجديدة للأمن.

ودون مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات لمشكلة الأقليات والإثنيات في منطقة الساحل والتي تكون مترافقة مع مقاربة تنموية حقيقية فإن الأوضاع معرضة للتأزم أكثر مستقبلاً، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب عدم إغفال حقيقة التنافس على موارد المنطقة التي كانت سبباً في زيادة الاهتمام بها وتزايد المبادرات تجاهها، لا سيّما أن مسألة تأمين احتياجات الدول الصناعية الطاقوية ووسائل نقلها يدخل ضمن اعتبارات السياسة العليا بتعبير المدرسة الواقعية.

وعموماً يمكن تسجيل الملاحظات والحقائق الآتية بشأن أي مبادرة تجاه منطقة الساحل:

١- الأمن والتنمية في منطقة الساحل متلازمان لا يمكن فصلهما، وإن مساعدة دول المنطقة على بناء اقتصادياتها ومحاربة الفقر فيها جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمن؛ لذلك فإنه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل إلا عبر تحقيق تنمية حقيقية وحدوث تحوّل ديمقراطي حقيقي يعيد الاعتبار إلى الإنسان وحقوق المواطنة.

٢- اكتشاف احتياطات نفطية وغازية في المنطقة وفي خليج غينيا يجعلها منطقة ذات أولوية حيوية بالنسبة للقوى الكبرى، لا سيّما الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فالنفط ليس مجرد سلعة محكومة بقوانين السوق، بل هو مادة حيوية إستراتيجية محكومة بحسابات البقاء والاستمرار.

٣- تحول صحراء الساحل الأفريقي بسبب اتساعها وقلة سكانها إلى قاعدة خلفية وملاذ آمن للإرهاب ولتجارة المخدرات والسلاح والهجرة السرية نحو شمال أفريقيا أولاً ثم نحو أوروبا.

٤- الحركيات الإثنية وحركات التمرد الانفصالية المرتبطة ببعضها تشكل تهديدات حقيقية لدولة ما بعد الاستعمار في المنطقة، وأدى ظهور جماعات السلفية الجهادية التي يمكن أن تتحالف معهما كما كشفت عنه الأزمة المالية إلى تزايد هذه التهديدات.

٥- على الرغم من أن منطقة الساحل بأكملها تتأثر بتواطؤ أطراف من الأجهزة الحكومية مع شبكات الجريمة المنظمة، فإن الصراع في مالي يقدِّم الدروس عن خطورة هذا التوجه ليس فقط للجهات في مالي ولكن أيضاً بالنسبة لدول المنطقة ككل.

٦- على المجتمع الدولي أن يبني إستراتيجيته للتعامل مع منطقة الساحل وفق مقاربة تنطلق من الأمن القائم على التنمية بدلاً من الإستراتيجية الحالية التي تتبنى مقاربة تنطلق من التنمية القائمة على الأمن.

وختاماً نشير إلى مسألة مهمة جداً ترتبط بضعف هياكل الدول في منطقة الساحل، وبسبب هذا الضعف تلعب القوى الخارجية والفواعل غير الدولية دوراً مهماً في الحياة السياسية في المنطقة، والملاحظ أن كل هذه القوى والفواعل ترتبط بعلاقات مع بعضها البعض بشكل مباشر أو غير مباشر ومع جهات حكومية فاعلة داخل أنظمة الحكم القائمة في المنطقة.

إن وجود كل هذه القوى والفواعل في المنطقة هو نتاج لعجز دول المنطقة وضعف هياكلها، كما أنه وفي الوقت نفسه يشكل عقبة نظامية في وجه بناء هياكل الدول وتعزيزها؛ لذلك ينبغي النظر إلى قضايا الأمن والتنمية في منطقة الساحل في ضوء الحلقة المفرغة التي يطرحها ضعف هياكل الحكم وأجهزة الدول وتدخل القوى الخارجية والفواعل غير الدولية، كما تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة الوطنية وتأهيلها في المنطقة، حتى تتمكن من تجاوز حالة العجز والفشل وامتلاك القدرة على ممارسة وظائفها الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه في الحقيقة مهام كبيرة تتجاوز بكثير قدرات دول المنطقة وامكاناتها بمفردها؛ لذلك أتصور أن حالة الفوضى والعجز ستستمر في المنطقة على الأقل في المستقبل القريب والمنظور، ما لم تتضافر جهود كل المتدخلين الدوليين والإقليميين على حد سواء، لبناء استراتيجية موحدة لإعادة تأهيل هياكل الدولة الوطنية وإعادة هيكلة اقتصاديات المنطقة، والتي بإمكانها أن تشكل رداً حقيقياً على التهديدات الجديدة في المنطقة ومنع تحولها إلى حاضنة للجماعات المسلحة.

تحليل استراتيجي

المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية

وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار *

مثَّلت الأحداث التي مرَّت بها المنطقة العربية، والتي اشُتهرت بوصف "الربيع العربي[١]" تحدِّياً سياسيّاً للفواعل الرئيسة (إقليمية- دولية) في المنطقة؛ إذ فرضت عليها تحدِّي السعي نحو بلورة مواقف سياسية من هذه الأحداث، تخدم وتحافظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وكذلك فرضت عليها السعي نحو التكيُّف مع المُخْرَجات السياسية لهذه الأحداث.

حينما تفجّرت الثورات العنيفة بشكل متتابع، في تونس ومصر وليبيا واليمن ثم سوريا، على الساحة العربية، كان الهدف الرئيسي لها، أياً كانت الشعارات التي حملتها، هو إسقاط النظم الاستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلاً، وبأساليب مختلفة تمّ التمكّن بالفعل من إسقاط أربعة من تلك النظم، لتدخل الدول بعدها مراحل جديدة، جرت العادة على وصفها بـ "الانتقالية"، التي يفترض أن تشهد الترتيبات الخاصة بإقامة النظم الجديدة على أسس مختلفة، تحقّق أهداف تلك الثورات في "جمهوريات أفضل".

إن التاريخ سوف يسير في النهاية في الطريق الذي دفعت الشعوب ثمناً باهظاً له، لكن يبدو أن المسيرة تتعثر بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى.، فقد تحوّلت المراحل الانتقالية في عدة حالات إلى ما يشبه "مصيدة"، يبدو الخروج منها متعذراً دون آلام إضافية وفي وقت ملائم، في اتجاه الانتقال من الثورة إلى "الدولة" التي تشهد بناء نظم

---

* د.محمد بوبوش، باحث في العلاقات الدولية- جامعة محمد الخامس- الرباط.

[١] - أول من أطلق هذا المصطلح على هذه الأحداث هو: "مارك لينش" أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، في مقاله له بمجلة " foreign policy" في ديسمبر ٢٠١٠، ثم تم تداول المصطلح على نطاق واسع في الدوائر الإعلامية والبحثية.

سياسية ديمقراطية "مدنية"، إلى حد كبير، في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظم القديمة والجديدة، وعناصر الثوار المدنية والدينية، وارتباك أداء السلطات الانتقالية، مدنية أو عسكرية، في ظل مصاعب سياسية واقتصادية وأمنية، تضغط على الجميع، وتؤثر في هياكل الدول، بحيث ظهر سؤال حول "مستقبل الدولة" ذاتها، كما هو مطروح في حالتي ليبيا واليمن.

وتبحث الورقة الفترات الانتقالية ضمن إطار نظري من وجهة نظر علم السياسة، إلى جانب محاولة تحديد تحديات الفترات الانتقالية لدول الربيع العربي، ومخاطر عدم الاستقرار، ومنهجية إدارة الفترات الانتقالية، وتقديم مقترحات تهدف إلى تحقيق إصلاح سياسي في دول الربيع العربي، إذ يجب أن تضع هذه الثورات أهدافاً معينة تُبْنِي عليها إرادة الشعوب فكرياً ومعرفياً.

أولاً: الثورات العربية ومفاهيم الانتقال الديمقراطي...إطار نظري

ترتبط الثورات عادة برؤية جديدة للنظام الاجتماعي والسياسي، تقوم على الاعتقاد في إمكانية التقدّم من خلال إعادة هيكلة المجتمع بشكل كامل، وإحداث تغيير بعيد المدى في المؤسسات القائمة، يتضمن بالضرورة توسيع مشاركة المواطنين في المجالات السياسية، وتحركهم نحو مركز العملية السياسية[١].

وعادة ما يعقب الثورات مرحلة انتقالية، قد تقصر أو تطول، حتى يتبلور شكل النظام السياسي، ورغم أن هناك ثورات أدت إلى إقامة نظم ديمقراطية فإن هناك ثورات أخرى أدت إلى إعادة إنتاج النظام الاستبدادي[٢].

---

[١] -حول مفهوم الثورة وسماتها، راجع:

- Francois Furt، Democracy،Utopia،and revolution،journal of democracy vol. 9،No. 1 (January 1998) PP. 65-79
-S. N. Eisenstadt، Framwarks of Great Revolutions،Culture،History and Human Agency.
-International social science journal،No. 133،(August 1992) PP. 389-401.

[٢] - راجع ملحق مجلة السياسة الدولية، اتجاهات نظرية: الثورات، عدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١، ص١٠-٦١.

وغالباً ما تمرّ الدولة بواحدة من المراحل الانتقالية، تلك المراحل التي عادة ما تكون بعد الثورات الشعبية أو الانقلابات العسكرية أو بعد خروج الأجنبي والاستقلال أو بعد فوزٍ غير متوقع لتيار سياسي أو دخول الدولة في حالة حرب، هذه الانعطافات الحادة تشبه إلى حد كبير المخاض الذي يسبق خروج الجنين إلى النور، فإما أن يكون المولود سليماً معافىً من الأمراض والعلل وإما أن يكون مشوهاً[١].

يشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، وهذه الأشكال يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة...إلخ.

وهناك كذلك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذى يتم الانتقال إليه، فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريباً منه كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي[٢]، وكل ذلك يؤكد مدى التعدد والتنوع في تجارب وخبرات الانتقال الديمقراطي.

---

[١] – أحمد البيتاوي: مابعد سقوط الديكتاتوريات..أخطر مراحل الربيع العربي،موقع أصداء بريس ١٦ فبراير ٢٠١٣: **http://www.asdaapress.com/ar/index.php/articles/item/1260-**

[٢] – لمزيد من التفاصيل، انظر:

Gary A. Stradiotto and Sujian Guo," Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010), p.10.

ووفقاً لما قاله أودنيل وشمبيتر فإن مفهوم الانتقال Transition يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وفي أثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال لا تحسم دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية[١].

وحسب كثير من الأدبيات السابقة، فإنه يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات، منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد، وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلاً عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاته [٢].

ونظراً لأن عملية "الانتقال الديمقراطي" هي عملية معقدة بطبيعتها، تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل كثيرة، داخلية وخارجية، فقد تكون مصحوبة بمرحلة جديدة تتمثل في ترسيخ النظام الديمقراطي، وقد لا يترتب عليها قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، وذلك في حال حدوث ردة أو انتكاسة تقود إلى نشوب صراع داخلي أو حرب أهلية أو ظهور نظام تسلطي جديد[٣].

---

[١] -أحمد طلعت، الوجه الآخر للديمقراطية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٢٥-٢٦.

[٢] - حسين توفيق إبراهيم: الانتقال الديمقراطي،إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣:

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm

[٣] - قد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، كما حدث في باكستان عام ١٩٧٧، عندما أعلن ضياء الحق فترة انتقال مدتها ستة أشهر ومع ذلك استمر في الحكم ١١ عاماً، وفي مصر الناصرية، حيث

كما أن مرحلة الانتقال قد تفضي إلى ظهور نظم سياسية هجينة، بمعنى أنها نظم لا تُعدّ غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي، شمولية أو تسلطية مغلقة، ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة أو راسخة، أي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية وبعض ملامح وعناصر الديمقراطية، وقد حدث هذا في كثير من الحالات، لدرجة أن هذه النظم الهجينة باتت تشكل ظاهرة على الصعيد العالمي.

إن البدء في إحداث التحوّل الديمقراطي[١] يعني في سياق موازٍ بداية انهيار النظام السياسي القديم، ولكن هذا لا يعني أن كل تجربة تحوّل ديمقراطي مآلها الوصول بالفعل إلى مرتبة الديمقراطية، إذ إن التحول الديمقراطي قد يقف عند حدود معينة من تحقيق الانفراج السياسي، لا تتيح تأسيس نظام ديمقراطي، بل إن التقدم الذي يتم تحقيقه في إطار التحوّل قد ينتكس لاحقاً، وهذا بالطبع أمر ذو صلة وثيقة بنمط التحول الديمقراطي والعوامل التي دفعت في سبيله[٢].

ويقصد بعملية التحول الليبرالي تفعيل بعض الحقوق التي تحمي الأفراد والجماعات من أي أعمال تعسفية أو غير قانونية قد ترتكبها الدولة أو أطراف ثالثة[٣]، ويحصر د. حسنين توفيق إبراهيم عملية التحول الليبرالي في عملية التحرير السياسي التي تمثل شرطاً لتحقيق الديمقراطية لكنها غير كافية، فهي بمثابة خطوات على طريق صنع

أعلن جمال عبد الناصر فترة انتقالية مدتها عامان، لكنه حكم لمدة ١٨ عاماً منذ ذلك الإعلان، ومثل مصر وباكستان دول كثيرة عرفت الانتقال لكنها لم تعرف الديمقراطية.

[١] – عبد القادر عبد العالي: التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد ٤٠٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، ص: ٦٠ وما بعدها.

[٢] – عبد المعطي ذكي إبراهيم: الفترة الانتقالية–دراسة تحليلية، علامات أون لاين: ٢٣ /٠٨/ ٢٠١١

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=9536

[٣] –هالة سيد مصطفى، "النظام السياسي واستراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة" دراسة لحالة مصر (١٩٧٠ _١٩٨٩م) رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص: ١٣٢.

الديموقراطية، كما أنها لا تقودً حتماً إلى الديمقراطية، حيث يمكن التراجع عنها أو اتخاذها آلية لتحديث النظام التسلّطي بما يبرر قدرته على حرية الرأي وحرية التعبير، وتحسين سجل حقوق الإنسان، وتخفيف قبضة الدولة على المجتمع المدني، والسماح بشكل من التعددية الحزبية، بينما تتمثل أهم أركان الديمقراطية في كفالة تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية والتداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات دورية تتسم بالحرية والنزاهة وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات وتوفير ضمانات المساءلة والمحاسبة....إلخ[١].

وبناءً عليه يمكن القول: إن النظم التي تمرّ بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية[٢] تنتشر على خط متصل، يقع على طرفه الأول النظام غير الديمقراطي في صورته النموذجية، سواء أكان شمولياً أم سلطوياً مغلقاً، أو كان مدنياً أم عسكرياً، أو كان حكم فرد أو حكم قلة...إلخ، ويقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي، والذى تُعد النظم الديمقراطية الليبرالية الراسخة في الدول الغربية أقرب النماذج إليه[٣].

تختلف الآراء إزاء تحديد العنصر الزمني لتلك المرحلة المحورية؛ فهل تنتهي الأخيرة حين يتمّ تنظيم الانتخابات الحرّة الأولى أو حين يتمّ "إحياء عملية إعادة بناء المؤسسات السياسية"، أم أنه يجب انتظار "هزيمة الأحزاب بما فيها أحزاب السلطة الجديدة في دورة انتخابية لاحقة"، لكي يصلح إعلان نهاية الفترة الانتقالية، كما يراه جزء آخر من المفكّرين الأكاديميين؟[٤]

---

[١] -حسين توفيق إبراهيم :التحوّل الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (خبرة ربع قرن فى دراسة النظام السياسي فى مصر ١٩٨١- ٢٠٠٥)،ص: ٢٢.

[٢] الانتقال إلى الديمقراطية، أو "علم المراحل الانتقالية" ("Transitologie")، كما أصبحت مألوفة في العلم السياسي.

[٣] - حسين توفيق إبراهيم: الانتقال الديمقراطي، إطار نظري، المرجع السابق.

[٤] كريم المفتي: الثورات العربية والخبرة الثورية العالمية، جنوب أوروبا وشرقها، أمريكيا اللاتينية، في ندوة: "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي:نحو خطة طريق"، مركز دراسات الوحدة العربية، ٦ شباط / فبراير ٢٠١٢، تونس – الجمهورية التونسية، على الموقع

http://beirutenterprise.blogspot.com/2012_02_01_archive.html

تطرح فترة "الربيع العربي" تساؤلاً أساسياً، هو: هل تمثّل هذه الأحداث موجة رابعة في عملية الانتقال إلى أنظمة أكثر ديمقراطية؟ هل أتى دور الوطن العربي ليتنشّق حصّته من الديمقراطية في نظرة حتمية إلى التطورات التاريخية العالمية؟ أي أن ما من هروب من شكل من أشكال "نهاية التاريخ"، كما عرضه الكاتب فرنسيس فوكوياما[١]، من خلال عدم الإفلات من روحية الأنظمة السياسية، كما وضعها الفكر السياسي الغربي في التاريخ المعاصر؟ هذا وكان الأكاديميون قد بحثوا إشكالية الأنظمة العربية من ناحية "حالة الاستثناء"[٢] التي كانت منغمسة فيه لعقود وعقود، حتى إن بعض المفكرين بدؤوا يتساءلون إذا ما كان العالم قد شهد "نهاية اللحظة الديمقراطية"[٣] في ظلّ "مقاومة الدول العربية ضد عملية التحرر السياسي واحترام حقوق الإنسان"[٤]، فنتذكر سؤال غسان سلامة منذ نحو ٢٠ عاماً: "أين هم الديمقراطيون العرب؟"، وهنا فتحت الثورات العربية آفاقاً جديدة من حيث إمكانية المنطقة العربية الخروج من مستنقع الاستبداد والتخلّص من ظاهرة "الجملوكيات" (أي قيام كيانات تعانق الملكية في ثياب الجمهورية).

---

1 - FUKUYAMA, Francis. La Fin de l'histoire et le dernier homme, Flammarion, Paris, 1992

لعرض نقدي حول تحليل فوكوياما، راجع:

BONNEFOUS, Marc. L'histoire sans fin recommencée. Réflexions sur le livre de Francis Fukuyama, La fin de l'histoire et le dernier homme.Politique étrangère, n°3, 1992, 57e année, pp. 645-657

2 -SALAME, Ghassan. Où sont les démocrates ? In SALAME, Ghassan (ed.). Démocraties sans démocrates, Fayard, 1994, p. 8.

3.- LAIDI, Zaki. La fin du moment démocratique ? Un défi pour l'Europe. Colloque des 11 et 12 mai 2007, Sciences Po, Paris.

4- WATERBURY, John. Une démocratie sas démocrates ? Potentiel de libéralisation politique au Moyen-Orient. In SALAME, Ghassan (ed.). Démocraties sans démocrates, op. cit. p. 95.

ثانياً: تحديات الفترة الانتقالية ومخاطر عدم الاستقرار

التحديات التي شهدتها الفترات الانتقالية في مراحل ما بعد الثورات بصفة عامة من واقع تجارب تبدو بعيدة لكنها لا تزال موحية، تتمثل فيما يأتي:

١- استغراق المراحل الانتقالية فترات طويلة، بفعل بطء أو ارتباك الخطوات المتخذة، أو سيطرة الصراعات على أجنحة الثورات.

٢- الفوضى الشاملة التي يمكن أن تحدث في حالة استمرار الصراع بين أطراف الحركة الوطنية، الليبرالية الديمقراطية وأحزاب الإسلام السياسي، ويمكن أن تتحوّل المخاوف من حدوث فوضى شاملة إلى واقع إذا فشلت القوى الوطنية في الاتفاق على برنامج وطني مشترك متوافَق عليه بين أغلبية القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في الحراك الاجتماعي الراهن.

٣- إجراء الانتخابات في ظروف غير مناسبة، فالاستعجال في إجراء الانتخابات الذي قد يستغل من قبل بقايا الأنظمة الاستبدادية والقوى التي تملك المال السياسي والدعم الدولي والإقليمي، يؤدي إلى عرقلة مبدأ التوافق الوطني الذي يقوم على القواسم المشتركة بين القوى السياسية ومكونات الشعب القومية والطائفية والمذهبية[١].

٤- إن السياسية تبدو أعنف وأكثر عمقاً وجذرية مما كان مُتصوَّرا، فالقضية تجاوزت إقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم، إلى صراعات على السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى، حيث تسعى القوى السياسية كافة إلى إثبات وجودها، وحجز "حصتها" في النظام الجديد، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية، وإنما من خلال الاستمرار في

---

[١]- د.فاخر جاسم: الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي، مجلة الأكاديمية العربية في الدنيمارك، الأكاديمية العربية في الدنيمارك وجامعة المستقبل في اليمن، ص: ١٥١.

الحشد الثوري أيضاً، وأعمال العنف أحياناً، التي ربما يؤدي التمادي فيها إلى إجهاض الثورات ذاتها.

إن الانقسام الحاصل بين القوى السياسية، الإسلامية والمدنية وسواهما هو من أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في كل من تونس ومصر وليبيا، ولعل الأمانة العلمية تقضي القول بأن الانقسام الحاصل هو بين قوى سياسية، لا يمكن تصنيفها إلى قوى إسلامية وأخرى مدنية، نظراً لأن الأحزاب ذات المرجعية الدينية هي أيضاً قوى مدنية، وتدعو إلى حكم مدني ودولة مدنية، وأقرت ذلك في برامجها وأدبياتها، خاصة القوى والأحزاب الخارجة عن حركة الإخوان المسلمين في مصر وتونس وليبيا، وبالمقابل فإن هناك من القوى والأحزاب التي تصنَّف بأنها مدنية لا تنكر الهوية الإسلامية، وانتسابها للفضاء الإسلامي.

وبصرف النظر عن التقسيمات الإجرائية فإن الانقسام بين مختلف القوى السياسية هو انقسام طبيعي في سائر بلدان العالم، ومنها البلدان العربية، ولعله يحفّز قدرة هذه القوى على تكريس التوافق والانفتاح فيما بينها، بغية بناء دولة وطنية ممأسسة، فيما يعمِّق الصراع والتناحر الأيديولوجي بينها من أزمة الهوية في بلداننا العربية، التي ظهرت بشكل فاقع خلال عهود الاستبداد والحكم الديكتاتوري[١].

إن هناك مجموعة من الإشكاليات المعقدة التي تطرح نفسها في الفترات الانتقالية، ولا يبدو أيضاً أن هناك حلاً بسيطاً لها، على الرغم من أن هناك من يقرر أنها ليست بالصعوبة التي يمكن تخيلها، كالمشكلة التي تخلقها عملية صياغة الدساتير بين القوى الدينية والقوى المدنية، والأوضاع المتصورة للجيوش في نظم ما بعد الثورات العربية، وشكل الاقتصاد الذي سيتم تبنيه أو اتباعه في مراحل ما بعد الثورات، ثم شكل التعليم وملامح الثقافة، وغير ذلك، كما يثار في مصر وتونس، ونوعية التحالفات الخارجية

[١] – الانتخابات التّونسيّة محطّة تاريخيّة على طريق التّحوّل الدّيمقراطيّ، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ٢٧ تشرين الأول/ أوكتوبر ٢٠١١.

للدول في المرحلة القادمة، فهناك مشكلات حقيقية تتعلق بمثل تلك الأمور، تدخل الثورات في "أنفاق سياسية"[١].

يضاف إلى كل ذلك مشكلات لا تنتهي، تأتي من كل اتجاه على نحو يمكن مشاهدته بالعين المجردة بدرجات متفاوتة في الدول العربية، على غرار ما يأتي:

- تثار في المرحلة الانتقالية احتياجات ومطالب فئوية وعامة لا نهائية، وفي الوقت نفسه تواجه الدول حالة من تقلّص الموارد، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن تلبيتها.، فقد نتج عن الثورات ثورة هائلة من التطلعات، لكن حقائق الواقع قد تحوّلها إلى ثورة من الإحباطات، نتيجة عجز الموارد عن الوفاء بهذه المتطلبات.
- تؤدي التعارضات الخاصة ببناء النظام الجديد بكل مؤسساته التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية في الحالات التي تنهار فيها تلك المؤسسات بشكل شبه كامل إلى الحاجة لوقت طويل، في ظل توقيت حرج، فيحدث نوع من الاستقطاب الشديد في المجتمع، والارتباك من جانب الإدارة الانتقالية التي قد تفتقد الإمكانات والرؤية في اختيار السياسات المناسبة، والقادة المؤهلين لقيادة المرحلة الانتقالية، وهذا ما يضاعف من حجم الأعباء الملقاة على عاتقهم.
- كثيراً ما تجابه المراحل الانتقالية بتحدٍّ خطير، حيث يوجد قطاع كبير من الثوار يرفض بالأساس فكرة الخضوع لأي سلطة، مثلما حدث في ليبيا، حيث تم الامتناع عن الاستجابة لنداءات السلطة بتسليم أسلحتهم، فضلاً عن تكرار حدوث صدامات بين بعض الميليشيات، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى انزلاق البلاد في حرب أهلية.

أما السمة الأخرى لمرحلة ما بعد سقوط الأنظمة الدكتاتورية فهي الإرث الكبير المثقل بالفساد الإداري والمالي الذي تركه النظام السابق، حيث تراكم هذا

---

[١] -أبو بكر دسوقي: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية؟ تقديم ملف السياسة الدولية،العدد ١٨٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

الفساد لأكثر من ثلاثة عقود مضت، تخللها تحول الدولة إلى مجرد شركة تجارية للحاكم وأبنائه وحاشيته.

- تحدّي دمج العناصر المقاتلة التي شاركت بالثورات بالقوات النظامية التي كانت موجودة قبل الثورة، ويبرز هذا الملمح بشكل واضح في ليبيا، حيث يطالب آلاف العناصر الذين حملوا السلاح وقاتلوا نظام القذافي بدمجهم في أجهزة الدولة الأمنية، كما وقع كثير من الاشتباكات المسلحة بين هذه المجموعات التي سيطر بعضها على مناطق تبعد عن العاصمة، ولا تزال الدولة حتى هذه اللحظة تواجه مشكلة في بسط سيادتها على جميع أقاليم ليبيا[١].
- تحديات أخرى تتمثل في السلبيات المزمنة التي تخلّفها النظم السابقة في كل مؤسسات الدولة الحيوية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً، على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الثورة، الأمر الذي يثير فكرة العجز الانتقالي عن مواجهتها، خاصة في الجهاز البيروقراطي، الذي يناهض التغيير من ناحية، ويفتقد روح الإنجاز والفاعلية من ناحية أخرى، وقد يفرز نوعية المحسوبيات والفساد نفسها، وقد يدفع في اتجاه ما يسمي "الثورية المضادة".

ثالثاً: إدارة المراحل الانتقالية بعد الثورات العربية.....كشف حساب

بدأت المراحل الانتقالية عقب الثورات، وقامت حكومات وتشكلت رئاسات في مصر وتونس وليبيا من الناحية السياسية، وكان المأمول من نظم الحكم الجديدة أن تسعي سريعاً نحو إعادة بناء النظم والمؤسسات، وإدارة عملية التحول الديمقراطي باعتبارها جزءاً من عملية إعادة بناء الدولة، في إطار من التوحد الوطني والرضا الشعبي المستند إلى حكم القانون، أي بناء الدولة الديمقراطية الحديثة على نحو ما فعلت الدول المتحوّلة في

---

[١] -خليل العناني: مستقبل التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية، الموقع الالكتروني للسياسة الدولية: **http://www.siyassa.org.eg**

أوروبا الشرقية، وتحقيق النهضة الاقتصادية على نحو ما فعلت الدول الناهضة في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، الأمر الذي يؤدى إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعوب، وتخفيف وطأة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثورة ٢٥ يناير بمصر[١]: تميّزت المرحلة الانتقالية في مصر بغموض أسباب حالة الانفلات الأمني التي تشهدها البلاد، وغياب الشفافية والمُصارحة للرأي العام، وغياب الاستراتيجية الواضحة للفترة الانتقالية، وتأثر الاقتصاد بشكل كبير، وخلال هذه المرحلة لعب القضاء والجيش دوراً كبيراً في تحديد مجريات الأحداث، ومنه نجد أهمية تحديد

---

[١] - قامت الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ وانتهت بتنحي الرئيس محمد حسني مبارك في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١. وبعد ذلك أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١١ بتعليق العمل بدستور ١٩٧١، وبتشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية تمهيداً لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وكتابة دستور جديد للبلاد، وبعد إنجاز التعديلات الدستورية والموافقة عليها من قبل الشعب، أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١ بتعطيل دستور ١٩٧١، وهذا ما أدخل البلاد في حالة من الفوضى فيما بعد.

تشكلت في هذه المرحلة ثلاث حكومات برئاسة كل من أحمد شفيق وعصام شرف وكمال الجنزوري، حاول المجلس العسكري إطالة المرحلة الانتقالية لكن قيام المظاهرات جعلته يقبل بتسليم السلطة بموعد محدد وهو ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، كما حاول وضع مبادئ فوق دستورية تضمن له مكانته في الدستور، لكنه فشل في ذلك نتيجة الضغط الشعبي، وأجريت انتخابات مجلس الشعب والشورى، وفاز فيها الإسلاميون، وبدأت الخلافات بين مجلس الشعب وبين المجلس العسكري انتهت بصدور حكم قضائي بحل مجلس الشعب قبيل الانتخابات الرئاسية، ثم شُكّلت جمعية تأسيسية أول مرة وصدر حكم قضائي بحلّها، ثم شُكّلت جمعية تأسيسية أخرى. وبعد ذلك أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً مكملاً، قلّص فيه من صلاحيات الرئيس القادم واستعاد (المجلس العسكري) سلطة التشريع. جرت انتخابات رئاسية ووصل إلى الدورة الثانية المرشحان محمد مرسي وأحمد شفيق ليفوز فيها محمد مرسي بفارق ضئيل عن منافسه، وأعلن الرئيس مرسي إلغاء الإعلان الدستوري المكمِّل، وأقال قيادات المجلس العسكري، ومن المتوقع أن يتم إقرار الدستور وإجراء الانتخابات البلدية والنيابية في نهاية عام ٢٠١٢.

مراحل المرحلة الانتقالية بشكل واضح، ووجوب التخلص من حكم العسكر وعدم اتخاذهم بديلاً لأي قوة سياسية قد تحكم البلاد نتيجة الانتخابات، ويجب التنبه إلى أجهزة الدولة القديمة (القضاء والإعلام) في ضرب الثورة، ويجب على القوى السياسية عدم الدخول في المنافسات السياسية الحادة قبل التأكد من سيطرة قوى الثورة على مفاصل الدولة، فالانتخابات الرئاسية المصرية كانت تُفضي إلى عودة النظام السابق بشكل أسوء فيما لو تمكّن شفيق من الفوز بالانتخابات الرئاسية.

ورغم هذا التقدم فإن التجربة في مصر وقعت أسيرة الجدل والخلاف والانقسام بين القوى الثورية، فقد كانت السمة الرئيسية التي أسهمت في نجاح الثورات تتمثل في "حالة التوحّد" التي جمعت بين الفرقاء كافة في جميع الميادين، ومثلما كانت السبب في النجاح، فيبدو أن غيابها أصبح سبباً في التعثر والإخفاق، فقد تعرضت حالة التوحّد هذه إلى حالة من التفكّك والانقسام والتنازع على السلطة.

تحقّق ذلك في مصر بين التيار الإسلامي الحاكم الذي يمثّله حزب الحرية والعدالة، المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤه، وبين المعارضة المدنية الليبرالية والعلمانية، وبينهما يقف قطاع كبير من شباب الثورة منتقداً ما آلت إليه الأمور، فعقب نجاح الانتخابات الرئاسية بدأ الخلاف حول الإعلان الدستوري الذي أصدره رئيس الجمهورية.

ومع حلول الذكرى الثانية للثورة تجدّدت المظاهرات والاحتجاجات، واستشرى العنف في الشارع المصري على نحو غير مسبوق، وكأنه أصبح مثل كرة اللهب، فكانت النتيجة الحتمية أن فشلت كل مبادرات الحوار الوطني للخروج من هذه الدائرة الجهنمية بسبب التحزّب، وعدم المرونة، وعدم الثقة في جدوى الحوار، وبين هذا وذاك، تستغل قوى الثورة المضادة حالة الاختلاف هذه لتحقيق مآربها في إفشال الثورة، الأمر الذي

جعل مصر، الدولة المركزية الكبرى في الإقليم، على شفا الإفلاس، وصار شبح الدولة الفاشلة يحوم حولها مهدداً بانهيار ركائزه [١].

مثّل يوم الثلاثين من حزيران/ يونيو يوماً فارقاً في تاريخ الشعب المصري، حيث خرج الملايين من المصريين بعد مرور عام على حكم أول رئيس مدني بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير للتعبير عن آرائهم، سواء لتأييد الرئيس "محمد مرسي" لاستمراره في فترته الرئاسية أو لمعارضة حكمه لفشله في الخروج بمصر من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سبب تفجر ثورة الخامس والعشرين من يناير، والتي ساعدت على تزايد موجة الاحتجاجات التي اجتاحت مصر، وما ارتبط بها من حشد وحشد مضاد لسياسات الرئيس وجماعته (جماعة الإخوان المسلمين) خلال العام الأول من حكمه، ليعيش المشهد المصري حالة من الاستقطاب السياسي التي أدّت في حالات عدة إلى حالة من الاحتراب السياسي، والذي أخذ شكلاً دموياً في كثير من صوره، مما هدّد كيان الدولة المصرية[٢].

وفي مساء الأربعاء الثالث من تموز/ يوليو ٢٠١٣، وبعد فترة وجيزة عن موعد إنذار الـ٤٨ ساعة الذي كان وجهه وزير الدفاع المصري الفريق عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة للقوى السياسية بالتوافق، ظهر السيسي ليعلن الإطاحة بالرئيس المنتخب د. محمد مرسي.

وقد حرص السيسي على أن يحاط في ظهوره بشيخ الأزهر وبابا الأقباط وبممثل جبهة الإنقاذ محمد البرادعي واثنين من حركة تمرد ورئيس حزب النور السلفي؛ ليعطي الانطباع بأن إعلانه عن الإطاحة بالرئيس وتعطيل العمل بالدستور هو تعبير عن الإرادة

---

[١] - أبو بكر دسوقي: الحصاد الهزيل للثورات العربية، افتتاحية مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٢، نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

[٢] - عمرو عبد العاطي: المشهد المصري بعد سقوط الإخوان (ملف)، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، الأحد ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، **http://rcssmideast.org**

الشعبية، واستجابة لمطالب المتظاهرين ضد الرئيس، ولكن قرار الإطاحة بكل ملابساته يواجه معضلة افتقاد أي أساس قانوني أو دستوري.

ليس ثمة شك في أن مرسي ارتكب أخطاء في إدارته لشؤون البلاد، وأن بين هذه الأخطاء ما وفّر مادة لخصومه، ولكن المؤكد أنْ ليس بين هذه الأخطاء فرض برنامج إسلامي على البلاد، ولا أخونة الدولة، فمسألة الأسلمة لم تكن محل جدل ملموس في الطريق إلى الإطاحة، وقد اتضح بعد أن تكاتف جهاز الدولة بأكمله ضد الرئيس أن اتهامات الأخونة كانت مجرد دعاية سياسية.

ولكن، وإلى جانب خطوات سياسية غير محسوبة جيداً مثل إعلان نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢ الدستوري، ارتكب مرسي خطأين رئيسيين:

- **الأول** :ثقته المفرطة في قيادة الجيش الجديدة التي عيّنها هو بعد إنهاء ازدواجية السلطة والتغلّب على قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أغسطس/ آب ٢٠١٢[١].
- **الثاني** :تردده في إجراء تطهير عميق ومبكر لجهاز الدولة، عندما كانت شعبيته قوية.

وقد ظهرت نتيجة هذين الخطأين متمثلة في عجز إدارة مرسي وحكومته عن مواجهة سلسلة من الأزمات المعيشية، أدّت إلى تصاعد وتيرة الامتعاض في صفوف قطاعات متزايدة من المصريين، الذين وقعوا بين مطرقة إعلام معادٍ للرئيس بشراسة غير مسبوقة، وسندان صعوبات الحياة المتزايدة.

ورغم أن ما شهدته مصر منذ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ مرتبط بديناميكيات داخلية فإن تأثير هذه التطورات سيحدد بدرجة كبيرة مستقبل الإخوان المسلمين كتنظيم

---

[١] – تقدير موقف: الإطاحة بمرسي: المسارات والمآلات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، الثلاثاء ٠٩ يوليو ٢٠١٣،

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/07/2013788595548739.htm

من غير الدولة في الإقليم، ومدى قدرته على البقاء والاحتفاظ بازدواجية طابعه الدعوي وطموحه السياسي، والحفاظ على صورته لدى الولايات المتحدة، باعتباره الخيار الملائم لنشر الديمقراطية وتعزيزها في منطقة الشرق الأوسط، استناداً لمنطق رجب طيب أردوغان القائم على أن "ما يبني الديمقراطية هو صناديق الانتخابات".

إذ تثبت الحالة المصرية أنه رغم نجاح الإخوان في السيطرة على جزء مهم من السلطة السياسية في الدولة، وسعيهم للسيطرة على الجهاز البيروقراطي فيها، استناداً إلى الوثائق التي أعلن عنها حزب النور في شباط/ فبراير ٢٠١٣، في محاولة لانشاء دولة عميقة للتنظيم "الإخواني"؛ إلا أنهم لم يتمكنوا من التصرف كحكام للدولة المصرية، وظلت القواعد التي حكمت عملهم كجماعة مغلقة تعمل كمعارضة، هي المحرك لسياساتهم وسلوكهم[١].

ثورة الياسمين في تونس: كانت تونس، وبشكل مفاجئ، بمثابة الشرارة التي عصفت بنظام كان يُنْظَر إليه على أساس أنه رمز الاستقرار والتنمية في ظل الاستبداد، وبالنسبة للغرب المهووس بالخطر الأصولي الإسلامي فقد كان بمثابة النموذج الفعّال لمقاومة ذلك الاختراق، فقد سقط النظام في شهر فقط، فاتحاً المجال لانهيارات أخرى ستعرفها تباعاً دول عربية.

وبالرغم من الصعوبات فقد تمكّنت تونس إلى هذه الساعة من تدبير مرحلة الانتقال بنوع من الليونة وإن كانت بطيئة، فهي تعيد بناء مؤسساتها على أساس شرعية جديدة مكّنت إسلاميي حزب النهضة من قيادة المرحلة الانتقالية في انتظار وضع دستور يرسم هندسة المؤسسات ما بعد مرحلة بن علي، فهي بذلك ما زالت في مرحلة الإقلاع، أو بشكل أدقّ في مفترق الطرق بين إمكانيات الانتقال نحو ممارسة

[١] - إيمان رجب: مابعد سقوط الإخوان:التأثيرات الإقليمية لسقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، الاربعاء ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٣،

ديمقراطية تساعد على حل المشكلات اليومية للمواطن وبين السقوط في نوع من العجز والفوضى[١].

يضاف إلى ذلك أيضاً الصراع السياسي والانقسام بين قوى الثورة، وذلك بعد رصد مؤشرات حول تزايد نزعة الهيمنة الكاملة من قبل الائتلاف الحاكم الذي تتزعّمه حركة "النهضة" على مجمل العملية السياسية، فحتى عندما دعا "حمادي الجبالي"، رئيس الوزراء التونسي الأمين العام لحركة النهضة، إلى تشكيل حكومة من الكفاءات المستقلة، باعتبارها الطريق الوحيد لإنقاذ البلاد، رفضت الحركة ذلك، واضطر لتقديم استقالته في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٣، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة "علي العريض"، التي صادق عليها المجلس التأسيسي في ١٢ آذار/ مارس عام ٢٠١٣، كما تولّى منصف المرزوقي رئاسة الجمهورية المؤقتة، بلا صلاحيات حقيقية، وتولّى مصطفى بن جعفر رئيس "التكتّل الديمقراطي" رئاسة المجلس التأسيسي.

وقد اتُهمت هذه الحكومة بأنها إعادة إنتاج للائتلاف الحاكم، مع تحييد للوزارات السيادية، وأنها حكومة "ترضيات"، وتطالب المعارضة بضرورة عقد مؤتمر للإنقاذ، فيما تواجه الدولة إشكالية بروز التيار السلفي المتشدد المتهم بالقيام بأعمال عنف، تعجز الدولة عن مواجهته.

وقد صرّح بن جعفر في ١١ آذار/ مارس سنة ٢٠١٣ أن إعداد الدستور التونسي الأول بعد الثورة سينتهي في أواخر شهر نيسان/ أبريل عام ٢٠١٣، وأن المصادقة عليه ستكون في أواخر شهر حزيران/ يونيو وبداية شهر تموز/ يوليو، حال تمت المصادقة على الدستور في القراءة الأولى، وستكون الانتخابات البرلمانية ما بين أكتوبر وديسمبر من العام ٢٠١٣.

---

[١] – د. الحسان بوقنطار: أي أفق للمغرب الكبير في ظل الربيع العربي؟ الاتحاد الاشتراكي، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

الوضع مختلف في المغرب: فقد شكّل الربيع العربي، الذي تجلّى في حركة ٢٠ شباط/ فبراير، مناسبة للاستجابة بشكل هادئ لمطلب الإصلاح الدستوري، هذا الإصلاح الذي وسّع بشكل واضح من فضاء الحقوق والحريات، وأعاد هندسة العلاقات بين مختلف السلطات دون أن يحدث قطيعة، فقد فتح أفقاً واضحاً نحو الملكية البرلمانية.

لكن التغيّر البارز تمثّل في إفراز انتخابات ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ التي سجّلت تقدّماً واضحاً للقوى المحافظة، يتقدّمها حزب العدالة والتنمية، وهو أمر يطرح الكثير من التساؤلات حول كنه هذه النتيجة، منها: هل تمثّل تحولاً عَقَدياً في بنية الفكر والممارسة المغربية، بمعنى أن هذه الأخيرة على شاكلة ما وقع في بعض الدول العربية أصبحت محافظة وذات طبيعة دينية، أم أن هذه النتيجة هي ظرفية تمثّل رد فعل على إخفاق المد الحداثي التقدمي في إقرار الإصلاحات الحداثية اللازمة؟

ومهما يكن من أمر فإن الإفرازات الانتخابية قد رتّبت واقعاً سياسياً جديداً، يضع على المحك قدرة الحركات الدينية على الاستجابة لتطلعات المجتمعات العربية القلقة، وهو ما ستجيب عنه الأيام المقبلة[١].

ثورة ١٧ شباط/ فبراير في ليبيا: كان مخاض التحوّل في ليبيا عسيراً، وعلى نفس الشاكلة، ولكن باستفادة هذه المرة من نجاح الثورتين في مصر وتونس، انطلقت الثورة الليبية في ١٧ فبراير/ شباط ٢٠١١ بدعوات للتظاهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مطالبين بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي، وشيئاً فشيئاً -ومع سقوط قتلى وجرحى- تمكّن الثوار الليبيون من بسط سيطرتهم على معظم مناطق ليبيا ليلة السبت- الأحد ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١١، وإسقاط نظام العقيد القذافي الذي بدا أعنف وأقسى في التعاطي مع مطالب شعبه، مستخدماً مختلف أنواع الأسلحة بما فيها سلاح الجو ضد مواطنيه العُزَّل.

---

[١] - د. الحسان بوقنطار: أي أفق للمغرب الكبير، المرجع السابق.

وعلى خلاف الثورتين التونسية والمصرية تعاملت الأنظمة العربية مع الثورة الليبية بكثير من الإيجابية، وبقدر من التفهّم، وهو ما تُوِّج بإعلان جامعة الدول العربية عدم شرعية نظام القذافي والطلب من مجلس الأمن فرض حظر جوي على طيرانه الحربي[١].

ولم يكن من اليسر اقتلاع أركان نظام القذافي دون تدخّل دولي، ارتكازاً على القرار١٩٧٣ الذي أصدره مجلس الأمن، والذي قيل الكثير حول شرعيته[٢]، لكنه في نهاية المطاف كان حاسماً في القضاء على نظام القذافي بفعل الإصرار الفرنسي البريطاني على الخصوص في مواجهة تلكّؤ الولايات المتحدة ودول أوروبية[٣].

تتعدد أوجه الأزمة الليبية الحالية، وتواجه الحكومة في كل وجه من أوجهها تحديات كبيرة، ومن تلك الأوجه: مهمة إعادة تنظيم البلاد وبناء الدولة، وإرضاء الشعب الليبي، إلى صعوبة تحقيق الأمن، وجمع السلاح من المدنيين غير المنضبطين، رغم انتهاء مهمتهم في إسقاط نظام القذافي، إلى الجانب الاقتصادي المتمثّل في نقص التمويل رغم المليارات المتمثّلة في استثمارات ليبية والمهددة بالضياع في كثير من الدول في العالم، والأموال الليبية التي تم تجميدها في عدد من الدول الأوروبية

---

[١] – راجع: أمين محمد: الأنظمة المغاربية والثورة الليبية، الجزيرة نت: تقارير وحوارات، تاريخ الدخول ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/667BC9B1-C8F3-4881-AD65-5E8ADD13789E.htm

وانظر أيضاً: د. خير الدين حسيب: الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، المستقبل العربي، العدد ٣٩٨،نيسان/ أبريل ٢٠١٢، ص: ٧.

[٢] – انظر: د. عصام عبد الشافي: الأزمة الليبية؛ قراءة في الأبعاد الإقليمية والدولية، مجلة الغدير، العدد ٥٥ صيف ٢٠١١، ص: ١٢٠.

[٣] – انظر: سامية بيبرس:الدور القطري في تسوية الأزمات الإقليمية، شؤون عربية، العدد ١٤٩، ربيع ٢٠١٢، ص: ١٨٨.

والولايات المتحدة، ويواجه الإفراج عنها واستردادها صعوبات لا يعرف ما ستحتاجه من وقت، وهناك أيضاً عودة تصدير البترول والغاز إلى ما كانا عليه، وهما يشكّلان أكثر من ٩٥ بالمائة من دخل الدولة، وبناء سياسة خارجية تراعي مصالح ليبيا وشعبها[١].

لكن الانتقال في ليبيا لا يطرح فقط تحديات داخلية، فهناك أيضاً التحدي الجهوي، وهو يفرز رهاناً استراتيجياً مهماً، فنهاية المعارك في ليبيا لا تعني بشكل نهائي الاستقرار، إذ إن تداعيات الأزمة الليبية تتلاقى مع الوضع في فضاء الساحل الصحراوي[٢]، وهو الذي بات يشكّل انشغالاً دولياً بفعل مساميّة الحدود، وهشاشة أدوار الدولة في مراقبة ترابها وتامينه، مما يجعل هذه المنطقة مصدراً لكثير من التهديدات الناجمة عن انتشار الإرهاب وأنواع التهريب لا سيما الأسلحة، الشيء الذي من شانه أن يؤثر في استقرار المنطقة[٣].

إضافة إلى ذلك فليبيا مهدّدة بخطر التفتّت الترابي، ومحاولة تأسيس كيانات مستقلة داخل التراب الليبي قد تمتد آثاره إلى الجوار[٤].

---

[1] - Un an après, les défis de la Libye, *L'Express* du 17 Février 2012.

[٢] – مجموعة الخبراء المغاربيين: الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، سلسلة أوراق مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، العدد ٦، سبتمبر ٢٠١١،ص: ١ وما بعدها.

http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-06-1.pdf

[٣]– مركز الجزيرة للدراسات: في ليبيا شرعية الدولة وسطوة السلاح، الأحد ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/01/201212913173169780505.htm

[٤] – د. خالد حنفي علي: سيناريو برقة.. الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية العدد 185، تموز/ يوليو٢٠١١، وقد ارتأت المجلة تحديث بعض معلوماته ومؤشراته بعد إعلان برقة إقليمياً فيدرالياً الثلاثاء ٦ آذار/ مارس ٢٠١٢.

كما بدأت ملامح استهداف لبعض الرموز الأمنية؛ مثل اغتيال مدير الأمن في بنغازي العقيد فرج الدرسي في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، وسبقه الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي ومقتل السفير وثلاثة من أعضاء السفارة، وهو ما يُشير إلى أن الاغتيالات المتواصلة تثير مخاوف من خطة منهجية لمنع بناء المؤسسات الأمنية، ومن هنا يمثّل إصلاح جهاز الشرطة وبناء الجيش أولوية ملحّة في ليبيا عبر خطة محددة تشمل التوظيف والتأهيل والتدريب والمعدات.

لا ريب في أن هذه التحولات قد خلقت واقعاً سياسياً جديداً، وهي بصفة عامة تجعل النخب في هذه المنطقة أمام مجموعة من التحديات تبتغي في مجملها تمكين المواطن من شروط الحياة الكريمة، مما يتطلب ذلك إقرار الديمقراطية ومحاربة الفساد وتحسين شروط المعيشة ولا سيما ما يتعلق بمواجهة البطالة ومحاربة الفوارق وأشكال الهشاشة الاجتماعية كافة[١].

الثورة السورية: واجه النظام منذ بداية الثورة السوريّة المظاهرات السلمية بالرصاص، وذلك عندما كان المتظاهرون يرفعون شعارات الإصلاح والحرية.

وقد وصلت الثورة السورية إلى مفترق طرق، فقد عجز الثوار عن إسقاط نظام بشار الأسد بسبب الدعم الروسي والصيني والإيراني، في حين رفض الغرب التدخل العسكري لمساندة الثوار، على نحو ما فعل في ليبيا، خشية أن يؤدي التدخّل إلى حرب إقليمية كبرى، فإذا بالثورة السلمية تنقلب إلى حرب أهلية بسبب جنوح النظام السوري إلى الاستخدام المفرط في العنف، وكانت النتيجة هي تدمير الدولة السورية، ومقتل ما لايقل عن سبعين ألف مواطن، وتشريد قرابة المليون[٢].

---

[١]- د. الحسان بوقنطار: أي أفق للمغرب الكبير .....المرجع السابق.

[٢] - تم تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية وجرت عدة محاولات لحل الأزمة السورية من قبل الجامعة العربية والأمم المتحدة دون جدوى، وتحولت أرض سوريا كلها إلى ساحات قتال، وترافق ذلك

على أساس هذا المنطق النظري المتسق مع الممارسة العملية للنظام، فإنّ أكثر المراقبين والمعارضين السوريين يستبعدون فكرة استعداد النظام للتسوية الجدية التي تفضي للديمقراطية ولإمساك السوريين بمصيرهم اعتماداً على الحوار؛ فقد استنتج الثوار الميدانيون بعد أشهر قليلة من الثورة أنّه لا خيار أمام الشعب سوى أن يعتمد على نفسه في التغيير، وقد دارت حوارات واسعة في صفوف المثقفين والمعارضين حول مسألة إمكانية التسوية باعتماد الحوار بين السلطة والمعارضة[١].

اليمن: تواجه اليمن خلال المرحلة الانتقالية الثانية التي تستغرق عامين بدءاً من استلام الرئيس عبد ربه منصور هادي السلطة في شباط/ فبراير ٢٠١٢ تحديات أمنية عديدة، وخاصة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، لا سيما أن السيطرة الحكومية على المناطق البعيدة التي كانت رمزية قبل الثورة تقلصت بشكل حادٍّ منذ ذلك الحين[٢].

مع سقوط عدد كبير من الشهداء قدّر إلى اليوم بـ 70108 شهداء وآلاف المعتقلين والجرحى حتى ٢٠١٣/٠٦/٠٧، قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية: **http://syrianshuhada.com/?a=st**

شمس الدين الكيلاني: مؤتمر جنيف وآراء في تسوية المسألة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٠٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣:

http://www.dohainstitute.org/release/1c632c34-0144-4569-aa34-940ac128afc0

[١] - سوف يشكل مؤتمر جنيف مناسبة لفرز هذه الآراء بطريقة أكثر حدة، وسيكون بمنزلة اختبار جدي لدعاتها ومناصريها، فهو- في حال انعقاده- سيؤكد أو ينفي مقولات أطراف المعارضة السوريّة بشأن التسوية من خلال تتبع سلوك النظام وطريقة تعاطيه مع القضايا التي سيطرحها المؤتمر والجدية التي سيبديها في التعامل مع السبل التي سيجري استكشافها للخروج من الأزمة، مع ذلك فالكثيرون لن يكونوا مضطرين بعد عامين من سفك الدماء الى انتظار دليل جديد على عقم الحديث عن تسوية مع نظام لم يدِّخر جهداً في سبيل إجهاض كل محاولات التسوية.

[٢] - محمد عز العرب: تعثرات التحولات الداخلية في مرحلة مابعد الثورات العربية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٠٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢: **http://rcssmideast.org**

ففي الشمال وسّع الحوثيون سيطرتهم على المناطق بشكل واسع، وفي الجنوب ما يزال على الحكومة أن تواجه تحديات الحراك الشعبي والجماعات المسلحة المرتبطة به، والأمر الأكثر إثارة للقلق هو انتشار أنصار الشريعة، وهم مزيج غير واضح المعالم يتكوّن من مقاتلي القاعدة ومقاتلين محليين يبدو كثير منهم مدفوعين بالمكاسب الاقتصادية أكثر منهم بالقناعة العَقَدية، على الرغم من مقاومة قوات الجيش لهم وتراجع نفوذهم بدرجة كبيرة، فضلاً عن التصدي لضربات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي يعيش أبرز لحظات "ربيعه الجهادي".

في اليمن الذي حددت طريقه المبادرة الخليجية الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١[١] تولّى الرئيس عبد ربه منصور هادي سدة الحكم بعد تنازل علي عبد الله صالح عنه في شباط/ فبراير عام ٢٠١٢، ونجح عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني في توجيه ضربات موجعة لتنظيم "القاعدة" في عدن وإبين في أيار/ مايو عام ٢٠١٢، وإن عاد للنشاط بشكل متقطّع خلال الشهور الأخيرة.

افتتح الرئيس اليمني الجلسة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني العام في ١٨ آذار/ مارس عام ٢٠١٣ بحضور الممثل الأممي جمال بن عمر و٥٦٥ ممثلاً لمختلف القوى السياسية في اليمن باستثناء الحراك الجنوبي لعلي سالم البيض، وأصدرت الحكومة اليمنية قبله قانوناً للعدالة الانتقالية، وأصدر مجلس الأمن عدداً من التحذيرات ضد من يعرقلون مسار المرحلة الانتقالية، في إشارة للرئيس السابق صالح ونائبه الجنوبي علي سالم البيض، وأسفر الحوار الوطني عن خارطة طريق دستورية، توافق مختلف الفصائل والتيارات اليمنية المتنازِعة في إدارة اليمن بعد الثورة[٢].

---

[١] – نص المبادرة الخليجية المعدلة لحل أزمة اليمن، الشرق الأوسط ،العدد ١٢٠٤٩، ٢٤ تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠١١.

[٢]– لقد أكدت اجتماعات الجلسة الاولى التي بلغت (٢٦ اجتماعاً) على الحقيقة التي رسمت ملامح العملية السياسية، وهي أن هذه العملية لم تكن ذات طابع نخبوي، فقد فرضتها الإرادة الشعبية التي قررت التغيير في اللحظة التي وصل فيها النظام السياسي والاجتماعي الى مأزق لم يعد فيه قادراً على

وباستثناء الانفصاليين بزعامة نائب الرئيس السابق علي سالم البيض الذين يقاطعون الحوار الوطني- مع وجود محاولات لإقناعهم- يشارك في فعالياته التي يحميها ٦٠ ألف جندي مختلف الفصائل بنسب متفاوتة، ليصل مجموع المشاركين إلى ٥٦٥ مندوباً، ويشارك فيه أيضاً الحوثيون والحراك الجنوبي والشباب المستقلون، فضلاً عن الحزب الحاكم والمعارضة التقليدية والتيارات السلفية والليبرالية[١].

ورغم أن هذا الحوار هو الفرصة الذهبية الوحيدة لإخراج اليمن من أزمته المزمنة، حسب جمال بن عمر المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومندوبه في اليمن [٢]، ورغم التقدّم الذي بدأ منذ بداية المرحلة الانتقالية ورحيل صالح في شباط/ فبراير عام ٢٠١٢، إلا أن تحديات العملية السياسية قائمة؛ وتتمثّل في استمرار انتشار المجموعات المسلحة، وتهديد تنظيم "القاعدة"، وضعف سلطة الدولة في بعض المناطق، والهجمات المستمرة على أنابيب النفط والغاز وخطوط الكهرباء، وضعف الثقة بين الأطراف، واستمرار الحرب الإعلامية، وهو ما ألجأ الأمانة العامة للحوار الوطني لمحاولة استصدار ميثاق شرف إعلامي في أثناء انطلاق فعاليات الحوار الوطني في ١٤ آذار/ مارس الماضي، تخوفاً من الإعلام المشعل للحرائق.

ولعل الفضل يرجع في ذلك إلى المبادرة الخليجية التي حدّدت جدولاً زمنياً واضحاً للانتقال، وجنّبت اليمن الوقوع في أتون الحرب الأهلية، والانتقال السلمي

إنتاج الحل للمشاكل التي تراكمت على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ووضعت البلاد بيد أبنائه لرسم ملامح المستقبل عبر حوار جاد ومسؤول لا يستثني أحداً.

انظر البيان الختامي للجلسة العامة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، موقع مؤتمر الحوار الوطني الشامل NDC، ٠٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٣: **http://ndc.ye/ar-news.aspx?id=133**

[١] – وكالة الأنباء الفرنسية في ١٦ آذار/ مارس عام ٢٠١٣.

[٢] – من حديث جمال بن عمر لمراسل قناة "العربية" في اليمن في ٢١ آذار/ مارس عام ٢٠١٣، وكذلك من حوار جريدة الشرق الأوسط في ٢٣ شباط/ فبراير عام ٢٠١٣.

والمنظم للسلطة، دون مقابل غير التسامح والمصالحة مع أقطاب النظام السابق، وهو ما ترفضه بعض قوى الثورة والمعارضة حتى الآن[١].

ووفقاً لقرار الرئيس هادي رقم ٣٠ لعام ٢٠١٢ بإنشاء اللجنة الفنية، والقرار رقم ١٠ لعام٢٠١٣؛ قرار النظام الداخلي للمؤتمر يجب أن يتوصل الحوار الوطني إلى ما يأتي:

- تحديد عملية صياغة الدستور، وإنشاء لجنة الصياغة وعضويتها، ووضع العناصر الرئيسية للإصلاح الدستوري، بما فيها هيكل الدولة، وغير ذلك من القرارات الجوهرية المرتبطة بالنظام السياسي، وتحديد المزيد من الخطوات الإضافية نحو بناء نظام ديمقراطي شامل، بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية والقضاء والحكم المحلي.
- معالجة القضية الجنوبية ومختلف القضايا ذات البعد الوطني، بما فيها أسباب التوتر في صعدة، وتحديد المزيد من الخطوات الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير التي تضمن عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في المستقبل.
- اقتراح اعتماد سبل قانونية وغيرها من السبل الإضافية التي تعزّز حماية حقوق المجموعات الضعيفة بما فيها الأطفال، وكذلك السبل اللازمة للنهوض بالمرأة والإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع.

---

[١] -انظر بتفصيل: عبد الملك أحمد الضرعي: ورقة العمل الخاصة بفعالية ((المرحلة الإنتقالية الثانية...تحديات وأفاق، قدم ورقتها البحثية الدكتور . ٢٠١٢/٠٣/٠٦ منشورة على الموقع: أخبار السعيدة: **http://www.felixnews.com/news-15422.html**

انعقدت الجلسة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني العام في ٠٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ في ظل متغيرات ومستجدات وإنجازات إيجابية وخطوات كبرى تحققت في سبيل إنجاح الحوار الوطني، منها إعادة توحيد القوات المسلحة في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، بعد أكثر من عامين على انقسامها على خلفية احتجاجات ٢٠١١ التي أجبرت الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، على التنحّي العام الماضي.

ولفت هادي إلى أنه باستكمال هيكلة الجيش "انتهت وإلى الأبد هواجس الاقتتال، وأصبحت بنية قواتنا المسلحة بنية وطنية تعلو على العصبيات الضيقة"، وقال إن "العودة إلى الوراء غير ممكنة بعد أن دارت عجلة الزمن إلى الأمام"، مشيراً إلى بناء اليمن الجديد "يتطلب من الجمع إرادة قوية وعزماً لا يلين"، كما دعا الرئيس اليمني جميع أعضاء مؤتمر الحوار الوطني إلى إدراك "حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم وحجم الأخطار الجسيمة التي تواجه الوطن"، ورأى أنها تستوجب على المتحاورين "العمل بروح الفريق الواحد"، و"التخلص من مكائد السياسة" [١].

و اعتبر عبد ربه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية محورَ الحل السياسي، فمن خلال تطبيقها بكامل بنودها سوف نتمكن من التغيير والإصلاح وتحقيق آمال شعبنا اليمني العظيم وتطلعاته في العدالة والمساواة والحرية والحكم الرشيد".

ثمة من يرى أن المبادرة الخليجية قد خدمت مصالح الأطراف التي تبنّتها وصاغت مفرداتها، بالإضافة إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت النظام المتحالف معها في مكافحة الإرهاب، وحرصت على تجنّب إسقاطه، ولم تحقّق طموحات الشباب الثائر في الميادين، وبذلك فقد نجحت القوى الإقليمية والدولية في فرض أجندتها فى عدم السماح بإسقاط النظام، وفرض رؤيتها على الأطراف كافة حتى لا تتضرر من نجاح

[١] – نص كلمة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية عند افتتاح الجلسة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني العام ٠٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، موقع مؤتمر الحوار الوطني الشامل:

http://ndc.ye/ar-news.aspx?id=872

الثورة، وتضمن فى الوقت نفسه بقاء مصالحها في استقرار اليمن، والذي ترى أنه يمثل عنصر استقرار للمنطقة بكاملها.

إن المضيّ قدماً في تنفيذ الإصلاح السياسي المنشود من خلال الحوار الوطني وتعديل الدستور هو تنفيذ لما نصّت عليه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وتتمثل فى جهود الحكومة اليمنية المستمرة لتعزيز أمن اليمن واستقراره ومكافحة الحركات الإرهابية على الأرض، ومساعيه المخلِصة لإعادة عجلة البناء والتنمية، وهو ما يتطلب مواصلة الدعم الدولي لليمن لمساعدته على تجاوز هذه المرحلة المهمة فى تاريخه[١].

وبالتأكيد ليس من المنطقي الحكم على مبادرة لا يتجاوز عمرها بضعة أشهر بالفشل الكامل، فلا أحد من المطلعين على الشأن اليمنى وتعقيداته يتصور أن تطبيق بنودها من قبل جميع أطراف النزاع سيكون أمراً يسيراً، ولا شك في أن المرحلة الراهنة والمقبلة مليئة بالمخاطر، وتجاوزها يتطلب تضافر الجهود ويتطلب مصالحة وطنية حقيقية بين جميع أطراف الطيف السياسي والاجتماعي، فاليمن اليوم على مفترق الطرق ومستقبلها أولاً وأخيراً بأيدي أبنائه، وبنود المبادرة الخليجية - بالرغم من الخلاف حولها - جاءت استجابة لما يواجهه اليمن وانعكاساته على محيطه الإقليمى، صحيح أنها قد لا تكون مرضية للجميع، بيد أنها فى نهاية المطاف أفضل مما لو لم تكن هناك مبادرة، ومن ثم يجب فهمها فى هذا السياق[٢].

---

[١] -إبراهيم أحمد النجار: "الحوار الوطنى" فى اليمن؛ هل يكون بديلاً لحمل السلاح؟ الأهرام اليومي ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٢

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1004189&eid=6881

[٢] -إبراهيم أحمد النجار: المبادرة الخليجية لاستقرار اليمن أم لحسابات خارجية؟ الأهرام الرقمي ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1025929&eid=6881

رابعاً: مقترحات للخروج من الأزمة وتحقيق الاستقرار

تلعب طريقة إدارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها دوراً محورياً في تحديد نجاح الثورات أو فشلها في تحقيق أهدافها، فقد يؤدّي غياب الرؤية الواضحة المتفق عليها إلى التخبّط والفشل، كما قد تنجح قوة سياسية أو مجتمعية أو تحالف بين عدد منها، في تحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها، معيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو ثورية.

إن كل ما سبق يمثل أشكالاً لما يعرف بمصيدة المرحلة الانتقالية، والتي تتسبب في امتداد مرحلة التحوّل بشكل يقوّض فعلياً من فرص تحقيق التغيير الثوري المنشود، بل من الزخم الثوري نفسه، ولو إلى حين، فالمجتمعات تفقد الثقة في فعالية الثورة كأداة للتغيير، كلما طالت المدة بين الفعل الثوري، وتحقيق مكاسب ملموسة على الأرض.[١]

إن الذين توقعوا أن تسير عملية الانتقال بسهولة ويسر كانوا مخطئين؛ فالثورات هي خروج عن المألوف والسائد والقانوني، وهي بطبيعتها مولِّدة للاضطراب والقلق وفقدان اليقين، وإذا قارنَّا بين الثورات العربية من جهة، والثورات الفرنسية والروسية والإيرانية من جهة أخرى؛ فإن مسار حركة الثورات العربية يبدو طبيعيّاً نسبيّاً وأقل تكلفة.

إن عمليتي التغيير والانتقال تتطلبان عدداً من السنوات لا الأسابيع والشهور قبل أن تستقر بلدان الثورة والتغيير، وفي هذه السنوات سيكون من الضروري التعامل مع عدد من الملفات الكبرى:

الأول: يتعلّق ببناء الإجماع حول المسائل الرئيسة للوطن والحكم والدولة؛ فليس هناك نظام ديمقراطي حر ومستقر يقوم على صراع حول الأسس، بل لابد من توافق على الأسس أولاً، ثم تنظّم الديمقراطيةُ التدافعَ حول ما بعد ذلك.

---

[١] -أبو بكر دسوقي: لماذا تتعثر الدول في فترات ما بعد الثورات العربية؟ تقديم ملف السياسة الدولية،العدد ١٨٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

الثاني: إن مشكلة بناء الإجماع الأكبر تتعلق بوضع القوى الإسلامية السياسية وموقعها ودورها، وقد وفّرت لها حركة التغيير الانتقال من هامش الحكم والدولة إلى متنه، وثمة حاجة ضرورية وسريعة لأن تتقبل النخب غير الإسلامية وتقتنع بأن القوى الإسلامية شريك رئيسي ودائم في إدارة شؤون البلاد، وأنه لابد من دور للإسلام في المجال العام.

ومن جهة أخرى لابد أن تدرك القوى الإسلامية السياسية أن فكرة "أسلمة" الدولة الحديثة غير ممكنة، حتى يستطيع المجتمع الإنساني ككل أن يجد إجابة على معضلة الدولة الحديثة؛ فالممكن الآن هو مصالحة هذه الدولة مع الإسلام واحترامها لقِيَمِه الكبرى.

الثالث: في أغلب دول الثورة والتغيير لا بدّ من عمل حثيث للتعامل مع الملف الاقتصادي والمالية العامة؛ فدون خروج هذه الدول من عنق الزجاجة المالي الاقتصادي فإن عملية الانتقال ستطول نسبيّاً.

الرابع: في مدى أبعد قليلاً يبدو من الضروري البحث بصورة أكثر جدية، بل وفتح نقاش عام حول جدوى النظام الإقليمي القائم، الذي هو بطبيعته سبب للضعف السياسي والاقتصادي وللصراعات الإقليمية، ومولّد للانقسامات الطائفية والإثنية[١].

واستناداً إلى ما سبق، يمكن القول إن أهم الإجراءات التي ينبغي اتباعها للخروج من أزمة الفترة الانتقالية هي:

١. استتباب الأمن والحفاظ والسيطرة عليه، إذ في غياب الأمن إطالة لأمد الفترة الانتقالية، كما أن فيه إضراراً للبدء في عملية البناء الديموقراطي.

---

[١] – حوار مركز نماء مع الدكتور بشير نافع المفكر الإسلامي حول الثورة والتغيير في المشرق العربي–الإسلامي ومدى تأثيرها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، موقع مركز نماء: ٢٧/ ٠٥/ ٢٠١٣:

http://nama-center.com/DialogueDatials.aspx?id=30

٢. إدارة دواليب الدولة ومؤسساتها وحماية ممتلكاتها ووثائقها، وهو ما يعني عدم تكبيل الدولة بأية التزامات أو المساس بهيكلها أو إصدار تشريعات غير لازمة للمرحلة الانتقالية.
٣. المصالحة الوطنية، وهي لازمة للانتقال إلى مرحلة تكون فيها الجروح قد التأمت، وتحققت فيها العدالة، وفتحت كل ملفات الانتهاكات، وبدأت الخطوات الجدية للإنصاف والعقاب.
٤. والأهم من كل ذلك وضع لبنات البناء الديمقراطي التي لن تبدأ إلا بتحقيق المهام المبينة أعلاه، فلا يُتَصوَّر البدء في عملية البناء الديمقراطي وبناء المؤسسات الديمقراطية في ظل انتشار السلاح أو عدم استتباب الأمن أو في غيبة عمل مؤسسات الدولة أو في حالة انقسام المجتمع على نفسه وعدم تحقّق المصالحة الوطنية[١].

لا بدّ من التوصّل إلى حالة من "الوِفاق الوطني" بين كل الفرقاء، بأن يتم التوصّل إلى ثوابت مُشتركة يرضى بها الجميع، وأن يتم الحوار حول كل الإشكاليات القائمة بين شركاء الثورة، غير أنه لكي ينجح هذا الحوار، لا بدّ من تجسير فجْوة الثقة القائمة بينهم، واتخاذ الإجراءات التي تخفّف من حالة الاحتقان، وأن تتوقف حملات التجريح والتشهير المُتبادلة، وهذه مسؤولية الشرفاء من رجال السياسة والإعلام والدين والعلم والفكر والثقافة.

إن من الحِكمة الآن أن يتمسّك الجميع بالديموقراطية كآلية للحُكم والحوار، الديموقراطية التي تكفل حق التعبير والاختلاف، بحيث لا تستأسد الأغلبية على الأقلية، بل تسعى لضمان حريتها، ولا تفتئت الأقلية على حقوق الأغلبية، بل تسعى لأداء واجبها الوطني في تقويم سياسة الحكومة وطرح البدائل والحلول، على أن يُترك الحُكم في

[١] - عزة كامل المقهور: المرحلة الانتقالية في ليبيا إلى أين؟ مبادرة الإصلاح العربي، تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠١١.

النهاية للشعب، فدون الديموقراطية لن نستطيع بناء "الدولة النموذج"، مع ضرورة أن يترفّع الجميع عن مصالحه الخاصة، ويغلّب المصالح الوطنية العُليا للبلاد والتكاتف حول خارطة طريق واضحة لإنقاذ الأوطان والسير بها نحو مستقبل أفضل لشعوبها[١].

خاتمة

الخلاصة، في هذا الإطار، أن دول الربيع العربي بعدما نجحت في إحداث التحوّل الكبير بإسقاط النظم المستبدة، علِقت في نفق مظلم من الاختلاف والتنازع السياسي، ودارت في حلقة مفرغة من ضعف الأداء العام، والعجز عن الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية العاجلة للشعوب، وربما كان من المفيد، لتجاوز هذا النفق، الرجوع إلى حالة التوافق الوطني، أو "الائتلاف الوطني".

يمكن القول والإعلان اليوم بأن المتقدمين لاختبارات ثورات الربيع العربي لم ينجح منهم أحد إلى اليوم وحتى تاريخه، ولكن يمكن تحقيق النجاح في دور ثان، إلا أن ما يهمنا الآن هو أن ذلك الرسوب أو عدم التوفيق له أسبابه الوجيهة، باعتبار أن قوانين النجاح في هذا الكون واضحة ودقيقة ومبرهنة ولا تحتاج إلى مزيد من الشروحات للبرهنة على صحتها ودقتها، بقدر ما تكون الحاجة ماسة إلى معرفة كيفية تطبيق تلك القوانين لبلوغ النتيجة النهائية، والتوصل إلى الحل الصحيح.

إن التطورات المتلاحقة السريعة هي السبب الرئيس وربما الأوحد في عدم استقرار الأوضاع في بلدان الربيع العربي إلى الآن، وإنْ كانت النسب متفاوتة بينها، لكنها جميعها تشعر بعدم الاستقرار، وهذا أمر طبيعي ويجب ألا يكون مخيفاً، لمن أراد التغيير الشامل عبر ثورة شعبية تشترك النسبة العظمى من الشعوب فيها، وليس حديثنا اليوم عن عدم

---

[١] -أبو بكر دسوقي: مخاضات ربيع مضطرب"المراحل الانتقالية مصيدة يتعذّر الخروج منها"، حوار مع سويس أنفو: swissinfo.ch. بتاريخ ٠٤ مايو ٢٠١٣ على الرابط:

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=35580682

الاستقرار، بل هو عن عدم نجاح من يديرون الأمور فيها إلى الآن، ولكن ربما تتغير الأوضاع وينجح الحكام الجدد في مساعيهم، فالأمر ليس بالمستحيل في عالم لم يعد يعرف للمستحيل معنى[١].

[١] -عبد الله العمادي: اختبارات الثورات العربية...لم ينجح فيها أحد حتى الآن، اسلام اونلاين ١٧ فبراير ٢٠١٣ : **http://islamonline.net/ar/3169**

المقالات والتقارير

قراءة في نتائج انتخابات رئاسية وبرلمانية في عدد من الدول الديمقراطية*

يعد منصب الرئاسة قمة الهرم التنفيذي في كثير من ديمقراطيات العالم، وبناءً عليه فإن انتخابات اختيار الرئيس هي من أكثر الأحداث إثارةً للحوار السياسي وتبادل الآراء والأفكار المبني على أساس البرامج المطروحة من قبل المرشحين.

يعتقد كثيرٌ من المحللين- خصوصاً في الدول التي حرمت من الديمقراطية لعقود- بأن اختيار قمة الهرم التنظيمي في الدولة لابد وأن يحظى بأغلبية ساحقة من قبل الشعب، ولكن، وبعيداً عن الجدل في صحة تلك الفرضية من ناحية علمية، فإن النظم الانتخابية في كبريات الديمقراطيات في العالم وكثيراً من نتائجها تدحض ذلك التصور بشكل عمليّ.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ولأربع دورات انتخابية متلاحقة، ٢٠٠٠-٢٠١٢، لم تتجاوز نسبة المصوتين للمرشح الفائز ٥٣٪، بل إن الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن قد خسر أمام المرشح آل جور في انتخابات ٢٠٠٠ بواقع ٤٧,٩٪ مقابل ٤٨,٤٪، إلا أن النظام الأمريكي الذي يعطي الأفضلية لنسبة تصويت "المجمع الانتخابي" على تصويت عامة الشعب، قد منح بوش الابن الفوز في تلك الانتخابات، وبالرغم من ذلك، فإن المجمع الانتخابي لم يصوت بأغلبية ساحقة لجورج بوش، بل فاز بفارق خمسة أصوات فقط عن آل جور وبواقع ٥٠,٣٧٪ إلى ٤٩,٤٤٪[1].

وبعيداً عن الولايات المتحدة وخصوصيتها، فإن نسب الفوز في دول كالبرازيل التي ينتخب رئيسها كل أربع سنوات، وفرنسا وكوريا الجنوبية، والتي ينتخب رئيسها كل خمس سنوات، وفنلندا التي ينتخب رئيسها كل ست سنوات، لم تتعد الـ٦٣٪ إلا في حالة

---

* **الأستاذ محمد عابد، مساعد باحث، وحدة الدراسات العربية والدولية- مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.**

[1] لجنة الانتخابات الفدرالية الأمريكية: **http://www.fec.gov/pubrec/fe2000/elecpop.htm**

واحدة فقط على مدار ثلاث دورات انتخابية لتلك الدول الأربعة، أي إن احتمالية حدوث فوز كبير لمرشحٍ ما في انتخاباتٍ رئاسية ديمقراطية هي ١٢:١، بل إن أغلب النتائج بالكاد تصل إلى نسبة الـ٥٣٪.

والجدول التالي (١) يبين تفرد تلك الحالات، فقد فاز جاك شيراك في الانتخابات الفرنسية عام ٢٠٠٢ بأغلبية ساحقة تجاوزت ٨٢٪ بعد حكم دام سبع سنوات نال خلالها ثقة الناخب الفرنسي، والجدير بالذكر أن شيراك لم يحصل على أكثر من ٥٢,٦٤٪ في الانتخابات التي قادته إلى كرسي الرئاسة أول مرة عام ١٩٩٥.

جدول (١) نتائج الانتخابات الرئاسية في بعض دول العالم

فرنسا[١]			
الانتخابات / المرشحون	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢
المرشح الفائز	فرانسوا أولاند	نيكولا ساركوزي	جاك شيراك
النسبة التي حصل عليها	٥١,٦٤٪	٥٣,٠٦٪	٨٢,٢١٪
المرشح المنافس	نيكولا ساركوزي	سيغولين رويال	جان ماري لوبان
النسبة التي حصل عليها	٤٨,٣٦٪	٤٦,٩٤٪	١٧,٧٩٪

كوريا الجنوبية[٢]			
الانتخابات / المرشحون	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢
المرشح الفائز	باك كون هيه	لي ميونغ باك	روه مو هيون
النسبة التي حصل عليها	٥١,٦٪	٤٨,٧٪	٤٨,٩١٪
المرشح المنافس	مون جاي إن	تشانغ دونغ يونغ	لي هوي تشانغ
النسبة التي حصل عليها	٤٨,٠٪	٢٦,١٪	٤٦,٥٩٪

[١] موقع المجلس الدستوري للجمهورية الفرنسية: **http://www.conseil-constitutionnel.fr/**

[٢] موقع لجنة الانتخابات الوطنية الكورية:

http://www.nec.go.kr/engvote_2013/main/main.jsp

فنلندا[١]			
الانتخابات / المرشحون	٢٠١٢	٢٠٠٦	٢٠٠٠
المرشح الفائز	ساولي نينيستو	تاريا هالونن	تاريا هالونن
النسبة التي حصل عليها	٦٢,٦٪	٥١,٨٪	٥١,٦٪
المرشح المنافس	بيكا هافيستو	ساولي نينيستو	ايسكو اهو
النسبة التي حصل عليها	٣٧,٤٪	٤٨,٢٪	٤٨,٤٪

البرازيل[٢]			
الانتخابات / المرشحون	٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٠٢
المرشح الفائز	ديلما روسيف	لولا دا سيلفا	لولا دا سيلفا
النسبة التي حصل عليها	٦٢,٦٪	٦٠,٨٣٪	٦١,٣٪
المرشح المنافس	خوسيه سيرا	جيرالدو ألكمين	ريتا كماتا
النسبة التي حصل عليها	٤٣,٩٥٪	٣٩,١٧٪	٣٨,٧٪

ومن الملاحظ كذلك بأن أغلب المرشحين الذين فازوا في انتخابات الدول الديمقراطية التي تقر أنظمتها الانتخابية نظام الجولتين، لم تؤهلهم نتائج الجولة الأولى للفوز واضطروا إلى خوض جولةٍ ثانية. ففي كل من فرنسا وفنلندا لم يفز من الجولة الأولى في آخر ثلاث دورات انتخابية سوى جاك شيراك عام ٢٠٠٢.

وفي استقراءٍ للجدول السابق، فإن معدل نسب الفوز حسب هذه العينة لا يتجاوز ٥٧,٢٥٪، بل إن ذلك المعدل بالكاد يصل إلى ٥٤٪ إذا قمنا باستبعاد تلك الحالة الشاذة التي تعدت فيها نسبة فوز شيراك في فرنسا نسبة الثلثين عام ٢٠٠٢، بل إن دولةً ديمقراطيةً

[١] موقع وزارة العدل الفنلندية ومفوضية الانتخابات: **http://www.om.fi http://vaalit.fi**

[٢] موقع وزارة العدل البرازيلية: **http://www.justicaeleitoral.jus.br/**

متقدمةً ككوريا الجنوبية، قد يفوز برئاستها مرشحٌ لم يحصل على نصف أصوات الناخبين، ولا يحتاج إلى جولة إعادةٍ إن كان قد حصل على أكثر من غيره من المرشحين، ولا يبدو أن ذلك قد أثر على مستوى كوريا السياسي والاقتصادي وأمن مكونات مجتمعها وتجانسها.

وبعيداً عن تلك الدول التي يعد فيها رئيس الدولة قمة الهرم التنفيذي، فإن بعض الديمقراطيات يكون فيها الرئيس أو الملك صورياً يمثل وحدة الشعب، وتقتصر مهامه على تكليف تشكيل الحكومة بعد الانتخابات العامة إضافةً إلى الاستقبالات الرسمية وترؤس الاحتفالات الوطنية وحل البرلمان بطلبٍ من رئيس الوزراء، ومن تلك الدول بريطانيا وكندا وإسرائيل وأستراليا واليابان وألمانيا، ومنها أيضاً ديمقراطيات صاعدة كتركيا والهند.

وفي تلك الأنظمة، لا يختار الشعب مباشرةً ذلك الشخص الذي سيتولى حكمه لدورةٍ انتخابيةٍ كاملة، بل يختار الحزب الذي يجد قرباً نحو أفكاره أو توجهاته أو برامجه، ويتولى الحزب تزكية شخصٍ ليقوم الرئيس أو الملك بتكليفه بتشكيل حكومةٍ لإدارة البلاد، الأمر الذي قد لا يعني بالضرورة وجود قبولٍ لهذا الشخص بين أفراد شعبه، بل وحتى بين من صوتوا للحزب الذي اختاره لهذا المنصب، ويبقى المعيار في النهاية مدى نجاح الشخص أو فشله في إقناع الناخب بالتصويت لذلك الحزب مجدداً في الانتخابات المقبلة وفي إقناع حزبه بأنه المؤهل لتطبيق برامج وتوجهات الحزب.

ففي دولٍ كبريطانيا وتركيا استطاع حزبٌ واحدٌ الفوز لثلاث دورات متتالية بقيادة شخصيةٍ واحدة، حيث تولى توني بلير رئاسة الوزراء في بريطانيا بين الأعوام ١٩٩٧-٢٠١٠ وذلك بحصول حزبه "العمال" في انتخابات ١٩٩٧ على ٤٣,٢٪ من مقاعد البرلمان، وتراجعت تلك النسبة تدريجياً في الدورتين اللاحقتين حتى وصلت إلى ٣٥,٢٪ في انتخابات ٢٠٠٥.

أما في تركيا فقد حافظ حزب "العدالة والتنمية" بقيادة أردوغان على نَفَسه المتصاعد وقبوله المتزايد بين الناخبين الأتراك منذ أن حصل على أغلبية ٣٤,٢٨٪ في انتخابات

٢٠٠٢، وصولاً إلى ٤٩,٨٣٪ في انتخابات ٢٠١١، والذي عدّ إنجازاً كبيراً باقتراب تلك النسبة من نصف العدد الكلي للمصوتين.

وفي الحالات التي يكون فيها الفارق بين الأحزاب ضئيلاً، يكون رئيس الوزراء هو رئيس الحزب الأقدر على تكوين أكبر تحالف بين الأحزاب في البرلمان، ففي انتخابات عام ٢٠٠٩ في إسرائيل، استطاع حزب كاديما بقيادة تسيبي ليفني الحصول على أكبر نسبة أصوات بين الأحزاب المتنافسة، إلا أن فارق المقاعد بين حزب كاديما وحزب الليكود، إضافة إلى قيادة بنيامين نتنياهو لحزب الليكود بميوله اليمينية، كان الأقدر على تشكيل ذلك التكتل البرلماني الذي منحه رئاسة الوزراء.

والجدول التالي (٢) يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية في بعض الدول الديمقراطية التي تعتمد النظام البرلماني في الحكم.

جدول (٢) نتائج الانتخابات البرلمانية في بعض دول العالم

إسرائيل[١]			
الانتخابات / الحزب	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠٠٦
الحزب الفائز	تحالف الليكود وإسرائيل بيتنا	كاديما	كاديما
النسبة التي حصل عليها	٢٣,٣٤٪	٢٢,٤٧٪	٢٢,٠٦٪
الحزب المنافس	هناك مستقبل	الليكود	تحالف العمل وميماد
النسبة التي حصل عليها	١٤,٣٣٪	٢١,٦١٪	١٥,٠٦٪

[١] موقع "والا" الإخباري التابع لصحيفة هآرتس العبرية: **http://news.walla.co.il/elections/**

تركيا[١]			
الانتخابات / الحزب	٢٠١١	٢٠٠٧	٢٠٠٢
الحزب الفائز	الحرية والعدالة	الحرية والعدالة	الحرية والعدالة
النسبة التي حصل عليها	٪٤٩,٨٣	٪٤٦,٦٦	٪٣٤,٢٨
الحزب المنافس	الشعب الجمهوري	الشعب الجمهوري	الشعب الجمهوري
النسبة التي حصل عليها	٪٢٥,٩٨	٪٢٠,٣٥	٪١٩,٣٨

بريطانيا[٢]			
الانتخابات / الحزب	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠١
الحزب الفائز	المحافظين	العمال	العمال
النسبة التي حصل عليها	٪٣٦,١	٪٣٥,٢	٪٤٠,٧
الحزب المنافس	العمال	المحافظين	المحافظين
النسبة التي حصل عليها	٪٢٩,٠	٪٣٢,٤	٪٣١,٧

اليابان[٣]			
الانتخابات / الحزب	٢٠١٢	٢٠٠٩	٢٠٠٥
الحزب الفائز	الليبيرالي الديمقراطي	الديمقراطي	الليبيرالي الديمقراطي
النسبة التي حصل عليها	٪٤٣,٠٤	٪٤٧,٤٣	٪٤٧,٧٧
الحزب المنافس	الديمقراطي	الليبيرالي الديمقراطي	الديمقراطي
النسبة التي حصل عليها	٪٢٢,٨١	٪٣٨,٦٨	٪٣٦,٤٤

[١] موقع الهيئة العليا للانتخابات التركية: **http://www.ysk.gov.tr/ysk/index.html**

[٢] قاعدة بيانات الانتخابات الأوروبية:

http://www.nsd.uib.no/european_election_database/country/uk/

[٣] موقع وزارة الاتصالات والشؤون الداخلية اليابانية: **http://www.soumu.go.jp**

يلاحظ من الجدول السابق (٢) ما يلي:

١. انحسار المنافسة الحزبية بين حزبين في أغلب الدول الديمقراطية
٢. عدم حصول أي من الأحزاب المتنافسة على أغلبية ساحقة
٣. تحقيق بعض الأحزاب للفوز المتتالي في دورتين أو أكثر

في ضوء تلك البيانات، يتضح جلياً أن الديمقراطية إنما هي ممارسة أكثر من كونها أرقاماً ونسباً، بل إن نسب المشاركة من قبل الناخبين في كثير من الدول الديمقراطية قد لا تتعدى ٥٠٪ دون أن تُتّهم نتائجها بأنها لا تمثل الشعب أو أنها تمثل جزءاً من الشعب فقط، ففي سويسرا على سبيل المثال لم تتعد نسبة التصويت من قبل المسجلين في انتخابات عام ٢٠٠٣ الـ٢٢,٤٥٪، بل إن تلك النسبة بالكاد حققت ٣٧,٢٧٪ من مجموع من يحق لهم التصويت، وتكرر المشهد ذاته عدة مرات في الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً في الانتخابات البرلمانية في الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ و٢٠١٠، فبالكاد حققت أعلى النسب في تلك الأعوام ٤٧,٥٪، وكان ذلك عام ٢٠٠٦، كما وسجلت حالات مشابهة في دولٍ ديمقراطية عديدة كالبرتغال وإيرلاندا وكوريا الجنوبية وغيرها[١].

وبناءً على كل ما تقدم، فإن الديمقراطية بشكلها العملي تعني إعطاء الحق لمن تجتمع عليه كلمة نسبة من الشعب وإن لم تكن الأغلبية المطلقة، وتعني إفساح المجال للبرامج والأهداف والخطط ليتم تحقيقها، كما وتعني الثقة المتبادلة طالما صينت الحقوق المدنية والديمقراطية ووثقت نسبة من الشعب، مهما كانت، بشخصٍ أو حزبٍ أو تيارٍ معين.

وتعاني الدول التي تخلصت من الدكتاتورية حديثاً من آثار تلك الحقبة على المفاهيم السياسية وتعريف النخب السياسية للديمقراطية وتقييمها لعملية التحول الديمقراطي وإفرازاتها، إضافةً إلى استغلال الاتجاهات المتنافسة لحالة الخوف من العودة إلى الوراء

[١] المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية:
http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?id=231

والتي تعتري تلك المجتمعات، ولعل ضعف الخبرة والتجربة في الممارسة الديمقراطية والنشاط الحزبي نتيجة إفساد الحياة السياسية لعقود، في مصر على سبيل المثال، جعل الأحزاب تعتمد أسلوب التشكيك في برامج الآخر وأهدافه ومنطلقاته، وتقلل من شأن إنجازاته وتتنكر لاستحقاقه في تمثيل الدولة عوضاً عن مجاراته ومنافسته على مستوى القاعدة الانتخابية في المجتمع.

وبالرغم من الحالة المضطربة لدول ما بعد الربيع العربي من الناحية السياسية، إلا أن الممارسة الديمقراطية كفيلةٌ بتطوير المجتمعات على مفاهيم التعددية والتنافسية والاحترام والثقة حتى تصل بها إلى مستوى من الاستقرار السياسي والاجتماعي ولتصبح في مصاف الدول الديمقراطية الكبرى، ويبقى الرهان على مدى قدرة الأنظمة الحديثة على الصمود والمناورة في مرحلة التحول الديمقراطي الحرجة، وانتهاج المعارضة أساليب ديمقراطية في معارضتها للنظام الحاكم بهدف خلق توازن سياسي يضمن بناء الدولة واستقرارها، ليتحمل الجميع مسؤولياته بعيداً عن السعي لإفشال الآخر.

تلاقي سلطات الدولة وتنازعها في مصر*

تتسم الكتابات والتحليل السياسي فيما يتعلق بالشأن المصري بالصعوبة في الوقت الراهن[١]، ليس بسبب نقص أدوات التحليل ولكن بسبب تسارع الأحداث وتعقّد الأطراف المشاركة في صناعة المشهد السياسي، وهنا تكون مهمة تحليل الأزمة السياسية وتفسيرها في مصر عملية شاقة لتنوّع المطالب والأطراف السياسية وتعدّدها.

وعلى أيّ حال يمكن تناول النقاش الجاري في مصر من زاوية التفاعلات بين سلطات الدولة ومحاولة استشراف العلاقات المستقبلية، وثمة اعتقاد بأن استقرار العلاقة بين المؤسسات الدستورية الثلاث؛ التنفيذية والقضائية والتشريعية، سوف يشكّل الملامح الأساسية للدولة سواء ما يتعلق بالتحول السلس نحو الديمقراطية أو بروز عقبات تشكل تهديداً لاستكمال التحول السياسي.

وفي هذا السياق تسعى هذه الورقة لتحليل شبكة التفاعلات ما بين المؤسسات السياسية منذ إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية، وذلك بالتركيز على المواقف المركزية التي تشكّل الدور السياسي لكل منها.

يمكن تناول الأزمة بين السلطات الثلاث بتحليل التفاعلات فيما بينها منذ أحداث الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة عندما زادت احتمالات نجاح مرشح جماعة الإخوان المسلمين، فقد بدأت الأزمة بين المحكمة الدستورية والسلطة التشريعية منذ صدور قرار بطلان قانون انتخابات مجلس الشعب في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، وقررت المحكمة بطلان عضوية الأعضاء المنتخَبين فردياً، كما تم تفسير القرار ببطلان مجلس الشعب، وقد تسبب هذا القرار في أزمة سياسية مع السلطة التنفيذية عندما أصدر رئيس الجمهورية محمد مرسى قراراً جمهورياً بدعوة ثلثي مجلس الشعب للانعقاد، وهنا يمكن القول: إن

*** إعداد د. خيري عمر، أستاذ علوم سياسية- مصر.**

[١] تم إعداد هذا التقرير قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

هذه البداية المعقدة شكلت حالة التنافر بين السلطتين التنفيذية والقضائية وإدخال التشريع في أزمة بصدور "الإعلان الدستوري المكمِّل" في ١٧ حزيران/ يونيو لينقل سلطة التشريع إلى المجلس العسكرى، فيما تدخلت المحكمة الدستورية لوقف قرار رئيس الجمهورية بدعوة مجلس الشعب للانعقاد، وهنا أعلن الرئيس احترام أحكام القضاء.

أولاً: السلطة التنفيذية

تدخلت رئاسة الجمهورية بتعديل الوضع الدستوري في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٢، حيث أصدرت إعلانا دستورياً يستعيد الرئيس بموجبه سلطة التشريع، حيث اتسم هذا الإعلان بثلاثة ملامح، هي:

- إلغاء الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ حزيران/ يونيو، وهو ما يعنى إلغاء الدور التشريعي للمجلس العسكري، ولكن دون حدوث أزمة مع القوات المسلحة، رغم إجراء تغييرات في تركيبة قيادة الجيش وتعيين وزير دفاع جديد.
- نقل سلطة التشريع إلى رئيس الجمهورية وفقاً للمادة ٥٦ من الإعلان الدستورى الصادر في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١، كسلطة انتقالية لحين صدور الدستور الجديد، وقد اعتُبِرت هذه الخطوة بمثابة الانتقال من ازدواجية السلطة إلى تركيزها لخفض الصراعات السياسية داخل السلطة التنفيذية وخفض الدور السياسي للجيش.
- وضع مظلّة لحماية عملية إعداد الدستور، حيث تضمن إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية إذا ما تعرضت للحلّ عن طريق القضاء، فيمكن للرئيس إعادة تشكيلها مرة أخرى بما يعكس التركيبة السياسية والاجتماعية فى الدولة.

ومع استمرار حالة الجمود السياسي تدخّلت رئاسة الجمهورية مرة أخرى في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، وذلك بإصدار إعلان دستوري جديد في ٢١ تشرين ثاني/ نوفمبر، كانت العلامة البارزة فيه ما يتعلق بتحصين قرارات الرئيس ضد الطعن القضائي، إضافةً إلى عدد من القرارات التي سببت إرباكاً في الشأن السياسي، ومن بينها تعيين نائب عام جديد وتحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى وسلطة فرض حالة الطوارئ.

وفي ظل تصاعد الأزمة السياسية بسبب صدور الإعلان الدستوري، أصدرت رئاسة الجمهورية إعلاناً آخر في ٨ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٢، خفّف من صلاحيات الرئيس التي وردت في الإعلان السابق، حيث ركز على إعادة محاكمات رموز النظام السابق وبقاء المراكز القانونية التي ترتبت على الإعلانات الدستورية السابقة التي أصدرها الرئيس.

وبشأن قانون السطة القضائية حاولت رئاسة الجمهورية اتخاذ موقف يساعد على تخفيف الاحتقان بين سلطتي التشريع والقضاء، حيث اجتمعت بمجلس القضاء الأعلى ووفرت ضمانات لعدم صدور القانون دون عرضه على القضاة والجمعيات العمومية للمحاكم، ومع إعادة تشكيل الحكومة تم تعيين أحمد سليمان وزيراً للعدل كمؤشر على تأكيد المواقف المؤيدة لاستقلال السلطة القضائية، حيث ساهم الوزير الجديد في تصحيح مسار تناول القانون، حيث أرسلت مشاريع القوانين من مجلس الشورى إلى الوزارة ومن ثم إلى مجلس القضاء، وقد ساهم هذا التطور فى تخفيف حدة الأزمة بين السلطات الثلاث مع وجود رغبة مشتركة في تأجيل نقاش قانون السلطة القضائية إلى حين انتخاب مجلس النواب الجديد.

وفي ظل هذه التطورات انتهت الجمعية التأسيسية من صياغة مشروع الدستور، وسلمته إلى رئيس الجمهورية في الأول من كانون أول/ ديسمبر، ليبدأ إجراء الاستفتاء في ١٥ كانون أول/ ديسمبر على مرحلتين؛ بسبب امتناع القضاة عن الإشراف على التصويت، ليتم إصدار الدستور في ٢٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٢.

وبينما أدى صدور إعلان آب/ أغسطس إلى ترتيب بعض الأوضاع داخل السلطة التنفيذية، فإن صدور إعلان تشرين ثاني/ نوفمبر أثار أزمة بين السلطتين التنفيذية والقضائية، حيث اتجهت المحاكم إلى تعليق العمل ووقف انعقاد الجلسات، مما شكّل تحدياً للسلطة التنفيذية، سواء في إجراء الاستفتاء أو في استمرار المحاكمات المتعلقة بالثورة، ورغم ما أثارته الإعلانات من انتقادات سياسية ودستورية، فإنه ساهم فى الوصول إلى دستور، والحفاظ على الحد الملائم للسلطة التشريعية ووقف الصدام مع السلطة القضائية.

وعلى مستوى التطورات اليومية تكشف تصريحات رئيس الوزراء خلال افتتاحه المرحلة الثانية من المنطقة التكنولوجية بالمعادي عن جوانب من المشكلات التى تواجه السلطة التنفيذية، فبغض النظر عن طرق معالجة تطلعات الجماهير والحاجات اليومية، تضمَّن خطاب رئيس الوزراء لطبيعة المعادلة السياسية التي تمر بها الدولة، حيث أشار إلى أن عدم "توافر بيئة سياسية جيدة في البلاد، سيعطل الكثير من المشروعات، لافتاً إلى عدم التمكن من تحقيق التقدم المنشود في جميع القطاعات"[١]، وهذا المقطع من الخطاب يشير إلى مدى تعقد الأزمة السياسية فى الدولة، فالأزمة ليست مجرد نقص في الطاقة تمكنت الدولة من تعويضه بالاستيراد خلال السنوات السابقة، ولكنها تتعلق بالتوافق حول ترشيد الاستهلاك ومساعدة الحكومة على توفير الأمن، ولعل أهم المشاهدات يتمثل في رغبة بعض أجهزة الدولة في الاقتراب من مواقف محايدة في الصراع السياسي بين سلطات الدولة أو بين التيارات السياسية.

ثانياً: السلطة التشريعية (مجلس الشورى)

في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ بدأ مجلس الشورى في مناقشة قانون السلطة القضائية، مما أثار انتقادات شديدة من جانب القضاة والسلطة القضائية، وقد بدأ مجلس الشورى إجراءات مناقشة مشاريع "الوسط" و"البناء والتنمية" ثم "الحرية والعدالة" بشأن قانون السلطات القضائية، وتمت إحالته إلى اللجنة الدستورية لعرضه على الهيئات القضائية وأخْذ رأيها تجاه التشريعات الجديدة، وأفاد أنه سوف يتم أخذ توصياتها التي توصي بها بعد عرض القانون عليها، وذهبت رئاسة الجمهورية إلى ضرورة أخذ رأي الجهات القضائية في "قانون السلطة القضائية"، وأن الشكل النهائي للقانون سيكون نتيجة تفاعل وحوار بين سلطات الدولة بما يُحقق استقلال القضاء.

---

[١] انظر:

http://www.youtube.com/watch?v=pPcE0wZmY18
http://www.youtube.com/watch?v=pPcE0wZmY18
http://fj-p.com/article.php?id=66442

وقد ناقش مجلس الشورى مجدداً قانون السلطة القضائية في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٣، وبدأ في إجراءات انتهت إلى إحالة مشاريع القوانين إلى وزارة العدل؛ لكي تُتاح الفرصة للجهات القضائية في تقرير رأيها ومقترحاتها بشأن القانون، وتعد مواقف مجلس الشورى من قبيل استكمال إجراءات صياغة القانون.

ثالثاً: السلطة القضائية

١. السلطة الرقابية للمحكمة الدستورية

ارتكز قرار المحكمة الدستورية في الطلب رقم ٢ لسنة ٣٥ (رقابة سابقة) بشأن مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية على إعمال مبدأ المساواة والمواطنة في عدم جواز حرمان ضباط وأفراد القوات المسلحة وهيئة الشرطة من مباشرة الحقوق السياسية بشأن الانتخابات، ورغم حجية قرار المحكمة فإن ما ذهب إليه المستشار طارق البشري يتناول نقطة جوهرية تتعلق بالتمييز بين الخصائص الطبيعية التي هي مناط تطبيق المساواة وبين العوامل المكتسبة كالتعليم، وما وصلت إليه المحكمة يكشف عن تداخل بين الخصائص الطبيعية كاللغة والدين والأصل العائلي أو القبلي أو الإقليمي، وبين الأوصاف المكتسبة كالتعليم والتوظف أو الأوصاف المفارقة كبلوغ سن معين لممارسة أعمال وأنشطة معينة، فإن التباين في التعامل بشأنها لا يجرح مبدأ المساواة بين المواطنين حيث يرتب التصنيف الثاني شروط التمتع ببعض الحقوق ومتطلباتها دون غيرها دون الإخلال بمبدأ المساواة.

ورغم شيوع فكرة حياد الجيش في الفكر الليبرالي قبلت بعض النظم السياسية الغربية بالتصويت الانتخابي لأفراد القوات المسلحة، وهي نظم حققت الانتقال السياسي ووصلت إلى مرحلة العلاقات المستقرة بين مؤسسات الدولة، وعلى مستوى النظم العربية طبق العراق هذه التجربة رغم حداثة تكوين الجيش، ومن الملاحظ أن المؤشرات الأولية لتجربة العراق تشير إلى تفكك الجيش وبروز دور الكيانات العشائرية في الوظائف الأمنية والسياسية.

وبالنظر إلى مستوى التطور السياسي في مصر يمكن القول: إن الدولة لم تستطع تحقيق الانتقال السياسي خلال فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢، وشهدت عدداً من الدورات

السياسية لم تؤدِّ إلى استقرار دستوري يحدد ملامح التوازن بين السلطات، وفي الوقت الراهن تبدو فرصة تاريخية لصياغة علاقات متوازنة بين سلطات الدولة؛ حيث يمهّد الدستور للوصول إلى نظام برلماني، ومن ثم فإن القضية مجال النقاش تتعلق بتماسك الجسد الأمني والعسكري، في المرحلة الانتقالية، باعتباره خط الدفاع السياسي عن كيان الدولة ومصالحها الخارجية، ومن ثم فإن انخراطها في النقاش السياسي قد يؤثر على تركيبتها الداخلية بما يضعف تماسكها، وهنا يمكن النظر إلى طلب وزارة الدفاع بتأجيل ممارسة حق التصويت لدورتين انتخابيتين من وجهة إدراك مدى تأثير انتشار التوجهات السياسية داخل مؤسسة تقوم على الانضباط الإداري والعسكري[١].

وفي ٢ حزيران/ يونيو أصدرت المحكمة الدستورية حكماً ببطلان ثلث عضوية مجلس الشورى المنتخَبين على المقاعد الفردية، وهي القضية المؤجلة من كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٢، لكنها أرجأت تنفيذ الحكم لحين انتخاب مجلس النواب، وأرجعت

[١] تناول البشري قرار المحكمة فيما يتعلق بحظر استخدام الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية، حيث إن محاولة المحكمة إضافة نص ترى أن السلطة التشريعية أغفلته هو اتجاه لإنشاء نص تشرعي لم يكن محل التقييم الدستوري، وهي بذلك تتجاوز "ولاية الإلغاء" للنصوص القانونية المخالفة للدستور، وبشكل عام، ذهب إلى أنه لايمكن تجريد الإنسان من قيمه الدينية ومعتقده ولا يستطيع أن يمتنع عن التعبير عن هذه المرجعية في سلوكه وتصرفاته، وأنه لايمكن تصور أن يؤدي الدين إلى التفكك والصراع الاجتماعي، كما أن الدستور تضمن الشريعة الإسلامية وحق المسيحيين واليهود في الاحتكام لشرائعهم، وهي سوابق دستورية تعترف بالحقوق الأساسية للإنسان، فكل ما ورد في الدستور من مبادئ سامية تتعلق بالمساواة وعدم التمييز والحيدة والنزاهة مما أشارت إليه المحكمة فى قرارها عن المواد ٥ و٦ و٩ و٣٣ و٥٥ من الدستور، إن كل ذلك مشمول بالرعاية والاحتضان بحكم المادة ٢ من الدستور التى تنص على أن الإسلام دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وكذلك المادة ٣ التى تؤكد على شرائع المصريين من ذوى الأديان السماوية المسيحية واليهودية بوصفها المصدر الرئيسى لأحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية، وأن مصر منذ عرفت النظام الدستوري ومارسته كان دستورها يؤكد على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، وهو مبدأ أجمعت عليه دساتير مصر منذ كان لها دستور مكتوب ومارس (جريدة الشروق، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٣).

قرارها إلى عدم دستورية المواد المطعون بها في قانون مباشرة الحقوق السياسية التي أجريت بموجبه انتخابات مجلس الشورى المتعلقة بالترشح وفقاً للنظام الفردي، غير أن وجود المادة ٢٣٠ من الدستور تمنح المجلس الاستمرار حتى تكوين مجلس شورى جديد، ولعل النتيجة اللافتة فى هذا الشأن تتعلق بقبول الدستور كوثيقة قانونية.

٢. نادي القضاة

اعتبر رئيس نادي القضاة أن مشاريع "السلطة القضائية هي تعبير عن جوانب الأزمة السياسية بين القضاء والإخوان المسلمين، ووصفها بأنها "تصفية الحسابات"، ليس فقط بسبب اختلاف مواقف الطرفين بسبب الأحكام القضائية على أنصار النظام السابق أو فيما يتعلق بأزمة النائب العام، ولكنه ذهب أيضاً للتشكيك في مشروعية تناول مجلس الشورى للقانون، حيث يرى أنه لا يجوز لمجلس الشورى مناقشة مشروع قانون السلطة القضائية المقدم إليه من عدد من الأفراد الذين ينتمون إلى بعض الأحزاب السياسية، حيث يقتصر دوره على مناقشة مشروعات القوانين المحالة إليه من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء، وباعتباره من القوانين المكملة للدستور، تتطلب مناقشته وجود المجلسين التشريعيين، حيث تبدأ من خلال مجلس النواب بوصفه صاحب الاختصاص، وأن دور مجلس الشورى يقتصر على القوانين المتعلقة بحالات الضرورة لتسيير شؤون الدولة.

وبغض النظر عن حجج رئيس نادي القضاة فإنه مع عقد جلسة "الشورى" لمناقشة القانون في ٢٥ أيار/ مايو اتجه القضاة لاتخاذ مواقف تصعيدية بالاعتصام في غير أوقات العمل بالمحاكم، للمداولة والتشاور حول التعامل مع تداعيات مشاريع السلطة القضائية، وهنا يشير الجدل بين نادى القضاة ووزارة العدل إلى وضوح الأبعاد السياسية للخلاف بشأن طرح القانون في المرحلة الراهنة، فبينما ذهبت وزارة العدل إلى التركيز على استقلال السلطة القضائية في مقترحها لمجلس الوزراء، فإن "النادى" يرى غياب ضمانات مرور مشروع وزارة العدل دون تدخّلٍ من مجلس الشورى بخفض سن التقاعد، وهو ما يعكس انخفاض ثقة غالبية القضاة في حياد السلطة التشريعية.

ورغم انقطاع التواصل بين "مجلس القضاء الأعلى" و"نادي القضاة" انعقدت جلسات مشتركة بين المؤسستين القضائيتين للتنسيق في التعامل مع تطورات قانون السلطة القضائية، وقد أسفرت الجلسة الأولى عن التوافق على عرض جميع مشروعات القوانين المطروحة في مجلس الشورى على مجلس إدارة نادي القضاة والجمعيات العمومية للمحاكم لأخذ الرأي فيها بالموافقة أو الرفض، وذلك باعتبارها خطوة ضرورية ليكون الرأي النهائي فيها معبراً عن رأي قضاة مصر جميعاً، وليس مجلس القضاء الأعلى منفرداً.

ويتفق ما توصل إليه الاجتماع المشترك لأعضاء مجلس القضاء الأعلى وأعضاء مجلس إدارة نادي القضاة وعدد من رؤساء أندية القضاة بالأقاليم وبعض شباب القضاة مع تقاليد سن التشريعات في البرلمانات المصرية، حيث تتعرف السلطة التشريعية على تطلعات الجهات المتأثرة بالتشريع، كما يتوافق أيضاً في حالة السلطة القضائية مع القانون الذي يوجب أخذ رأي السلطة القضائية في التشريعات المتعلقة بها.

ورغم ورود مشاريع القانون من مجلس الشورى لوزارة العدل، أعلن وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية حاتم بجاتو في بداية حزيران/ يونيو ٢٠١٣ عن تأجيل مشروع قانون السلطة القضائية، وذلك بناء على توافق الهيئات القضائية ورئاسة الدولة والحكومة، حيث يسعى هذا المسار إلى التهدئة ما بين سلطات الدولة.

وقد سارت انتقادات القضاة لطرح مشروع السلطة القضائية على وجهين؛ الأول هو ما يتعلق برفض خفض سن التقاعد للقضاة، والثاني أن مجلس النواب هو صاحب الاختصاص الأصيل في تناول القوانين المكمِّلة للدستور، وأن سلطة مجلس الشورى هي سلطة استثنائية لا تؤهله لمناقشة هذه النوعية من القوانين التي لا تتوافر فيها حالة الضرورة.

وقد جاءت تصريحات وزير الشؤون القانونية بوقف التداول على قانون السلطة القضائية في سياق صدور حكم المحكمة الدستورية في ٢ حزيران/ يونيو ببطلان ثلث عضوية مجلس الشورى المنتخَبين وتأجيل حل المجلس إلى حين انتخاب مجلس النواب، وبهذا المعنى يعكس وقف مناقشة مشاريع القانون رغبة في تجنب الجدل حول مشروعية مجلس الشورى والدخول في صراعات جديدة.

وقد حاول نادي القضاة الحصول على دعم المعارضة لتكوين جبهة عريضة لمساندة السلطة القضائية، فقد شارك بعض رموز المعارضة مثل حزب النور وجبهة الانقاذ للمشاركة في المؤتمر الصحفى للنادى في شهر أيار/ مايو ٢٠١٣ للتمهيد لاجتماع الجمعية العمومية للقضاة لاتخاذ موقف تجاه بدء مجلس الشورى مناقشة قانون السلطة القضائية، وتعد مشاركة المعارضة في بعض أنشطة مجلس نادي القضاة امتداداً لخبرة سياسية مشتركة بدأت في عام ٢٠٠٦ عندما دافعت أحزاب المعارضة والحركات السياسية عن استقلال القضاء، وهذا التوجه يتسق مع تطلع المؤسسات السياسية للحصول على المساندة الشعبية.

ولكنه رغم اقتراب الدعوة السلفية من معارضي الرئيس وجماعة الإخوان خلال الشهور الماضية، فقد أصدرت الدعوة السلفية بياناً في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ أكدت فيه على الشرعية الدستورية لرئيس الجمهورية، وأنها كحركة وحزب لا ترغب في المشاركة في المظاهرات المؤيدة أو المعارضة للحكومة، ويعتبر هذا الموقف تحولاً نوعياً في موقف التيار السلفي من الشؤون السياسية، حيث يساهم هذا التحول في زيادة تماسك السلطة التشريعية والاصطفاف خلف السلطة التنفيذية.

رابعاً: السياق السياسي لتنازع سلطات الدولة

من الملاحظ أن الجدل الدستوري والسياسي بين السلطات الثلاث يجري في ظل أزمة سياسية تدور حول شرعية رئيس الدولة، وقد شهدت هذه المسألة نوعين من السلوك السياسي؛ يتمثل النوع الأول في تبلور نوع من الاصطفاف الأيديولوجي بين الحركات الإسلامية والكيانات العلمانية، فيما اتخذت الحركة السلفية موقفا متقارباً للعلمانيين.

وفي سياق الأزمة السياسية انتقل الانقسام للنقابات المهنية، حيث يرعى قطاع من النقابيين تأييد الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة وإسقاط النظام القائم، فيما يذهب تيار آخر إلى إبعاد النقابات عن العمل السياسي، وهذا الانقسام يعبر عن اختلاف الرؤى بين المؤيدين للحركات اليسارية والعلمانية وبين المؤيدين للإخوان المسلمين داخل الحركة النقابية، وبالنظر للانتخابات النقابية التي أجريت خلال العامين الماضيين، فإن تقارب

مستويات التصويت لكل من التيارين، سوف ينعكس بقوة على مسار الحركة النقابية في السنوات التالية، حيث ستتأثر توجهات النقابيين بتداعيات الحراك السياسي الراهن وانعكاسه على تركيبة مؤسسات الدولة، وتبدو أهمية هذا الترابط في اختلاف مطالب كل من الطرفين، فبينما يذهب تيار النقابيين المعارضين إلى تطلعه لتعديل مسار الثورة، وهي مواقف تميل إلى استبعاد تيار الإخوان المسلمين/ الإسلام السياسي من الاستمرار في المشاركة السياسية، وبينما تذهب التيارات الإسلامية لتأييد شرعية استمرار الرئيس استناداً لنتائج الانتخابات، فإن حزب النور ذهب إلى وجود أخطاء في ممارسة السلطة يمكن حلها من خلال الاستجابة لمطالب المعارضة، ويشكل هذا الوضع تحدياً لتماسك الحركة الإسلامية في سياق شدة التنافس الإسلامي- العلماني.

وفي مواجهة اختلاف الإسلاميين تساندت الأحزاب الليبرالية والاشتراكية وراء حركة "تمرد"، وعملت على توفير مظلة سياسية لها بغرض إعادة إنتاج المقاومة السياسية للسلطة، وهي مواقف ساعدت على نشر المعارضة في مناطق كثيرة للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة كمطلب رئيسي.

أما النوع الثاني فقد تمثل في استدعاء كل من السلطتين التنفيذية والقضائية لمناصريهم من الحركات السياسية، فبينما اعتمدت "التنفيذية على دعم الإسلاميين في المؤتمرات، فإن السلطة القضائية لقيت مساندة من العلمانيين وحزب النور بسبب تلاقي أهداف هذه الكيانات تجاه رئيس الدولة وجماعة الإخوان وحلفائها من الأحزاب الإسلامية.

ويمكن القول: إنه رغم شدة الأزمات التي اندلعت بين السلطات الثلاثة فقد اتُخِذت إجراءات لخفض حدتها، لكنه لم تبرز حلول حاسمة تنهي العناصر الكامنة للخلاف والتصدع السياسي. وللخروج من حالة التنابذ تبدو أهمية التمهيد لإجراء انتخابات تشريعية تتمتع بالحرية والنزاهة، بحيث تعكس تطلعات الإرادة الشعبية.

رؤيـة وطنيـة ... "من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر"*

تأتي هذه الرؤية نتاجاً لندوة وطنية عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٣، والمركز يستشعر ما تشهده الساحة السياسية الأردنية من جمود وضعف في الحوار بين الأطراف السياسية المختلفة، وما يشهده الشارع السياسي الأردني من اضطراب وحراك تتفاوت موجاته وشعاراته، كما تتفاوت تداعياته وتوقعات توجهاته المستقبلية، فسعى من خلالها لبحث الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأردني، وبحث اتجاهات المستقبل وسيناريوهاته، والتوصل إلى أبرز السياسات العملية الواقعية اللازمة لمنع البلاد من الانزلاق إلى الفوضى، والعمل على إنقاذها ودفعها إلى الأمام لتحقيق مزيد من الاستقرار والأمن والازدهار لكل أبناء الأردن، وهو ما يعتقد المركز بأنه مسؤولية تقع على عاتق الدولة وقوى المجتمع على حد سواء، ولهذا دعا إليها كافة القوى السياسية والاجتماعية كافة ومجموعة الخبراء في البلاد، وكان الهدف منها الإسهام في تأسيس بيئة ومنهج للحوار بين أبناء الأردن جميعاً فيما يتعلق بالمواجهه الجماعية للتحديات التي تواجه البلاد، ولتحمل المسؤولية المشتركة في الانتقال نحو المستقبل، وإلى بلورة رؤية وطنية في اتجاهات مستقبل الأردن وأدوار مؤسسات الدولة والمجتمع الأردني في بنائه.

وفي هذا السياق يقدّم هذا العدد من مجلة دراسات شرق أوسطية ملخصاً لوثيقة الرؤية الوطنية "رؤية وطنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر".

رؤية وطنية "من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر"

قدّم الأردن مثالاً متقدماً للدولة الحديثة من بين البلاد العربية، وتمتع شعبه بدستور وقوانين متقدمة في مجالي الحريات والحقوق والديمقراطية، وكان لمواقفه وسياساته

*** تم الإعلان عن وثيقة الرؤية الوطنية "رؤية وطنية من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر" من خلال مؤتمر صحفي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط بتاريخ ٦/ ٧/ ٢٠١٣.**

الرسمية والشعبية صدى دائم وتأثير مباشر على مجريات الأحداث في المنطقة وخاصة في الصراع العربي- الإسرائيلي وقضية فلسطين.

ورغم أن الأردن كان قد قدّم عام ١٩٩١ بكافة أطيافه ميثاقاً وطنياً جامعاً ساهم في خلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية فاعلة، وأعدّ أجندة وطنية عام ٢٠٠٥ قدّم خلالها رؤى وتصورات وطنية لمجالات عدة بما في ذلك قانون انتخابات جديد، إلا أن هذه الوثائق جميعا طويت وتم تغييبها عن الحياة السياسية.

وفي ظل اندلاع الثورات والحراكات الاصلاحية العربية، فقد هبت على الاردن رياح المطالبة بالاصلاح، ولم يتجاوز الاردن الاختبار بعد كما يحاول البعض أن يقنع نفسه، الامر الذي يفرض على الدولة والحكومة والقوى الإصلاحية معاً السعي الدؤوب للتوصل إلى معادلات تغيير آمنة تنقل البلاد إلى الأمام وتحمل للأجيال القادمة بشائر المستقبل المشرق وتعزيز الاستقلال الوطني والتحرر من التبعية، وتعتمد على أن الشعب مصدر السلطات والشرعية.

إن المشهد الإقليمي والمحلي يفرض على الأردن وسياساته الوطنية أعلى درجات الحذر والتكيف مع المتغيرات، والاستمرار بحشد الجهود والطاقات الوطنية البشرية والمادية وتوظيفها لبناء القوة الذاتية القادرة على إحداث التطوير المنشود، ومواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، وكذلك إقامة علاقات تعاون وتحالف إقليمي ودولي متوازنة تضمن تحقيق مصالح أبنائه وأجياله القادمة على كافة المستويات سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً وثقافياً.

وفي ضوء ذلك يبقى الإصلاح الشامل هو المحور الأساس في تأسيس دولة حداثية ديمقراطية عصرية، يستند فيها الحكم إلى شرعية شعبية حقيقية مقنعة، لتسود فيها الحريات العامة، وتبنى هذه الدولة على أسس انتخابية عادلة، وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق نصوصا وممارسة، وتعتبر الوطن وحدة واحدة بكل أجزائه، كما تعتبر مواطنيه شعبا واحداً موحَّداً، وتستطيع هذه الدولة مواجهة التحديات، وتملك القدرة على الاستفادة من الفرص. وقد اكدت الرؤية ان الاردن يواجه تحديات عديدة وعلى مختلف

المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية وفيما يتعلق بسياساته الخارجية، مثل طغيان الاهتمام بالأمن السياسي لدى الدولة على حساب الأمن الاجتماعي، والتباطؤ في التحول إلى دولة القانون والمواطنة، وتراجع هيبة الدولة وظهور حالات من تحدي سيادتها والخروج الجماعي والفردي على القانون، وتباطؤ عمليات الإصلاح السياسي وتخوف قوى الشد العكسي من التحول إلى الديمقراطية الكاملة، وضعف دور المجتمع ومؤسساته في الشراكة السياسية وتحمل المسؤوليات الوطنية ، وتزايد مستويات العنف الاجتماعي والفلتان الأخلاقي أفقياً وعمودياً، والتهديد الإسرائيلي بوصفه التحدي الخارجي الأول والرئيس والمركزي للأردن ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، نظاماً ومجتمعاً وجغرافيةً. وكذلك تفاقم المشاكل الناجمة عن الخصخصة، وتزايد دورها في توسيع الفجوة بين الطبقات الاقتصادية في البلاد، ناهيك عن تزايد فرص انتشار ظواهر الفساد ونهب الثروات، وتوجيه جزء كبير من ميزانية الدولة، يصل إلى ثلثي الموازنة العامة، لتغطية نفقات الرواتب والأجور على حساب الإنفاق الرأسمالي المنتج. وارتباط السياسة الخارجية للأردن بالعمق العربي تأثراً وتأثيراً، وطول الحدود البرية، ما يشكل عبئا على قدرات الأردن الدفاعية، وتماس الأردن مع منطقة الصراع العربي- الإسرائيلي جعله نقطة ارتكاز محورية في هذا الصراع سِلماً وحرباً، واستمرار معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية دون تحقيق السلام الشامل، ومواصلة إسرائيل احتلالها للأرض العربية.

السياسات والتوصيات المقترحة

بعد المناقشات توصلت هذ الرؤية الى مجموعة من التوصيات والسياسات المقترحة، كالتالي:

أولا: المجتمع ومؤسساته

١. تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والحريات العامة وتقبل الرأي الآخر بين كافة أبناء الوطن، ونشر قيم المواطنة وحقوقها وواجباتها واحترامها، وكذلك دعم

مؤسسة الاسرة في تعزيز منظومة القيم الاجتماعية وتمكين الافراد من المشاركة في بناء وطنهم بعيدا عن العصبيات.

٢. وقف المعالجات الأمنية وتدخلاتها في مؤسسات الدولة المختلفة والجامعات والنقابات وحتى الأحزاب، واعتماد المساواة وتكافؤ الفرص أساساً في التنافس المجتمعي.

٣. زيادة حصة كل من التعليم والصحة في الموازنة العامة للدولة لرفع سويتهما على حساب النسب العالية الأخرى.

٤. تعديل وتفعيل قانون خدمة العلم والجيش الشعبي وفق نظام مناسب ليكون الوسيلة الوطنية لبناء الشخصية الوطنية الجامعه لدى الشباب، وتدريب وتأهيل المنتسبين للمساهمة في بناء الوطن والإنسان.

٥. اعتبار الهوية العربية الاسلامية هي الناظم الاساس لهوية المجتمع الاردني وفكره وتوجهاته.

ثانياً: النظام السياسي

١-توفر الإرادة السياسية لبناء نظام سياسي ديمقراطي حديث، والبدء بالتنفيذ وفق جدول زمني محدد، مع تزايد القناعة الشعبية بهذه الإرادة، والاستناد في ذلك إلى قواعد أساسية ثلاث: توزيع الصلاحيات، واستقلال السلطات، والفصل بين الثروة والسلطة.

٢-إقرار البرلمان لقانون انتخابات عادل يحقق المساواة بين المواطنين جميعا في الانتخاب والترشح، ويفرز بعد ذلك برلماناً جديداً يمثل إرادة الشعب الحقيقية.

٣-اعتماد مبدأ المشاركة في القرار السياسي وتحقيق الشرعية الشعبية والبرلمانية لأي حكومة، وتشكيل حكومة وطنية ذات أفق إصلاحي سياسي جامع يتلاءم مع الرؤية الشعبية للإصلاح ، ومؤيدة شعبيا. وتوفير الضمانات الدستورية لاستقرار الحكومات والبرلمانات.

٤- تطبيق مقياس معياري لانجاز توجهات البناء والاصلاح الشامل في المملكة.

٥-تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب لتشجيع العمل الجماعي والتعبير عن الرأي العام.

ثالثا: الاقتصاد

١- زيادة مصادر الطاقة والمياه، ومواجهة تحدياتهما، ودعم قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي والسياحي، بما يحقق الشراكة بين المواطن والدولة.

٢- تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، وعضوية الأردن في (WTO) ونتائجها، وتقييم السياسة النقدية والتجارية وانعكاساتها على الميزة التنافسية والاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالأزمة الاقتصادية الحالية (ارتفاع الأسعار، وتزايد الضرائب، ...).

٣- إعادة هيكلة المؤسسات المستقلة بما يقلل من عددها إلى الثلث وخفض عدد الوظائف القيادية فيها وعدم اللجوء لإنشاء مؤسسات جديدة.

٤- إعادة النظر في المالية العامة بما فيها الموازنة العامة وعجز الموازنة والمديونية، والمصروفات العامة، وهيكلة الرواتب، والعلاوات، والتوظيف، وإعادة توزيعها.

٥- التعاون مع الدول العربية في إنشاء مظلة اقتصادية حقيقية جامعة للتبادل السلعي والخدمي والكوادر البشرية، والانفتاح على الاقتصادات العالمية الصاعدة بما يخدم ذلك.

٦- التخطيط لملتقى اقتصادي وطني شامل بمشاركة كافة الأطياف يعد تصورات وسياسات للمفاصل الأساسية في الاقتصاد الأردني ويعالج ما أصابه من تشوهات واختلالات للخروج بمقترحات وتوصيات لعرضها على مجلس الأمة لإقرارها تشريعيا بجانب قانون الموازنة، ولتكون ملزمة للحكومات المتعاقبة.

رابعا: الدستور والقضاء والقانون

١- وضع ضمانات ناجزة في الدستور للسلطات وصلاحياتها ومعايير وأنظمة الحريات العامة، وتداول السلطة، واستقلالية السلطات وإجراء التعديلات الدستورية الجوهرية لإحداث نقلة نوعية في مشاركة القوى السياسية في القرار، وإعطاء الحكومة صلاحيات إدارة الدولة بكل مؤسساتها وتحمل المسؤولية، ونقل مسؤولية اختيار رئيسها إلى البرلمان.

٢- صون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وخاصة في قوانين الانتخابات والأحزاب والنقابات والجمعيات والإعلام والصحافة بما في ذلك إعطاء الحق للمغتربين بالتصويت في الانتخابات البرلمانية أسوة بالدول العربية الديمقراطية الأخرى.

٣- استصدار قانون ينظم استقلال السلطة القضائية والنيابة العامة إدارياً ومالياً، وضمان فاعليتهما، وتوفير الكادر اللازم لذلك.

٤- التطبيق الحاسم والعادل للقوانين في مكافحة الجرائم والاعتداءات على الدولة والمجتمع، واستعادة هيبة الدولة فوراً، وتعديل عدد منها لينسجم مع روح الديمقراطية والحريات العامة واحترام حقوق الإنسان.

٥- تحصين الحريات العامة في الدستور من أي انتهاك بموجب أي عمل تشريعي أو قانوني، وتطوير النصوص الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان.

خامسا: السياسة الخارجية

١- إعادة رسم المحددات الإستراتيجية والمرحلية للسياسة الخارجية الأردنية عربياً ودولياً وإقليمياً، والتي تستند الى المصالح العليا للمملكة، وتحديث أطر صناعة السياسة الخارجية ومستوياتها.

٢- إعادة بلورة معالم السياسة الخارجية الأردنية مع الدول العربية، والإسلامية، و اتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير

الفلسطينية، وإيران، وتركيا، ودول أفريقيا المجاورة، والعلاقة مع دول الثورات الجديدة.

٣- انتهاج سياسة خارجية متوازنة تحقق الاستقرار والتوازن في السياسة الخارجية وتؤمِّن الأردن وتضمن له دوراً إقليمياً وعربياً ودولياً فاعلاً، واعتبارها جزءاً من الأمن الوطني.

٤- التعاون والتحالف مع الدول الشقيقة والصديقة التي تربطنا بها مصالح مشتركه والسعي لبناء تحالف عربي- إسلامي- إقليمي، يشكل حماية للأردن ويوسع فاعليته السياسية.

٥- تحقيق التوازن والانسجام بين السياسة الداخلية والخارجية الأردنية بما يخدم الثوابت الأردنية ويحقق الاستقرار والرفاهية للشعب الأردني، ويفعّل الأدوات الاقتصادية ووسائل الإعلام في تحقيق هذه الأهداف.

٦- عقد ندوة متخصصة تقدم توصيات في ضوء المناقشات والحوارات التي تتم حول تطوير وتخطيط السياسة الخارجية الأردنية والنهوض بها لكي ترتقي إلى مستوى التحديات الماثلة أمام الأردن والمتغيرات والتطورات التي تشهدها المنطقة.

National Vision: Towards a Secure, Stable and Prosperous Jordan

Abdul Hameed Al Kayyali

The vision is a fruit of a nationwide symposium held in June 2013. The MESC has been feeling the weakness or freeze of dialogue between different political parties, along with the ups and downs among the public, regardless of their diverse mottos and political expectations. The aim was to explore the Jordanian political, economic and social reality as well as the future scenarios. This would suggest the main practical policies necessary to protect the country from going into chaos and push it forward to further stability, security and prosperity for all Jordanians. As the state and societal forces alike should bear their responsibilities, all political and social powers, along with experts from around the kingdom, were invited to the event. Establishing such an environment of dialogue between all Jordanians consolidates the collective responsibility to overcome the challenges facing the country in its progress towards the future by means of bringing about an agreed-upon national vision, in which the roles of the state institutions and society are clearly set.

interest. In fact, some laws in some democratic countries may be considered obstacles to democracy in others, such as the election threshold.

The present report does not view low turnout or the close votes between candidates or parties as a defect for winners, unless there is some legislation which opposes it. In fact, it is rated a progress towards democracy. This is proved in an overall study on a number of major democracies in the West – such as the US, UK, Finland, France and Brazil – in the East – such as South Korea and Japan – and those surrounding the Arab World – such as Israel and Turkey.

In conclusion, practice will guarantee a more stable political life under democracy for the Arab Spring states, holding the new governments responsible for creating and maintaining the necessary atmosphere for such transition.

Egypt: Agreement vs. Disagreement between State Powers

Khyri Omar

The analysis of the current political crisis in Egypt is extremely difficult. This is not attributed to the lack of tools, but to the acceleration of events as well as the complicated nature and demands of the participant parties.

One of the ways to approach the issue is to foresee the relation between the state powers. It is believed that if the executive, judiciary and legislative powers maintain a stable relation, there will be a good foundation for a smooth transition to democracy. Otherwise, the political process will be threatened by different obstacles. In this regard, the report attempts to investigate such interactions since the announcement of the presidential election results, focusing on the central stands of these powers.

Reports And Articles

Results of Presidential and General Elections in Some Democratic Countries

Mohammad Abed

In light of the developments in the Arab World, there are controversies between the different political elites over assessing the performance and outcomes of the democratic process, uncovering some misunderstanding of the concept itself and its globally recognized principles. Many of the great achievements which are widely believed to consolidate the implementation of democracy are seen by some parties as a threat to the entire political life as well as the theft of the peoples' sacrifices.

The Arab Spring states have made significant accomplishments with regard to democracy. In case of any mistakes in the practice, it is most probably attributed to the lack of foundation and structures. It is actually the turnout in important decisions and convergence or divergence of votes between rival candidates or parties which constitute the main contentious points.

In order to prove their points, various parties often appear in the media to contrast their experiences with those in the West, especially when the defeated desire to criticize the winner. Most of those contrasts are employed in a subjective, incomprehensive way and within heated propaganda.

The principles of democracy in its major world examples have expanded and deepened with practice. They have even left extreme typicality to be more realistic and prioritize the state interests and peculiarities. Such countries vary in their systems of ruling, election, political parties, legislative councils and relation between the three powers in a way that achieves its own higher

Strategic Analysis

Transitional Stage in Arab Uprisings States: Challenge of Moving to Stability

Mohamed Boubouche

When the Arab violent uprisings succeeded each other in Tunisia, Egypt, Libya, Yemen and then Syria, they mainly aimed – regardless of their mottos– to bring down the dictatorships which ruled them for ages. In different ways, they managed to topple four of them and began "transitional" stages. These were supposed to witness special arrangements to establish the new system on various foundations to achieve the targets of the revolutions in "better republics".

In some cases, this stage was just a 'trick'. It seems so difficult to get out of it in the right time from the revolution to the 'state' where a 'civil' political democratic system and without extra suffering. A great undisciplined overlap on various levels is taking place between the old guard and the new elements, or between the civil and religious revolutionists. Transitional authorities, whether civil or military, are confused because of political, economic and security problems pressing everybody and influencing state structures.

The present analysis looks into the transitional stages within a theoretical political framework, trying to determine their challenges in the Arab uprisings states, such as instability and stage management. Recommendations are made to carry on political reform in those states and, thus, overcome the crisis and achieve stability. The revolutions must set specific goals on which the people's will is intellectually based.

provide the Palestinian Authority institutions with graduates from various specialties, especially those which keep up with – and assist in – the new Palestinian context of the peace process.

African Coast: Reality and Challenges

Mustapha Bekhouche

The African coast has become a center of attention for major international players, raising a question on such increasing interest in the region, in particular, and the continent, in general. Does it have to do with its new threats to the world order? Or is it basically related to geo-economic considerations in the current international competition? Or is it both? What are the indications to make the geo-political space of the African coast a security concern for regional and international powers? To what extent does this area constitute a menace to these powers?

One of the ways to understand the rising concern since the mid 1990s is its shift to a producer of and passage for a number of threats and bio-materials. Therefore, main powers sought radical solutions for regional disputes. The above analysis agrees with the new theories counting on building peace or looking for forms and concepts of security. On the one hand, if the problems of minorities and ethnicities are not solved in a comprehensive, multi-levelled way which truly prioritizes development, the situation is expected to be more complicated. On the other hand, the resources of the region are receiving increasing initiatives, due to the fierce competition by industrialized countries, whose energy and transportation requirements represent a higher political interest in terms of the realistic school.

that the single solution is to take a straightforward attitude of maintaining Israel strong, as its only ally in the region.

A third party believes that Washington still has the chance to impose its influence on the political situation in some states, especially Egypt, for the Middle East may not keep quite stable. Therefore, to secure its own interests in the region, the US must work hard to stabilize Egypt by providing finance to secularists, Arab nationalists and liberals more than that given to the Muslim Brotherhood.

Palestinian Universities under Occupation: Future Challenges

Khaled Mahmoud

The study is aimed at exploring the conditions of establishing the Palestinian universities, their possible relations and their role in the last 40 years with regard to a number of national, service and development issues. The study looks into the higher education course, especially under the Israeli occupation and after the Oslo Agreements. University programmes and courses are investigated whether they meet the marketplace requirements. Do they only play a functional role to provide mere workers with minimum qualifications to be used in the capitalistic production market and become part of the consumer society? Or do they give priority to consolidating a patriotic culture and promote the target of liberation?

The theory of the paper is that traditional universities mainly emerged as reactions to certain political, partisan, factional or religious conditions or glorifying a role of a family which is interested in education. Their participation in the struggle against the occupation became more significant in the aftermath of Oslo in political decision-making and other national matters. They

Editorial

The Military and Politics in the Egyptian Scene

Editor in Chief

The article aims at crystallizing the ramifications of the military coup in Egypt that disposed the country's first freely elected president. Focusing on the effects of military intervention in politics, the analysis outlines these effects on democracy and then on duties and qualifications of the army. The Article concludes that the “uncertainty” is still dominant in the political scene of Egypt due to set-in and protest in the street on one hand, and to the impasse of the political horizon on the other hand.

Research & Studies

US Stand on Reform and Uprisings in the Arab World

Khaled Abu Elhasan

The present study reviews several writings by US and other Western scholars and thinkers on the US stance on the reform and uprisings witnessed in some Arab countries. After a deep reading, it is found that such Arab revolutions were not surprising to some American intellectuals, who predicted the revival of the caliphate. Many of them even voice their fear of the return of Islam, as signs have appeared in some Arab uprisings states.

On the other hand, others are so concerned of the loss of the US influence in the region upon the emergence of other powers, as was the case with the Iranian Revolution. They agree that the US stand on the Arab Spring is weak and disappointing, or rather unfair, to Israel although it should be a strong one. They argue

Contents

page	
	Editorial
7	*The Military and Politics in the Egyptian Scene* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*US Stand on Reform and Uprisings in the Arab World* ***Khaled Abu Elhasan***
37	*Palestinian Universities under Occupation: Future Challenges* ***Khaled Mahmoud***
65	*African Coast: Reality and Challenges* ***Mustapha Bekhouche***
	Strategic Analysis
95	*Transitional Stage in Arab Uprisings States: Challenge of Moving to Stability* ***Mohamed Boubouche***
	Reports And Articles
129	*Results of Presidential and General Elections in Some Democratic Countries* ***Mohammad Abed***
137	*Egypt: Agreement vs. Disagreement between State Powers* ***Khyri Omar***
147	*National Vision: Towards a Secure, Stable and Prosperous Jordan* ***Abdul Hameed Al Kayyali***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Summer 2013

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 17 **No. 64** **Summer 2013**